عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التنمية الريفية متعددة الوظائف كأداة نحو تنمية الريف الفلسطيني

حالة دراسية قرى (الزبيدات، الجفتلك، العوجا)

فادية فؤاد محمد عياد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444 هـ – 2023 م

التنمية الريفية متعددة الوظائف كأداة نحو تنمية الريف الفلسطيني

حالة دراسية قرى (الزبيدات، الجفتلك، العوجا)

إعداد:

فادية فراد محمد عياد

بكالوريوس: جغرافيا ودراسات المدن

المشرف: د. فايز فريجات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في من / كلية الآداب/ عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس- فلسطين

1444هـ - 2023م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الجغرافيا ودراسات المدن

إجازة الرسالة

التنمية الريفية متعددة الوظائف كأداة نحو تنمية الريف الفلسطيني

حالة دراسية قرى (الزبيدات، الجفتلك، العوجا)

اسم الطالبة: فادية فؤاد محمد عياد

الرقم الجامعي: 21612553

إشراف: د. فايز فريحات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2023/3/22 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسمائهم وتواقيعهم

رئيس لجنة المناقشة	الدكتور فايز فريجات	التوقيع: .....
ممتحنا داخلياً	الدكتور عبد الله عويس	التوقيع: .....
ممتحناً خارجياً	الدكتور حسين الريماوي	التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1444هـ - 2023م

الإهداء

.... الى شجرة الزيتون الفلسطينية التي غرست جذورها بالارض ورفعت فروعها الى السماء

الى رَفات جنْاحي عصفور الجنة الملكي .

الى أمي احد اقداري السعيدة، وأبي رمز العطاء الدائم .

الى مشرفي بإنجاز رسالتي د. فايز فريجات .

الى كل من أبتسم في وجهي وأضاء شمعة في طريقي، شكراً ودمتم لي سنداً وعوناً.

فادية فؤاد عياد

الإقرار

أقر أنا معدة الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: فادية فؤاد محمد عياد

التوقيع: 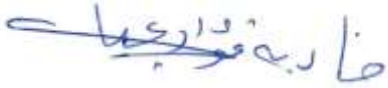

التاريخ: 2023/3/22

شكر وعرفان

أما وقد أنجزت هذه الرسالة فأتوجه بخالص الحمد والشكر لله عز وجل أولاً الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع .

إلى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة، إلى مشرفي الفاضل الدكتور فايز فريحات، إلى جامعة القدس التي منحتني فرصة الالتحاق بالدراسات العليا، ومن ثم إلى كلية الآداب دائرة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي .

إلى كل من ساهم واعان على الخروج بهذه الرسالة بأحسن صورة لها .

إلى زملائي واصدقائي على دعمهم الدائم .

إلى من أضاء شمعة معرفة وقدرة في طريق رسالتي

لكم جميعاً اقدم شكري وامتناني

فادية فؤاد عياد

الملخص

لم تعد الزراعة المكون الأساسي للريف الفلسطيني في الأغوار وخاصة في ظل الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة، حيث شهدت الأغوار في العقود الأخيرة ظهور وظائف وأنشطة اقتصادية غير زراعية أخذت تطغى على الوظيفة الزراعية التي تراجعت عن دورها الانتاجي والتشغيلي في العقود الثلاثة الأخيرة.

في هذه الرسالة تمت دراسة الوظائف غير الزراعية في ثلاث قرى هي الزبيدات والجفتلك والعوجا من حيث أثر هذه الوظائف الجديدة على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والعمرانية في ضوء المعلومات المتوفرة عن هذه القرى، وأيضا البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال المسح الميداني .

تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيسي الى التعرف على الواقع العشوائي لهذه الوظائف المستجدة في الأغوار، والتعرف على مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة أمام تنمية ريفية متعددة الوظائف ومدى قدرة الجانب الفلسطيني على توجيه وتنظيم الأنشطة غير الزراعية بشكل يضمن التفوق الديمغرافي الفلسطيني وتعزيز صمود السكان والحفاظ على الهوية الريفية لقرى الأغوار

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على عدة مناهج وهي المنهج الكمي والتاريخي والاستنتاجي والتحليلي، حيث استخدمت الباحثة المنهج الكمي لاختبار فرضيات الدراسة وأما المنهج التاريخي استخدمته الباحثة لجمع المعلومات عن المنطقة وتحليلها وتفسيرها لتطور لوظائف الجديدة في المنطقة، أما المنهج الاستنتاجي أستخدم لتوفير بيانات رقمية ساعدت في إثبات أو تفنيد الفرضيات والخروج بالتوصيات، والمنهج التحليلي أستخدم لتحليل البيانات التي جمعت من أدوات الدراسة واهمها الاستبيانات والمقابلات .

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تراجعاً واضحاً في القطاع الزراعي في الأغوار والذي أدى الى عزوف السكان عن العمل الزراعي والبحث عن وظائف ذات مردود مادي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة الهجرة الى خارج المنطقة. ورغم التغييرات التركيبية في الزراعة ورغم تنوع الأنشطة الاقتصادبة الا أن حصة الأسد هي للأنشطة التجارية والسياحية في المنطقة مع الحفاظ على الهوية الريفية لقرى منطقة الأغوار.

وقد اقترحت الدراسة وجوب زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وضرورة دعمة بالخبرات الفنية والتقنية والتسويقية، وكذلك تشجيع ودعم المشاريع الصناعية والسياحية، وضرورة توسيع الإجراءات الرسمية وتطويرها وتنوعها بما يخدم التنمية الريفية المتعددة الوظائف.

وفي النهاية أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل دور المجالس المحلية والوزارات المعنية في توفير التسهيلات الضرورية والبنية التحتية القوية اللازمة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في مشاريع اقتصادية متنوعة في المنطقة توفر فرص العمل لأبناء المنطقة.

Multifunctional rural development as a tool towards the development of the Palestinian countryside

A case study of the villages (Zubaidat, Al-Jiftlik, Al-Auja)

Prepared by: Fadia Faud Mohammad Ayyad

Supervisor: Dr. Fayez Freigat.

Abstract

in countryside Palestinian the of component main the longer no is Agriculture region. the in conditions political the of light in especially Valley, Jordan the -non of emergence the witnessed Valley Jordan the decades, recent In the dominate to began that activities economic and jobs agricultural role operational and productive Its from retreated which function, agricultural .decades three last the in

-Al villages: three in studied were jobs agricultural-non the thesis, this In on jobs new these of ctimpa the of terms in Auja-Al and Jiftlik-Al Zubaidat, the of light the in characteristics urban and demographic social, economic, the information and data the as well as villages, these on information available .survey field the through collected

the In jobs new these of reality random the identify to aims mainly study This opportunities and weaknesses strengths, the identify to and Valley, Jordan ability the of extent the and development rural functional-multi for available a in activities alagricultur-non organize and direct to side Palestinian the of the enhances and superiority demographic Palestinian the guarantees that way of villages the to identity rural the preserves and population the of resilience Valley Jordan the

the are which ,approaches several on relied study the methodology, its In approaches analytical and deductive historical, quantitative,

فهرس المحتويات

الإقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

الملخص ..... ج

ABSTRACT ..... ه

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الأشكال ..... ل

الفصل الاول: خلفية الدراسة ومشكلتها: 1

1.1 مقدمة: 1

2.1 مشكلة الدراسة: 3

3.1 منطقة الدراسة: 4

1.3.1 القرى المستهدفة في الدراسة: 7

4.1 أهمية الدراسة: 8

5.1 اهداف الدراسة: 9

6.1 أسباب اختيار موضوع الدراسة: 10

7.1 تساؤلات الدراسة: 11

8.1 فرضيات الدراسة: 11

9.1 منهجية الدراسة وأدواتها 11

10.1 الدراسات السابقة: 12

11.1 المفاهيم والمصطلحات: 21

الفصل الثاني: الخصائص الطبيعية والبشرية لمحافظة آريحا والأغوار: 22

مقدمة: 22

1.2 الخصائص الطبيعية: 23

1.1.2 الموقع الفلكي 23

2.1.2 طبوغرافية المنطقة: 23

3.1.2 المناخ : 24

1.3.1.2 المناخ وآثاره على الحياة النباتية وتنوع المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة: 24
2.3.1.2 درجات الحرارة: 25
3.3.1.2 الأمطار: 26
4.3.1.2 الاشعاع الشمسي:..... 27
2،4.1 كمية التبخر في منطقة الدراسة:..... 27
5.1.2 الموارد المائية: 28
1.5.1.2 المياه الجوفية:..... 29
6.1.2 الآبار المنتشرة في الاغوار:..... 31
1.6.1.2 المياه السطحية: 31
7.1.2 التربة:..... 31
8.1.2 النباتات الطبيعية السائدة في فلسطين:..... 33
2.2 الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة:..... 34
1.2.2 التجمعات العمرانية الفلسطينية وتطورها التاريخي:..... 34
2.2.2 أهم مميزات القرى الفلسطينية:..... 36
3.2.2 التحولات الإقتصادية والإجتماعية والديمغرافية في الريف الفلسطيني قبل أوسلو 1993:..... 37
4.2.2 التغيرات الاقتصاديه والاجتماعية والديمغرافية بعد اتفاقيات أوسلو:..... 46
5.2.2 التجمعات العمرانية في آريحا الأغوار: 49
2.5.2.2 البنية التحتية في التجمعات الفلسطينية في الأغوار 51
6.2.2 الواقع الجيوسياسي للمنطقة:..... 53
1.6.2.2 الاستيطان:..... 54
2.6.2.2 التهجير والاقتلاع:..... 56
3.6.2.2 المقومات البيئية في منطقة الدراسة: 57
الفصل الثالث: مفهوم التنمية الريفية:..... 58
1.3 المقدمة:..... 58
2.3 نظريات في التنمية:..... 59
3.3 الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية:..... 61

1.3.3 الجانب الاقتصادي: 61
2.3.3 الجانب الاجتماعي:..... 62
4.3 التخطيط والتنمية الريفية: 64
5.3 التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية:..... 68
1.5.3 سياسة التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية:..... 69
2.5.3 التقاطع بين أهداف التخطيط الاقليمي وأهداف التنمية الريفية:..... 69
6.3 التنمية الريفية المتكاملة والمتعددة الوظائف: 70
1.6.3 سمات التنمية الريفية المتكاملة: 70
2.6.3 معوقات التنمية الريفية المتكاملة: 71
7.3 التجارب الدولية في التنمية الريفية:..... 71
1.7.3 التجربة المصرية: 71
2.7.3 أستراتيجيات التطوير والتوصيات: 73
7.3.3 التجربة اليابانية: 74
1.7.3.3 منطقة تاما اليابانية: 74
4.7.3 التجربة الفلسطينية..... 75
الفصل الرابع: مستقبل التنمية الريفية المتعددة الوظائف في فلسطين في ظل الجدل العالمي حول ظاهرة ازدواجية المهنة (فلاح / عامل): 77
1.4 المقدمة :..... 77
2.4 الخلفية النظرية : 79
3.4 أزدواجية المهنة (فلاح / عامل) والتنمية الريفية المتعددة الوظائف:..... 88
4.4 تطور دور المرأة الريفية في ظل ازدواجية المهنة (فلاح / عامل):..... 94
5.4 الخلاصة: 98
الفصل الخامس: منهجية وإجراءات الدراسة: 100
1.5 منهجية الدراسة..... 100
2.5 أداة الدراسة: 101
3.5 صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبانة):..... 101

4.5 تحليل البيانات: 102
5.5 مجتمع الدراسة وعينتها: 102
6.5 تساؤلات الدراسة: 102
7.5 فرضيات الدراسة: 103
8.5 منهج الدراسة: 103
الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها: 104
1.6 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة: 104
1.1.6 توزيع أفراد العينة حسب الجنس 104
2.1.6 التركيب العمري لأفراد العينة: 105
3.1.6 الحالة الاجتماعية لأفراد العينة 105
4.1.6 المؤهل العلمي لأفراد العينة 106
5.1.6 مستوى الدخل لأفراد العينة 107
6.1.6 مكان الإقامة الحالية لأفراد العينة: 107
7.1.6 توزيع أفراد العينة حسب وجود عمل سابق يختلف عن العمل الحالي: 108
8.1.6 توزيع أفراد العينة حسب المهنة الحالية: 108
2.6 تحليل بيانات الاستمارة: 109
1.2.6 محاور الدراسة 109
الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث 112
2.6 نتائج المقابلة: 117
النتائج والتوصيات: 122
النتائج: 122
التوصيات: 122
المراجع : 123
الملاحق: 128
ملحق رقم (1) أداة الاستبانة: 128
الملحق رقم (2): أداة المقابلة: 133

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	التجمعات السكانية وأعدادهم في الفترة 2007 – 2022	49
2.2	توزيع المدارس بمنطقة الدراسة	50
3.2	توزيع العيادات الصحية	50
4.2	توزيع المنشئات العاملة	51
5.2	توزيع المواقع السياحية والاثرية	51
6.2	توزيع المنشئات الحكومية	51
7.2	عدد التجمعات المخدومة وكميات المياه المتاحة لها من الينابيع	52
1.5	توزيع فقرات الإستبانة على محاورها	101
2.5	قيم معامل كرونباخ ألفا للثبات لمحاور الإستبانة	102
1.6	توزيع أفراد العينة حسب العمر	105
2.6	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	106
3.6	توزيع أفراد العينة حسب الدخل	107
4.6	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة الحالي	107
5.6	تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين	109
6.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة حول أسباب تغيير المهنة	110
7.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث	112
8.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول اتجاهات المبحوثين بالمعايير المتعلقة الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية	113
9.6	توزيع أفرد العينة حسب نوع المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع	114
10.6	توزيع أفرد العينة حسب نوع امتلاك الأرض	115
11.6	توزيع أفرد العينة حسب مدى وجود صعوبات عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع	115

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
12.6	النسبة المؤوية لأفرد العينة حسب نوع لصعوبات التي تم مواجنها عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع	116
13.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية	116

فهرس الخرائط والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	خريطة منطقة الدراسة وحدودها	6
2.1	خريطة توزيع الآبار الجوفية في منطقة الدراسة	30
1.5	خطوات الدراسة وإجراءاتها	100
6.1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	104
2.6	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	106
3.6	توزيع أفراد العينة حسب وجود عمل سابق يختلف عن العمل الحالي	108
4.6	توزيع أفراد العينة حسب المهنة الحالية	109

الفصل الاول:

خلفية الدراسة ومشكلتها:

1.1 مقدمة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة باعتبارها محاولة علمية جادة لدراسة واقع الريف الفلسطيني، وخاصة في منطقة الأغوار الأكثر عرضة لعمليات التوسع والضم من قبل دولة الاحتلال وتداعيات ذلك مستقبلاً على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والديموغرافية والبيئية في الأغوار، حيث سعى الاحتلال منذ عام 1967 الى السيطرة على كافة الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية عامة و في الأغوار خاصة وقام الاحتلال وتحت حجج أمنية الى مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والكيبوتسات والموشافات الاسرائيلية وكذلك المزارع النباتية والحيوانية، وانشاء العديد من معسكرات للجيش، وعلاوة على ذلك أيضاً السيطرة على جميع مصادر المياه.

ومنذ اتفاقية أوسلو يسيطر الاحتلال سيطرة تامة على المنطقة (C) التي تشكل نحو 70% والتي لا يقطنها الا عدد قليل من الفلسطينيين، أي أن أوسلو أتاحت للاحتلال أن يسيطر على أكبر مساحة ممكنة بأقل عدد من السكان الفلسطينيين، ومع ذلك لا زالت دولة الاحتلال تطارد هؤلاء السكان من أجل تهجيرهم والسيطرة على أراضيهم.

وبسبب عمليات التهجير القسرية والمستمرة حتى اليوم بلغت نسبة السكان مناطق A و B الحضريتين في الأراضي الفلسطينية بناءً على نتائج تعداد السكان والمساكن عام 2017 نحو 77%، في حين بلغت نسبة السكان المقيمين في المناطق الريفية التي في أغلبها مصنفة منطقة (C) 15% فقط، والباقي في المخيمات، أيضاً تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني أن

50% من الهجرات الداخلية بين المحافظات وداخلها قد تمت في العشر سنوات الأخيرة. و لهـذه المؤشرات دلالات خطيرة على مستقبل بناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

ان الواقع السياسي والإداري الذي فرضته دولة الاحتلال على منطقة الأغوار وخاصة في منطقتي B و C كان له اثر مباشر على صياغة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني والحد من حرية حركته الحيزية والتنموية، الأمر الذي شوه الخصائص الريفية من حيث الحجم والأهمية على المستويين التجريبي والواقعي. وبنفس الوقت فان هناك خطورة ناجمة عن استمرار استعمال آليات التخطيط الفيزيائي المقنن الضابط المستورد الذي نمى في ظرفية سياسية ومجتمعية مختلفـة مثل المستعمرات الاسرائيلية التي تشكل جسماً غريباً عن المنطقة والتي تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وكذلك فرض شارع (90) على المنطقة والذي يربط بين جميع المستعمرات الاسرئيلية الواقعة على الجهة الشرقية من فلسطين والموصل شمال فلسطين الى جنوبها على طول نهر الأردن مروراً بالتجمعات الفلسطينية، والذي حقق للاحتلال العديد من الأهداف وأبرزها قيـام الفلسطينيين بتشييد المحلات التجارية الفلسطينية على هذا الشارع جاعلين الفلسطيني مقبلاً وجهـه للشارع ومدبراً ظهره لأرضه الزراعية التي تحولت مع مرور الزمن الى مدخرات عقارية غيـر مستغلة زراعياً هذا من جانب ومن جانب أخر عدلت دولة الاحتلال عن سياسـة هـدم المحـلات التجارية ومحطات الوقود وسمحت للفلسطينيين ببناء المزيد منها، وقد نجحت (اسرائيل) بتحويل هذا الشارع (90) من شارع مقاوم للاحتلال لسنوات طويلة الى شارع للتعايش مع الاحتلال، حيث تحول هذا الشارع الى مولات تجارية فلسطينية تقدم خدماتها للمستوطنين الاسرائيليين، وذلك على حساب الزراعة التي أصبحت مهملة رغم أنها كانت تشكل هوية المنطقة لعشرات السنين.

ان الجهود المتواضعة والخجولة للسلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني في تنميـة الريـف الفلسطيني والقطاع الزراعي في الأغوار دوماً تصطدم بالتمويل المشروط الذي يلبـي أولويـات

المانحين على حساب الأولويات المحلية الملحة، لذا كان الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في تنمية وتطوير الريف الفلسطيني منافسة دولة متقدمة ذات موارد هائلة، وهذا يتطلب خلق تنمية ريفية متعددة الوظائف تنسجم مع طبيعة المرحلة الحالية واليات تخطيط تُمكِن دفع عملية قفز تنموي لا زحف تنموي.

في ضوء ما تقدم قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الى الفصول التالية: ففي الفصل الأول ستناقش الباحثة مشكلة الدراسة والأهداف والفرضيات والمنهجية والدراسات السابقة، وفي الفصل الثاني تستعرض الباحثة الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، واما الفصل الثالث فان الباحثة ستستعرض التنمية الريفية وفي الفصل الرابع ستتناول الباحثة التطور الفكري للتنمية الريفية متعددة الوظائف، في الفصل الخامس ستعرض الباحثة عملية تحليل البيانات ورصد النتائج والتوصيات .وفي هذا الفصل الأخير ستختتم هذه الدراسة بعرض بعض التصورات المستقبلية للخطوات التي ترى الباحثة حاجة إلى أخذها بعين الاعتبار لتأمين مرور المرحلة الحالية دون إهدار للموارد الشحيحة وخلق فرص للتطوير الريفي المتعدد الوظائف كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة بعد استلام السيادة الفلسطينية لكل موارد الأرض، المياه والاقتصاد في الضفة الغربية .

2.1 مشكلة الدراسة:

نظرا للاجراءات الاسرائيلية على الأرض من عمليات مصادرة وتهجير وهدمٍ للمزارع الفلسطينية في منطقة الأغوار، فان الزراعة بشقيها النباتي والحيواني لم تعد تشكل المكون الرئيسي للريف الفلسطيني، حيث أخذ الريف الفلسطيني منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي يشهد تطورات ملحوظة لوظائف وأنشطة اقتصادية جديدة الى جانب الزراعة لم يعهدها الريف الفلسطيني في الأغوار من قبل، وقد جاءت هذه الوظائف الجديدة والعشوائية وغير المتوازنة انسجاماً مع الأوضاع السياسية التي فرضها الاحتلال منذ عام 1967، وقد كان لهذه الوظائف الجديدة تداعيات

كبيرة على تهميش الزراعة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في منطقة الأغوار.

ولقد كانت الوظيفة التجارية أولى هذه الوظائف، حيث أخذ الفلاح الفلسطيني يدير ظهره للمزرعة ويقبل وجهه للشارع الرئيسي ليمارس التجارة، ومع مرور الزمن أخذت تتطور في الأغوار وبشكلٍ عشوائي وظائف أخرى ومن أبرزها الوظائف الصناعية والسياحية. وقد برزت هذه الوظائف العشوائية بشكلٍ خاص في ظل السيطرة المحدودة للجانب الفلسطيني على الريف الفلسطيني بعد اتفاقيات أسلو سنة 1993، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (A)، و(B) و(C)، حيث أخذنا نجد أن الحيز الفلسطيني وخاصة الريفي منه يواجه مسائل دون السيطرة السياسية والإدارية الفلسطينية. والتي أصبحت تعني القدرة المحدودة لحركة وتدخل الجانب الفلسطيني فيما يحدث في الحيز الذي يعيش فيه، وهو الامتداد الطبيعي لإمكانيات تخطيطه وتطوره وتنميتة، فخلال المرحلة التي تلت أوسلو يحول الإسرائيليون دون حركة الفلسطينيين في مناطق "C" والتي تشكل حوالي ثلثي الأراضي الفلسطينية حالياً، وكذلك تمنع أي سيادة وظائفية فلسطينية عليها .

فمسائل تحديد الاقليم والحيز الريفي الفلسطيني ما زالت تعتمد على فرضيات ومطالب فلسطينية تواجه معارضة إسرائيلية. وحتى أن الجزء الأكبر من هذا الحيز الفلسطيني ما زال يحظر على الفلسطينيين الدخول إليه أو تطويره.

3.1 منطقة الدراسة:

تقع محافظة " أريحا والأغوار على امتداد غور الأردن من الجهة الشرقية لفلسطين ويتشكل عمقها من منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية لفلسطين غرباً وتصل مساحتها إلى 609 كم^2 وهي تضم التجمعات السكانية الآتية (مرج نعجة، الزبيدات،الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك، مخيم عين السلطان، آريحا، واد القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى)

وكذلك بعض الأجزاء الشرقية من محافظات القدس وبيت لحم والخليل وهي تعتبر الجزء الأكبر من منطقة غور الأردن، البالغ مساحته مليون وستمائة ألف دونم، أي ما يقارب 29 %من مساحة الضفة الغربية (نبهان 2010).

وسوف نركز في هذه الدراسة على محافظة أريحا والأغوار دون التطرق إلى باقي مناطق الأغوار. وتتميز أريحا والأغوار عن غيرها من المحافظات الفلسطينية بأنها أخفض منطقة عن مستوى سطح البحر على المستوى الفلسطيني وعلى مستوى العالم، كما وتعتبر المحافظة الفلسطينية الوحيدة الأقل من حيث عدد السكان والذين لا يزيد تعدادهم عن 53 ألف نسمة حسب احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء عام 2017.

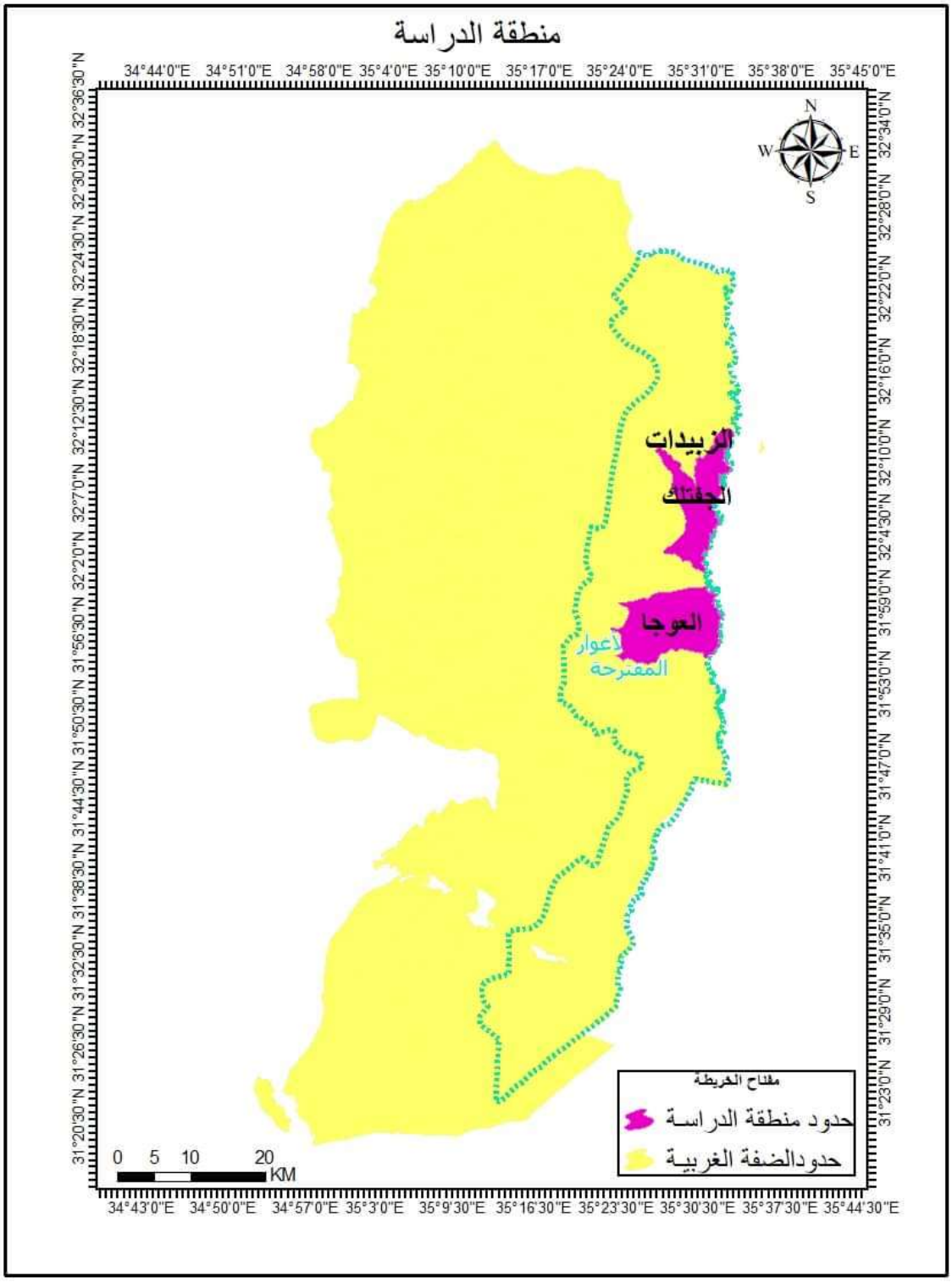

خريطة 1.1: منطقة الدراسة وحدودها (عمل الباحثة)

1.3.1 القرى المستهدفة في الدراسة:

1- الجفتلك

هي قرية فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة أريحا، وتبعد عنها حوالي 30 كـم، وتبلـغ مسـاحة أراضيها 1242 دونماً، وعدد سكانها بناءَ على إحصاء عام 2017 حوالي 3010 نسمة، ويخترق الشارع الرئيسي وسطها ليقسمها نصفين شرقًا وغربًا

تقع القرية على الحدود مع غور الأردن ضمن الأراضي المحتلة عام 1967، حيثُ يحد القرية نهر الأردن من الشرق، وتحيطها أراضي قرى طوباس وطمون وبيت دجن، وهي قائمة على امتداد واد الفارعة. سكان القرية خليط من المزارعين والبدو الذين يعتاشون على تربية الماشية ومن أشـهر عشائرها عشيرة المساعيد وعلى رأسهم الشيخ عبد الله الضامن المساعيد.

تتركز المنطقة السكنية القديمة في القرية في النصف الشرقي منها على أرض مرتفعة، حيث هناك عدد كبير من المباني القديمة المسكونة التي تزيد أعمارها عن 50 عاما، والمبنية من طوب اللبن، بينما يحوي النصف الغربي على عدد محدود. ويوجد مبنى قديم مهم، وهو على الأغلـب سـجن بريطاني قديم ، (دليل التجمعات الفلسطيني، 2012)

تقع في نطاق بضع كيلو مترات من الجفتلك مستوطنات إسرائيلية، هي مسواءة والحمرا وأرجمان. تتعرض الجفتلك بشكلٍ مستمر لمصادرة أراضيها ومحاولات لنقل السكان، ومضـايقات ممنهجـة كالاعتقال لأهالي القرية والمتضامنيين الدوليين والاعتداء على الممتلكات من قبـل المسـتوطنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى عقبات تعجيزية توضع أمام النشاط الحضري والزراعـي مثـل منـع السكان من حفر الآبار أو تشييد المنازل أو إضافة الأبنية وإقامة حفر لجمع المياه.

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، تم هدم حوالي 800 منزل من منازل الجفتلك وأمر سـكان الجفتلك بالرحيل، ولكن بعد ذلك عاد عدد من أهالي الجفتلك إلى بلدتهم.

2- الزبيدات

قرية فلسطينية في محافظة أريحا في الضفة الغربية الواقعة في غور الأردن، تقع على بعد 27 كم شمال مدينة أريحا. طبقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان عدد سكان الزبيـــدات 1679 نسمة في منتصف عام 2017.

بعد عام 1995، تم تعريف 1% من أراضي الزبيدات على أنها المنطقة A، في حين أن المســـاحة المتبقية هي تم تعريفها على أنها المنطقة C (دليل التجمعات الفلسطيني، 2012).

3- العوجا

بلدة فلسطينية تابعة إلى محافظة أريحا. وهي تقع على بعد 12 كم إلى الشمال الشرقي من مدينـــة أريحا على الطريق الإقليمي الشرقي الذي يربط بيسان مع البحر الميت بمحاذاة نهر الأردن، ويبلغ تعداد سكانها 5220 نسمة حسب تعداد 2017 وتحيط بالقرية قنوات الماء التقليدية والتي تنتشـــر كالأفاعي محدثة على جوانبها ثورة زراعية وسياحية. وتعـــود جـــذورها التاريخيـــة إلـــى عهـــد الإمبراطور الروماني هيرودس الكبير.

يكثر فيها زراعة الخضراوات وبيارات الحمضيات، والبيوت البلاستيكية وانتـــاج التمـــور والتـــي يستمر استعمالها على مدار العام.وتقع فيها مزارع الموز والحمضيات(.دليل التجمعات الفلسطيني، 2012)

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية منطقة الأغوار نفسها، فهي سلة الغذاء للشعب الفلسطيني، والتي تتميز بأراضٍ زراعية خصبة يمكن استغلالها طوال العام وخاصة أنها تعتبر دفيئة زراعية لمناخها المعتدل شتاءً والحار صيفاً، كما يمكن تطوير مشاريع صناعية كبرى فيها، علاوةً علـــى كونهـــا منطقة سياحية ومشتى جميل ودافيء يأمها السائحين من كافة الأراضي الفلسطينية، كما أنها البوابة

الشرقية لفلسطين مع الأردن، حيث لا مستقبل لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة اذا ما استمرت في عمليات الضم والمصادرة والاستيلاء الاسرائيلية على هذه المنطقة الواسعة المساحة والقليلة السكان.

ان عمليات الضم التي يمارسها الاحتلال تعني تعطيل دور السلطة الفلسطينية في عمليات التخطيط المكاني في الأغوار وخاصة في ظل القوانين والممارسات الاسرائيلية التعسفية التي تهدف الى تهجير السكان من هذه المناطق.

ان لجوء العديد من سكان منطقة الأغوار الى ممارسة وظائف غير زراعية نتيجة فقدانهم لأراضيهم الزراعية ومواردهم المائية أو قد تحولت أراضيهم الزراعية الى مدخرات عقارية نتيجة للخسائر المادية التي منيوا بها بسبب عدم قدرتهم على منافسة المنتجات الزراعية للمستعمرات الاسرائيلية، ومن هنا قامت الباحثة بطرح فكرة التنمية الريفية المتعددة الوظائف التي نجحت في العديد من الدول والتي تتشابه مع فلسطين في الكثير من الجوانب، وخاصة أن الباحثة تعتبر فكرة التنمية الريفية المتعددة الوظائف أكثر واقعيةً وتوازنا وانسجاماً مع الظروف الحالية للمناطق الريفية للأغوار الفلسطينية.

5.1 اهداف الدراسة:

- التعرف على الواقع العشوائي للوظائف غير الزراعية المستجدة في الريف الفلسطيني في الأغوار .
- التعرف على المعوقات التي تعاني منها الوظائف غير الزراعية في الأغوار .
- التعرف على أثر الأنشطة غير الزراعية على التطور العمراني في المناطق الريفية في الأغوار .

- التعرف على مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة وامكانية تدخل الجانب الفلسطيني في توجيه الأنشطة غير الزراعية بشكل يضمن تحقيق التنمية الريفية المتعددة الوظائف.
- التعرف على دور الاحتلال في عرقلة تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الأغوار .
- التعرف على المخططات الاسرائيلية الرامية الى الاستيلاء على الموارد الطبيعية وضم الأراضي وتفريغها من سكانها في منطقة الدراسة.

6.1 أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- يعود سبب اختيار محافظة آريحا والأغوار إلى تعدد أنماط التنمية الحضرية والريفية والمشكلات الحضرية والريفية فيها وخاصة في العقدين الأخيرين بعد توسع ونمو الوظائف غير الزراعية واستنزاف الأرض الزراعية وتواجد أنشطة صناعية في المنطقة الريفية والتي يعتقد أنها نتاج السياسات الاسرائيلية في الأغوار.
- ظهور واضح وملموس ومتزايد لوظائف وأنشطة غير زراعية في المناطق الريفية في الأغوار.
- التغيير الملحوظ في التركيبة الزراعية في منطقة الأغوار، حيث اختفت بعض أنواع الزراعات وظهور أنواع زراعية جديدة (الحبوب قمح وشعير وسمسم وموز وحمضيات قد اختفت وبرزت مكانها زراعة النخيل مع زيادة ملحوظة في انتاج الخضار في البيوت البلاستيكية) .
- سياسة الضم في منطقة الأغوار التي تمارسها دولة الاحتلال في ضوء الاعلان عن صفقة القرن
- لا مستقبل لدولة فلسطينية دون الأغوار الغنية والحيوية اقتصادياً، وهذا ما يدركه الاحتلال اذ يطمح لعرقلة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

7.1 تساؤلات الدراسة:

1. ما هو واقع الزراعة في الريف في منطقة الأغوار ؟
2. ما هي التحديات التي تواجه الريف في منطقة الأغوار ؟
3. ما هي الفرص المتاحة لتنمية الريف في الأغوار بأستخدام التنمية متعددة الوظائف ؟
4. ما هو دور الجهات الرسمية في إحلال التنمية في منطقة الأغوار ؟
5. هل ستسيطر الزراعة كمهنة أم سيسيطر الريف بجميع مكوناته الطبيعية والبشرية ؟

8.1 فرضيات الدراسة:

1- التنمية الريفية متعددة الوظائف تشكل اقتراحاً له فرص النجاح في ظل الظرفية المشروطة في الأغوار.

2- سيفقد الريف الفلسطيني في الأغوار سكانه في آفاق زمنيه معينه.

3- ستختفي المزرعة العائلية وستظهر في مكانها أشكال وتركيبات تنظيميه أخرى.

4- ستسيطر الزراعة كمهنه أم سيسيطر الريف بوظائفه الجديدة غير الزراعية.

9.1 منهجية الدراسة وأدواتها

لتحقيق اهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على عدة مناهج هي المنهج الكمي والمنهج التـــاريخي والمنهج الاستنتاجي والتحليلي. حيث ستقوم الباحثة باستخدام المنهج الكمي لاختبـــار فرضـــيات الدراسة، أما المنهج التاريخي واستخدمتة الباحثة لجمع المعلومات عن الدراسة وتحليلها وتفســـيرها لتوقع احداث واستراتيجيات قريبة، أما المنهج الاستنتاجي ستستخدمه الباحثة لتوفير بيانات رقميـــة تساعدها في إثبات أو تفنيد الفرضيات والخروج بتوصيات وأما المنهج التحليلي ستقوم الباحثة من خلاله بتحليل البيانات التي تم جمعها من ادوات الدراسة .

أدوات الدراسة:

ستقوم الباحثة باستخدام عدة ادوات وهي

- الدراسة الميدانية حيث ستقوم الباحثة بعمل دراسات ميدانية عن طريق:

- الاستبيانات لجمع المعلومات لتحليلها،

- مقابلات شخصية بهدف رصد الواقع عن طريق أسئلة مفتوحة لعدد من الشخصيات مثل رؤساء المجالس البلدية والمحلية واصحاب الأنشطة غير الزراعية والمتضررين من سياسات الاحتلال .

10.1 الدراسات السابقة:

1-دراسة سهام محمد الشاعر بعنوان (واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان *دراسة حالة لبعض قرى مختارة من محافظة بيت لحم *) جامعة القدس، القدس، عام 2018، هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع والآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية لقرى مختارة من الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم من وجهة نظر السكان، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية ولا سيما العاملين الاقتصادي والحكومي وغيرها، استخدمت الباحث عدة مناهج بالدراسة وهي الوصفي والتحليلي والإقليمي منهج دراسة الحالة والمنهج النوعي، واعتمدت أيضا على الاستبيان لجمع المعلومات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تنمية ريفية اقتصادية في منطقة الدراسة ولكنها دون المستوى المطلوب، كما أوضحت وجود عوامل طبيعية ساعدت على تحقيق التنمية أهمها التربة والمياه، واوضحت الدراسة تاثير العامل السياسي المتمثل بمصادرة الأراضي يعيق عملية التنمية، ويؤثر سلبا على جذب المستثمرين،. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تحفيز الشباب للقيام بمشاريع تنموية في مناطقهم .

2- دراسة الماجستير في الهندسة المعمارية للباحث باسم عيسى غبد الرحمن ظـــاهر (تشـــكيل وتوجيه التنمية الريفية في الريف الفلسطيني، حالة دراسية قرية بيت ايبا)، الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، عام 2009.

أجريت هذه الدراسة حول تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الريفيّة في الريـــف الفلســـطينيّ حيث تـــم التركيز على قرية بيت ايبا كحالة دراسيّة، تناولت الدراسة مفهوم التنمية الريفيّة، والمقصود منهـــا وأشكالها، وتوجهات التنمية فـــي فلسطين، والتحوّلات التي طرأت على المجتمع والنسيج الريفيّ في جميع المجـــالات العمرانيّـــة والاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة، حيث بيّنت الدراسة أنّه بالرغم من أنّ الاحـــتلال الإســـرائيليّ كان وما زال يشكل العقبة الرئيسة أمام عجلة التنمية فـــي الأراضـــي الفلسطينيّة المحتلة وخاصـــة الريف الفلسطيني، إلا أنّ هناك عقبات أخـــرى يتحمـــل مســـؤوليتها المـــواطن وأصـــحاب المهـــن، والمسئولون في مختلف المجالات، وغياب التنسيق بـــين الـــدوائر والمؤسسات المختلفة، وخاصـــة في مجال المتابعة، وسوء الإدارة، وعدم نجاعة بعض القوانين إمّا باحتواء التطور التقنيّ السريع أو بوقف التجاوزات المختلفة في مختلف المجالات البيئيّة والتنظيميّة والإداريّة.

وقد ركّزت الدراسة على قرية بيت ايبا كحالة دراســيّة مـــن حيـــث أهميتهـــا والتعريـــف بهـــــا وبخصائصها الطبوغرافيّة وأنماط التنمية التي مرت بها وتعايشت معها ابتداء من التقليديّ القـــديم، فالحديث وانتهاء بالمعاصر، وتناولت خصائص كل نمط والتغيّرات التي طرأت على بنيـــة القريـــة وهيكليّتها، والعوامل التي أثّرت على التنمية في كل مرحلة من هـــذه المراحـــل ســـواء أكانـــــت اجتماعية أم اقتصاديّة وبيئيّة وطبيعيّة، ودرست التحوّلات العمرانيّة التي شهدتها كلّ مرحلة وما نجم عن ذلك من مشاكل بيئيّةٍ وعمرانيّة واجتماعيّة، حيث توصّلت الدراسة إلى أنّـــــه بـــــالتخطيط م السليم وتبنّي سياسات تنمويّة على المستوى المحليّ والإقليمي، ومتابعة تنفيذ الخطـــط المختلفـــــة

ومراقبة النتائج، كفيلة بالخروج من المأزق الحالي، وترى الدراسة أنّ عمليّة التحضّـــر الســـــريع وما أسفرت عنه من تنمية سلبيّة ومشاكل بيئيّة واجتماعيّة وخدماتيّة، وطمـــس لمعـــالم القريـــــة التقليديّة التي أثّرت سلبا على القرية، يمكن الحد منها بالتحضير لاحتواء هـــذا التطـــور بوضـــــع الخطط التنمويّة التي تنهض بالريف الفلسطينيّ في مختلف المجالات الاجتماعيّـــة، والاقتصـــادية، والبيئيّة والعمرانيّة وتوعية سكان الريف للمساهمة في ذلك من أجل التعرف أكثر على المشـــــاكل التي تواجهها البيئة الريفيّة ومؤشرات هذه المشاكل وقيمها ونسبها والأهداف المستقبليّة لحلّها.

3- **دراسة اسحاق، جاد واخرون بعنوان:(السياسات الإسرائيلية تجاه الاراضي فـــي الاغـــوار)، معهد الابحاث التطبيقية – القدس، عام 2010م،** تناولت الدراسة الاجراءات السياسية الاسرائيلية في منطقة الاغوار والمخططات الاسرائيلية التي تسعى اسرائيل منذ عام 1967م الى فصل الاغوار عن بقية مناطق الضفة الغربية وذلك لما للمنطقة من اهمية سياسية واقتصادية وأمنيـــة للاحـــتلال الاسرائيلي. ولذلك سعى الاحتلال الى الاستلاء على اراضي الأغوار وذلك تحت مسميات وحجـــج متعددة وقام بإنشاء مستعمرات جديدة وبؤر استيطانية ومعسكرات تدريب وغيـــره. واوضـــحت الدراسة الاتفاقيات التي تعنى بقضية الاغوار من اتفاقيات أوسلو الأولى عام 1993م، واتفاقية اسلو الثانية عام 1995م. كما أوضحت الدراسة المخططات الاسرائيلية للاستيبلاء على الاغوار قبل عام 1976م كمخطط شارون الاستيطاني وذلك في عام 1982م، واتفاقية كامب ديفيـــد عـــام 2000م، واختتمت الدراسة بعرض مخططات أولمرت الاستعمارية عام 2008م

4-**دراسة وائل علي رفيق نظيف بعنوان:(استراتيجيات اللجنة الوطنيـــة لمواجهـــة الاســـتيطان ودورها في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية في محافظة اريحا والاغوار)، جامعة القدس، القدس، عام 2006م،** هدفت الدراسة الى التعرف بدور اللجنة الوطنية في التصدي للاعتداءات الاستيطانية الاسرائيلية والاثار السلبية للاستيطان في محافظة اريحا والاغوار، وقام الباحث باستخدام المـــنهج

الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات ودراسة واختيار الفرضيات بالاستعانة بالاستبيان ومراجعة الأدبيات. وقد اظهرت نتائج الدراسة، ان اغلبية المبحوثين يؤكدون أن هناك علاقة تواصل حقيقي ما بين اللجنة والمواطنين، ويتمثل هذا التواصل من خلال تلقي المتضررين للمساعدة بواسطة اللجنة سواء المساعدة المالية أو القانونية أو مواد غذائية أو مساندة شعبية، أو الفعاليات الشعبية والاعتصامات التي تنظمها اللجنة في المواقع المهددة، أو تقديم الارشاد القانوني للمتابعة في القضاء. وعن اثار الاستيطان على الاغوار فأكد غالبية المبحوثين أن هناك اثار سلبية واضحة على المنطقة وسكانها، وأهم اوجه هذا التأثير فتمثل في مصادرة الأراضي الزراعية واعلانها مناطق عسكرية مغلقة، واعاقة وصول المزارعين لمزارعهم، وعدم تمكين المزارعين في التوسع بالمساحات المزروعة، وحصر مناطق الرعي، واعاقة حركة الرعاة ومربي المواشي، وكذلك اضطرار كثير من المواطنين الى تغيير طرق تنقلهم، اضافة الى التسبب في تلويث البيئة بالمياه العادمة ومخلفات المستعمرات، وانخفاض الكثافة السكانية بالأغوار، وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية، وحالات الاعتداء الجسدي على المواطنين الفلسطينيين.

5-**دراسة طارق يوسف محمد قاسم بعنوان (الاستيطان الاسرائيلي الصهيوني في وادي الاردن 1967-2005م) جامعة النجاح، نابلس، عام 2008م**، حيث اوضح الباحث في الدراسة اهمية وادي الاردن كإحدى المناطق الجغرافية المميزة في فلسطين، والتي عمد الاحتلال على احتلالها وتهجير سكانها من أجل افراغها من سكانها الاصليين وزرع مستعمرين مكانهم. كما اشار الباحث الى مرور الاستيطان في وادي الاردن بعدة مراحل، وبحلول عام 2005م تحقق للاحتلال السيطرة على 50% من مساحة وادي الاردن بالإضافة الى أغلاقه لمنطقة الوادي والسفوح الشرقية المحاذية لها بالكامل. وأوضح الباحث قيام سلطة الاحتلال بإنشاء المستعمرات في وادي الاردن كل شكل سلسلتين متواصلتين احداهما بمحاذات نهر الاردن والاخرى بمحاذات السفوح الشرقية. كما اشار

الباحث الى استمرارية هذه المستعمرات بالتوسع في حدودها في المنطقة بالإضافة الى مـــا يحدثـــه الاستيطان من آثار تدميرية لجميع نواحي الحياة.

6- <u>دراسة لؤي محمد عبد الرحمن أبو ريدة بعنوان أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا (1970 – 2008)، نوقشت وأجيزت في تاريخ 2008/10/26م،كليـــة الدراســـات العليـــا – جامعة النجاح الوطنية</u>

ناقش الباحث فيها عن أوضاع المحافظة من النواحي الأساسية المرتبطة بالقطاع الزراعي، الـــذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد المنطقة، والذي يعاني من مشكلات عديدة، أهمها قلة المياه، ومشاكل التربة ومشاكل الإنتاج والتسويق، كما تكلم عن الظروف والعوامل البشرية المؤثرة علـــى النمـــو الزراعي واستخدامات الأراضي الزراعية بالإضافة إلى التعرف علـــى الخصـــائص الاقتصـــادية والاجتماعية للمزارع في تلك المناطق، وتوصلت الدراسة أن العوامل الطبيعية تؤثر على الأنمـــاط الزراعية، وكان أهم هذه العوامل المناخ الذي تمتاز به المحافظة بجوها الحار جدا أثنـــاء الصـــيف والمعتدل خلال فترة الشتاء وهذا ما يميزها عن غيرها من المناطق الأخرى في فلسطين، وهنـــاك تأثير للتربة من خلال درجة الملوحة والمياه التي تحويها كما أن نسبة كبيرة من المزارعين ترى أن ملوحة التربة من أهم المشاكل التي تواجههم وهي بدورها تحدد نمط الاستغلال للمنطقـــة وتحديـــد النمط الزراعي الذي يجب زراعته .

كما أن العوامل البشرية لها تأثير على الأنماط الزراعية السائدة في المحافظـــة وأهمهـــا الخبـــرة الشخصية التي يمتلكها المزارع، والمحاصيل التي تزرع باستمرار من قبـــل المـــزارع، كمـــا أن للمرشد الزراعي الذي يقدم للمزارع النصح والإرشاد تأثير كبير على اختياره للنمط الذي يزرعه .

تحتل الخضروات الدرجة الأولى في الزراعة داخل المحافظة والتي بلغت نسبتها (44%)

وتوصلت الدراسة بأن مصدر المياه المستخدم في الزراعة داخل المحافظة هي مياه جوفية والتي بلغت نسبتها (56%)، كما توصلت الدراسة بأن (54%) من المزارعين مصدر رأس المال من المزارع نفسه، وأن (33%) من المزارعين يسوقون إنتاجهم في سوق أريحا المركزي وأن (15%) منهم يسوقون إنتاجهم في إسرائيل للحصول على أسعار أعلى

وتوصلت الدراسة بأن محصول الكوسا يعد المحصول الأساسي في زراعة الخضروات حيث بلغ متوسط مساحة زراعته (9.7) دونم .

يواجه المزارع العديد من المشاكل وأهمها مشكلة تسويق المنتجات الزراعية، وضعف الخدمات الإرشادية وقلة مصادر المياه والاحتلال الإسرائيلي والطرق والمنافسة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وكذلك غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع الهام .

تلعب الجدوى الاقتصادية للمحاصيل الزراعية دورا هاما في المساحات الزراعية ولكنها ليست العامل المحدد دائما لنوع ومساحة الزراعة، فهناك أمور أخرى لها دور هام أيضا في اتخاذ القرار بالنسبة للمزارع وتتلخص هذه العوامل بملكية الأرض، وكمية ونوعية المياه المتوفرة على النمط السائد، وطبيعة الأرض ونوعية التربة .

وتوصلت الدراسة إلى انعدام ثقة المزارعين بالسياسات الزراعية والإرشاد الزراعي والتي تتغير من مزارع إلى آخر وعدم تحمل المخاطرة من قبل وزارة الزراعة في حالة إتباع سياسات تنميطية حيث بلغ نسبة المزارعين الغير المستفيدين الحومة (46%)، وأن (50%) من المزارعين يعتمدون على الأسمدة الكيماوية، وأن الري بالتنقيط تحتل الدرجة الأولى من طرق الري الأخرى، وأن (60%) من المزارعين يخططون زيادة الزراعة المحمية، وأن (59%) من مزارعهم هي ملكية

فردية وأن (22%) استئجار، وأن (31%) من المزارعين مستواهم التعليمي ابتدائي وهذا يؤثر على النمط الزراعي السائد .

وتوصلت الدراسة أن المهنة الأساسية للمزارعين هي الزراعة والتي بلغت نسبتهم (78%)، وأن هناك تأثير للمستوطنات الإسرائيلية على النظام الزراعي من خلال السيطرة على المياه والذي بلغ نسبتهم (40%) ومصادرة الأراضي وإعاقة النقل وبعض المزارعين كانت أسباب أمنية .

أوصت الدراسة بإدخال أنماط زراعية جديدة، توفير وتشجيع المزارعين على زراعة الأصناف المناسبة لمنطقة الأغوار وخاصة الأصناف التي تتحمل الظروف الجوية والملوحة المرتفعة للأراضي الزراعية وكذلك توفير مصادر لتمويل المزارع وذلك من خلال افتتاح بنوك خاصة بالإقراض الزراعي، وخفض أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ، وتوفير مصادر مياه إضافية وذلك عن طريق تحليتها أو معالجتها من أجل استخدامها في الزراعة، والعمل على تشجيع فتح شركات تسويقية خاصة بالمنتجات الزراعية في منطقة الأغوار، ، وكذلك تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه .

7- **دراسة بلال محمد صالح إبراهيم بعنوان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، نوقشت وأجيزت في تاريخ 2010/10/11م، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية**، تكلم فيها عن السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال المختلفة لفلسطين مع التركيز على الاستيطان في الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو التي عقدت بين الجانبين عام 1993م، وتوصلت الدراسة بأنه لا تكمن خطورة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض، بل حرص المشروع الاستيطاني على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها، ويحرمهم من كافة الحقوق، فالاستيطان ليس فقط يسيطر على الأرض ويصادرها، بل يمزق

وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية عبر الحواجز والجدار والطرق الالتفافية، والتي تعد شكلا من أشكال الاستيطان في الضفة الغربية .

بدا واضحا من خلال الدراسة تأثير الاستيطان بكافة أشكاله على كافة مقومات التنمية في الضفة الغربية، فقد عمل الاستيطان على السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية الأساسية، والتي من شأنها أن تعزز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمكنه من مقاومة سياسة الاستيطان، كما عمل الاستيطان على تقطيع أوصال الضفة الغربية وشرذمة المجتمع الفلسطيني، في حين عملت السياسة الإسرائيلية على ربط المستوطنات بعضها ببعض من خلال الطرق الالتفافية، ويقود مشروع الاستيطان في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة اليهود المتزمتون دينيا، والصهاينة المتدينون، وأوصت الدراسة بوضع إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية كي تفرض القانون الدولي على إسرائيل فيما يخص المستوطنات، يرافقه مقاومة حقيقية للمشرع الاستيطاني في الضفة الغربية، وهذا يتطلب وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة المشروع الاستيطاني وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة، وبناء إستراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني مبنية على وحدة الشعب في كافة أماكن تواجده، والتوحد حول قضايا الحل الدائم، بحيث لا تكون المقاومة للمشروع الاستيطاني تقع على فئة قليلة من الشعب الفلسطيني .

8- **دراسة بعنوان سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، نوقشت وأجيزت بتاريخ 2015/1/26م، كلية الدراسات العليا – جامعة بيرزيت، للطالبة تحرير صوافطة،**

فقد تكلمت فيها عن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وآلية تحرك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ احتلال الضفة الغربية حتى يومنا الحاضر، وما يرافق ذلك من إقرار العديد من المشاريع الاستيطانية التي تعنى بالاستحواذ على أراضي الفلسطينيين، إضافة للرؤية القانونية للاستيطان في إطار القانون والقرارات الدولية، توصلت الدراسة إلى أن التبريرات الأمنية

للوجود الإسرائيلي في الأغوار خاصة الشمالية منها تعتبر وهمية، لان أي هجوم بري على إسرائيل من الجهة الشرقية فإن سلاح الطيران في دولتهم يفوق ذلك الهجوم وقادر على مواجهة التهديد إن وجد، فاستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأغوار لا يشكل حلا فعالا لمواجهة التهديدات، كما أن عمليات البناء الاستيطاني في الأغوار أقل بكثير مما هي عليه في القدس المحتلة، وذلك يدفع للتفكير بالعقلية الإسرائيلية التي تسعى لما بعد السيطرة والمتبلورة بالمكاسب التي تجنيها دولتهم من تلك الأراضي الزراعية، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروع الصهيوني للبقاء على وجوده من خلال الاستيطان يسعى لتحقيق مكاسب من تلك المستوطنات .

أوصت الدراسة إلى الانتباه لأهمية وضع مناطق الأغوار على أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تخصيص موازنة لها، وتشكيل هيئة تعنى بتنمية الأغوار، تعمل بالتعاون بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص، لتمويلها ووضع خطة لإقامة المشاريع وتنفيذها، وإنشاء مؤسسة للتمويل والإقراض الزراعي لخدمة مواطني الأغوار بدلا من العمل في المستوطنات المقامة على أراضيهم، وكذلك العمل على استصلاح الأراضي المصادرة من قبل قوات الاحتلال، وإنشاء شبكات مياه للزراعة، وأيضا تقديم الخدمات للمزارعين في منطقة المالح، والإرشاد اللازم لهم، من خلال الاهتمام بالمشاريع الزراعية في مجال الإنتاج النباتي من خضروات وحمضيات وزراعة النخيل، بالإضافة لرعاية مشاريع الإنتاج الحيواني من مواشي وأبقار ودواجن وخلايا النحل وغيره، واستثمارها لغايات إنتاجية بهدف التصدير للخارج، كما أوصت الدراسة على ضرورة العمل على تأهيل البنية التحتية وشق الطرق المعبدة والزراعية، وإقامة مراكز للرعاية الصحية والتعليم، وخطوط للماء والكهرباء وغيره، للنهوض بالواقع الفلسطيني في المنطقة، لتشجيع استثمار القطاع الخاص فيها، فإنشاء المشاريع الاستثمارية فيها سيؤدي لوجود فائض بالإنتاج، وبالتالي خدمة المستثمر وتخفيض الأسعار نظرا لتوافر المحاصيل وتقوية المقاطعة لمنتجات المستوطنات، مما

يعزز صمود أهالي الأغوار نفسيا بالدعم المتواصل والفعاليات في مناطق تواجدهم، لتثبيتهم في أرضهم، وإسماع صوتهم لكافة بقاع الأرض .

11.1 المفاهيم والمصطلحات:

1- **الأغوار الفلسطينية:** المنطقة الشرقية من فلسطين والتي تقع على امتداد نهر الأردن، وهو الشريط الشرقي للضفة الغربية طوله 120 كم من منطقة عين جدي قرب البحر الميت في الجنوب وحتى منطقة عين البيضا جنوبي مدينة بيسان وحتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً، وتمتد حتى شرق صفد شمالاً .

2- **التنمية:** ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وافضل، واستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية التي تتوفر والموجودة الكامنة وتوظيفها للأفضل .

3- **التنمية الزراعية:** أداة استراتيجية للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل في المناطق النائية، وتحسين كفاءة وإنتاجية الموارد الطبيعية .

4- **التنمية الريفية:** مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية .

5- **التنمية الريفية المتكاملة:** نوع من التنمية يختص بجميع مشكلتان الريف مع التركيز على حاجات السكان الاكثر فقراً،

6- **التنمية الريفية المتعددة الوظائف:** عمليات التطوير المقصود والهادف لتنظيم الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية سواء تجارية أم صناعية أو خدماتية وخاصة في المناطق التي لم تعد الزراعة المكون الرئيسي للريف فيها .

الفصل الثاني:

الخصائص الطبيعية والبشرية لمحافظة آريحا والأغوار:

مقدمة:

تعد الخصائص الطبيعية والبشرية نقطة الارتكاز التي يُستند عليها في تنمية وتطـــوير أي منطقـــة جغرافية، وخاصةً أنه تكمن في هذه الخصائص، نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة التي تشكل أتجاهات التنمية. حيث تمتاز محافظة آريحا والأغوار بخصائص طبيعية وبشرية تجعلها تنفرد من كافة النواحي بشخصية اقليمية مميزة، فهي الأوسع من حيث المساحة والأقل حجماً مـــن حيـــث السكان، ومناخها الحار وتربتها الخصبة جعلتها دفيئة زراعية بامتيـــاز. وبـــالرغم مـــن أهميتهـــا الزراعية والاقتصادية ومن كونها البوابة الشرقية لفلسطين، الا أنها من أفقر المحافظات الفلسطينية، ولا تحظى بمشاريع تنموية تليق بمكانتها الاستراتيجية.

ان ما تتعرض اليه محافظة آريحا اليوم من عمليات ضم والحاق من قبل دولة الاحتلال يتطلب من كافة الجهات الرسمية والشعبية النهوض بها وتنميها وتطويرها وخلق فرص العمل بها لتمكين هذه المحافظة من الافلات من التبعية الاقتصادية للاحتلال ومن خوض معركة الصراع الديمغرافي بقوة مع الاحتلال ومستوطنيه. من هنا تبرز أهمية دراسة الخصائص الطبيعية والبشرية لهذه المنطقـــة لمعرفة اتجاهات وأشكال التنمية المرغوب احداثها في الأغوار:

1.2 الخصائص الطبيعية:

1.1.2 الموقع الفلكي

تقع فلسطين غرب قارة اسيا بين دائرتي عرض ´30°29_´15°33 شمالاً وخطي طول ´40°35_´15°34 شرقاً، اما منطقة الدراسة فهي جزء من فلسطين، وتمتد محافظة آريحا والأغوار بين دائرتي عرض ´25°32 ْ _´45°31 شمال خط الاستواء، وخطي طول´18°35_´35°35 شرق خط الاستواء. وتبلغ مساحة منطقة الدراسة 592 كم² في محافظة اريحا والأغوار.(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،وفا، 2022).

2.1.2 طبوغرافية المنطقة:

تتميز منطقة الدراسة بتنوع الاقاليم المناخية، فتضم اراضيها الجبال في الجزء الغربي والتلال في الوسط والسهول بالقرب من نهر الاردن، ان اعلى قمة في منطقة الدراسة ترتفع 690 متر فوق مستوى سطح البحر، واخفض منطقة يصل منسوبها إلى 421- متر تحت مستوى البحر، وبهذا يكون مقدار التصرس 1111 متر مما اسهم ذلك في التنوع المناخي للمنطقة(دليل التجمعات الفلسطيني، 2012) وتضم المنطقة تضاريس وعرة ذات انحدارات شديدة، الامر الذي سهل انجراف التربة في منطقة الدراسة وذلك **لقلة المشاكل** الكنتورية القادرة على الحد من الانجراف مما يترتب علية من ضعف النمو النباتي وهذا ينعكس سلباً على ضعف الغطاء النباتي.

3.1.2 المناخ :

1.3.1.2 المناخ وآثاره على الحياة النباتية وتنوع المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة:

يعتبر المناخ عاملاً اساسياً في التأثير على حياه النبات سواءً في تحول او تطور مراحل حياته وهو من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في نمو النباتات وتطورها، وذلك لأنه يتحكم في انتاج المحاصيل الزراعية وتنوعها ويختلف ذلك من منطقة لأخرى، وتلعب عناصر المناخ دوراً هاماً في تحديد درجات الحرارة وكمية التساقط وكمية الاشعاع الشمسي والرياح والتبخر ويتطلب نمو النباتات حدوداً ملائمة من هذه العناصر في بيئته المحلية التي ينمو فيها والا تعذر نموه (أبو ريدة، 2008).

يصنف المناخ العام لفلسطين التاريخية ومنها الاراضي الفلسطينية على انه مناخ شرق البحر المتوسط الذي يتكون من شتاء رطب يميل للبرودة أحيانا خاصة في المناطق الجبلية وصيف معتدل يميل الى الحرارة خاصة في الأغوار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017). يسود المناخ الصحراوي في كافة الاغوار والاجزاء الشمالية من البحر الميت والاجزاء الشرقية من منطقة الدراسة، ويتراوح معدل سقوط الامطار السنوي من (100–200) ملم في الاغوار، كما يسود المناخ السوداني الديكاني الذي يتمثل في الواحات المتكونة في الاغوار نتيجة الينابيع ومجاري الاودية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017). وقد اكسبها هذا الموقع مميزات مناخية متنوعة، تتمثل في الجبال الغربية للمنطقة ونهر الاردن شرقها، وبالتالي كلما اتجهنا شرقاً فان درجات الحرارة تزداد ارتفاعاً وتقل كمية الأمطار.

2.3.1.2 درجات الحرارة:

لكل نبات على الكرة الأرضية حد أدنى من الحرارة يعرف بصفر النمو لا يستطيع ذلك النبات أن ينمو اذا انخفضت درجة الحرارة عن ذلك الحد، كما ان لكل نبات حد حراري أعلى لا يستطيع أن ينمو اذا زادت درجة الحرارة عنه، وتختلف الحدود الحرارية من نبات لآخر، وهي بشكل عام أعلى في المناطق الحارة منها في المناطق المعتدلة والباردة، فمعظم نباتات المناطق المعتدلة تتوقف عن النمو عندما تنخفض درجة الحرارة عن 6° درجات، بينما تتوقف نباتات المناطق الحارة قبل ذلك بكثير، أما نباتات المناطق الباردة فتستطيع ان تنمو حتى لو انخفضت درجة الحرارة عن 6 درجات (جامعة القدس المفتوحة، 2009)، وبشكل عام تدخل فلسطين ضمن مناخ البحر المتوسط المعتدل والمناخ الحار والجاف في نهر الاردن وبالتالي تنمو انواع مختلفة من النباتات.

تتحكم درجة الحرارة في طول فصل النمو وتنوع النباتات، ويعرف فصل النمو بأنه المدة الواقعة بين اخر صقيع في الربيع وأول صقيع في الخريف، ولهذا فان فصل النمو في المناطق المدارية الحارة الرطبة الخالية من حدوث الصقيع يمتد طوال العام، أما المناطق الباردة فانه لا يتعدى بضعة شهور محدودة، ويلاحظ أن طول فصل النمو يتناقص تدريجيا كلما ابتعدنا عن خط الاستواء شمالاً أو جنوباً كما ينقص أيضاً كلما ازداد الارتفاع (جامعة القدس المفتوحة، 2009)، وبهذا تقع فلسطين بين درجتي عرض (33-29) درجة وهذه ضمن المنطقة المعتدلة التي تمتاز بتشكل الفصول الأربعة فيها.

يتطلب كل محصول حتى ينضج مقداراً معيناً مما يعرف بالحرارة المتجمعة، فالقمح مثلاً يحتاج من 1500 الى 1600 درجة، بينما يحتاج القطن من 3500 الى 3800 درجة، وتساوي الحرارة المجتمعة في أي يوم الفرق بين معدل درجة حرارة ذلك اليوم وصفر النمو لذلك النبات.

تعد محافظة اريحا والاغوار من أكثر المناطق ارتفاعا في درجة الحرارة خاصة في فصل الصيف، حيث تقع اغلبية منطقة الدراسة في وادي الاردن التي يتميز بأنه أخفض منطقة في العالم والـذي ينعكس أثره على التضاريس وعلى الاحوال المناخية الذي ينتمي الى المناخ المداري الصـحراوي (أبو ريدة، 2008)، ينخفض مستوى سطح الارض في منطقة اريحا الى ما دون 300 متـر دون مستوى سطح البحر ويصل إلى 400 متر في البحر الميت، ويرتفع 690 متر في جبال طوبـاس غربا، وهذا اكسبها خصائص مناخية خاصة لنمو الكثير من المحاصيل والنباتات.

وبالرغم من صغر مساحة منطقة الدراسة الا انه هناك اختلاف كبير فـي درجـات الحـرارة ، ويرجع ذلك الى تنوع اقليمها الجغرافي فيصل متوسطها السنوي فوق معدل 23° درجة في المناطق القريبة من البحر الميت وجنوب شرق منطقة الدراسة بشكل عام (اريحا)، تعتبر المنطقـة جـذب لمربي المواشي بسبب دفئ شتاءها، فالسكان يستقرون في مناطق مفتوحة داخل بيوت من الشـعر والصفائح الخفيفة غير المكلفة التي تناسب ظروف درجات الحرارة في هذه البيئة، وتسهل علـيهم التنقل خلال الفصول.

3.3.1.2 الأمطار:

تؤثر العوامل المناخية على الحياة النباتية الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، وتتمثل أهم العوامل في البعد أو القرب عن البحر المتوسط بحيث تقل الأمطار داخلياً كلما ابتعدنا عن البحـر المتوسـط، بالإضافة لفرق الارتفاع عن سطح البحر حيث تقلل الجبال العالية من كمية الامطار الساقطة على المناطق الشرقية كونها تقع في ظل المطر(منطقة الدراسة)، وتنخفض المنطقة جغرافيا الامر الذي اسهم في ارتفاع درجات الحرارة داخل هذه المنطقة.

تعتبر الأمطار من أبرز العناصر المناخية المؤثرة في نمط الاستغلال الزراعي فـي منطقـة الدراسة خاصة أنها تغذي الحوض الشرقي وبالتالي العيون والينابيع فـي الأغـوار لأن غالبيـة

الزراعة في آريحا والأغوار تعتمد على ري الآبار والينابيع الجوفية، ومن الجدير بالذكر أن كمية الأمطار وتوزيعها على شهور السنة تؤثر تأثيراً كبيراً على نجـــاح نمط الزراعة المروية أو فشلها، وتعتبر الأمطار الساقطة على فلسطين شتاءاً أمطـــاراً ناتجـــة عـــن المنخفضات الجويـــة والتـــي تجذب إليها الرياح الجنوبية الغربية المشبعة ببخار الماء (الجمل، 2009).

حسب طبغرافية منطقة الدراسة تختلف كمية التساقط من جهة لأخرى في منطقة الدراســـة بســـبب الفرق بالارتفاع، فيتراوح المتوسط السنوي للأمطار في محافظة آريحا والأغوار بـــين 100 الـــى 300 ملم، وهذا جعل تواجد الحيوانات الرعوية خلال مواسم السنة متنقلة بين الأجزاء الغربية التي يرتفع فيها تساقط الأمطار وبين الأجزاء الشرقية الأقل مطراً، فيتركز مربي الثروة الحيوانية فـــي الاجزاء الغربية (السفوح الشرقية) وداخل احواض الاودية مثل وادي العوجا.

4.3.1.2 الاشعاع الشمسي:

يعد الاشعاع الشمسي من العوامل المهمة التي تلعب دوراً مهماً في نمو الغطاء النباتي، فهو عامـــل مهم في نمو المحاصيل الزراعية وانتاج الاعلاف للثروة الحيوانية، وتتعرض المناطق الجنوبية من منطقة الدراسة الى اشعاع شمسي اعلى من شمالها بسبب الجبال الممتدة شمالاً والتي تأخذ الاتجـــاه الشرقي الجنوبي الى الغربي الشمالي (الكتري، 2014).

2،4.1 كمية التبخر في منطقة الدراسة:

يؤثر ارتفاع الحرارة على زيادة معدلات التبخر من التربة وزيادة النتح من النباتات، فكلما ارتفعت الحرارة ازدادت معدلات التبخر والنتح، ولهذا فان 200 ملم من الامطار في منطقة باردة قد تكفي لنمو الغابات، بينما لا تكفي تلك الامطار في منطقة مدارية حارة الا لنمو حشائش فقيرة (جامعـــة القدس المفتوحة 2009، ص267)، وعلى صعيد منطقة الدراسة فان الامطار لا تكفي الا لنمـــو الحشائش القصيرة في فصل الربيع،

5.1.2 الموارد المائية:

تتربع الأغوار على الحوض الشرقي البالغ انتاجه السنوي 174 مليون متر مكعب، تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للتزود بالمياه في كافة المجالات سواء المستغلة من الابار أو الينابيع، وتتبع هذه المياه من الخزانات المائية الجوفية المختلفة والممتدة في عدة مناطق من الأغوار، يعتبر خزان الترسبات الحديثة وخزان الايوسين المائيين من أهم الخزانات المائية الجوفية المتجددة في محافظات الاغوار والذي تستغل مياهه لكافة الاستخدامات عبر العديد من الابار الزراعية والينابيع المائية، وتعتمد المياه الجوفية في هذين الخزانين على كميات الأمطار السنوية المتساقطة على المرتفعات الجبلية في الحوض الشرقي والممتدة من مرتفعات نابلس حتى مرتفعات الخليل، حيث يتغذى هذين الخزانين عن طريق التغذية المباشرة للجريان السطحي للوديان بالإضافة الى التغذية الجانبية للمياه الجوفية من المناطق الجبلية، علاوة على ذلك فان الامطار المتساقطة على المنطقة لها دور ضعيف ومحدود في التغذية سبب قلة تساقطها وتشير الدراسات ان معدلات التغذية السطحية المغذية للمياه الجوفية في منطقة اريحا حوالي 5-6 مليون متر مكعب سنوياً (سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة، 2010).

تعتبر الموارد المائية من أهم العناصر الطبيعية التي تساعد على تواجد التجمعات الرعوية في مختلف مناطق الدراسة، كما ان ارتفاع درجات الحرارة في هذه المنطقة اسهمت في زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، وتعتبر المياه أيضا من أهم عوامل نجاح العملية الزراعية، لكن بشكل رئيسي تعتمد الحيوانات على مياه الأمطار التي تساعد في نمو الاعشاب الرعوية المختلفة ونمو المحاصيل البعلية، يعتمد وادي الاردن على المياه الجوفية والتي تتدفق من باطن الأرض كعيون وأبار جوفية، أما بالنسبة لمصادر المياه التي يتم من خلالها تزويد منطقة الدراسة بشكل عام فيمكن تقسيمها إلى جوفية وسطحية كما يلي:

1.5.1.2 المياه الجوفية:

أ- **الينابيع:** تتدفق الينابيع في عدة مناطق من الأغوار حيث تقدر عدد الينابيع الرئيسية بحوالي 22 ينبوعاً بما فيها ينابيع وادي الفارعة التي تتغذى مياهها من الطبقات المائية الجبلية، ويقدر المعدل العام للتدفق السنوي لهذه الينابيع بحوالي 44 مليون م3 التي تنتشر في المناطق المنخفضة بين الجبال، وتتواجد الينابيع بشكل رئيسي في المنحدرات الشرقية من جبال الضفة الغربية، بالإضافة الى مجموعة ينابيع الفشخة التي تبلغ معدل تصريفها ما بين 80 – 100 مليون متر مكعب بالسنة (سلطة المياه الفلسطينية، 2010).

ب- ويتركز اصحاب مربي الثروة الحيوانية بالقرب من الينابيع لتلبية احتياجاتهم من المياه وتستغل مياه هذه الينابيع في أغراض الزراعة والشرب، ومن أبرز الينابيع المعروفة في مناطق الدراسة هي (عين السلطان، وادي القلط، عين الديوك، عين النويعمة، عين العوجا، عين فصايل، عين دير حجلة، عين البيضاء، عين المالح، وعين الفارعة، ويبلغ مجموع المياه المستخرجة من هذه الينابيع 32.5 مليون متر مكعب سنوياً) (قاسم، 2008).

ت- **الآبار الجوفية :** يوجد في منطقة الدراسة مجموعة من الآبار الجوفية والينابيع التي تنساب طبيعياً لتخدم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وقد قامت شركة ميكروت الاسرائيلية بحفر ابار جوفية عميقة جداً على نفس الحوض المائي مما أثر سلباً على هذه الابار وادت الى جفاف بعضها، ويوجد في مناطق الدراسة 164 بئر جوفي ولم يتبقى منها الآن الا 13 بئراً عاملة (انظر الخريطة 2.1) (موقع مركز البحوث للدراسات الفلسطينية، 1999).

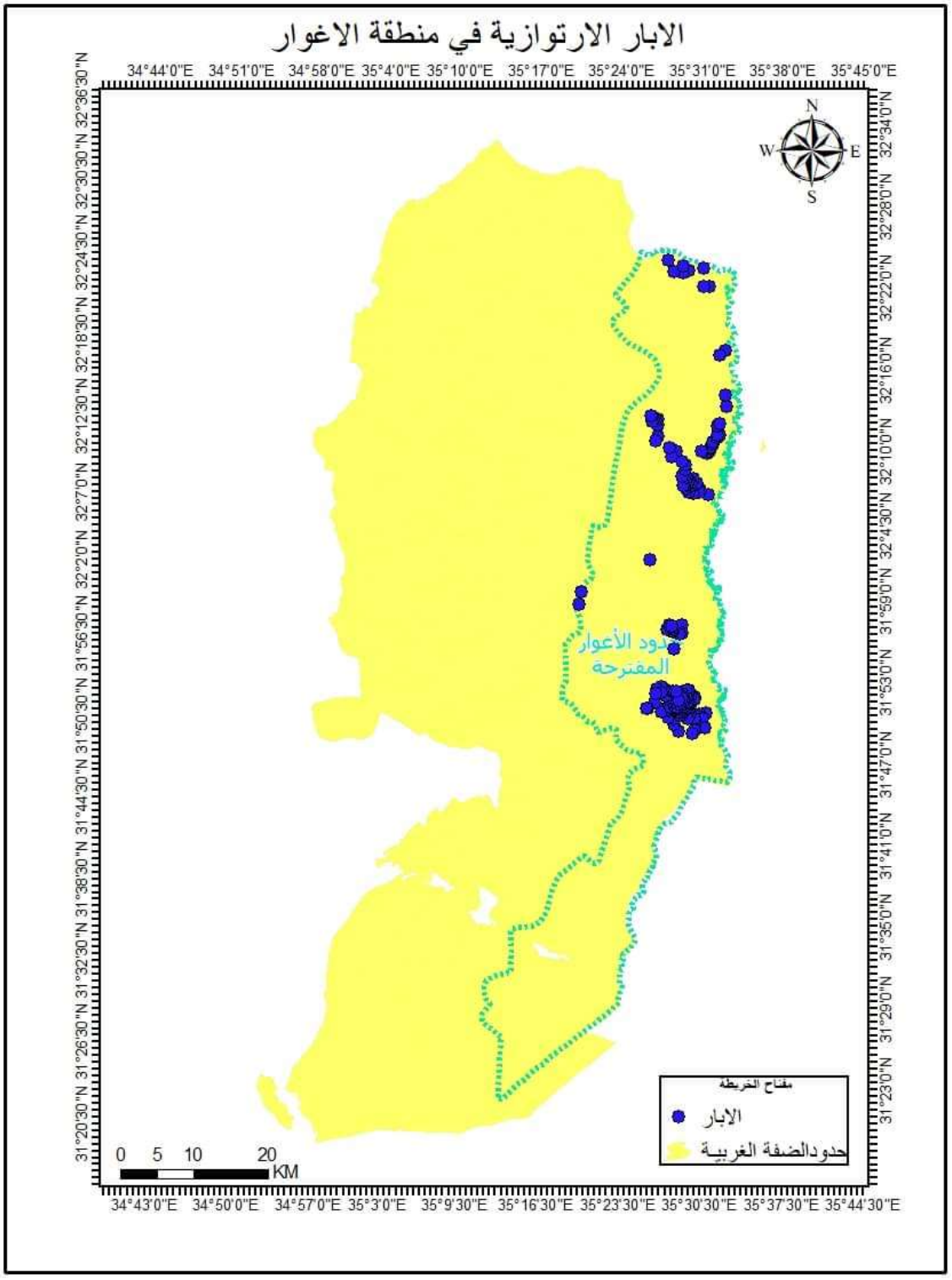

خريطة 2.1: توزيع الآبار الجوفية في منطقة الدراسة (المصدر: عمل الباحثة)

6.1.2 الآبار المنتشرة في الاغوار:

تبين الخريطة أعلاه ان اغلبية الابار تقع في اريحا ومناطق حوض وادي الفارعة ومناطق الفارعة، علماً ان الآبار تقع في المناطق المخفضة في منطقة الدراسة مثل أحواض الاودية.

1.6.1.2 المياه السطحية:

تتمثل المياه السطحية بمياه الأودية التي تجري فيها المياه خلال فصل الشتاء والتي تشكل مصدرا مهما للمياه اذا تم استغلالها بالطرق الفنية السليمة، من خلال بناء السدود ويقدر المجموع الكلي لمياه الفيضانات المتدفقة عبر الأودية في الضفة بحوالي 10 الى 30 مليون متر مكعب سنوياً، تعتبر هذه الكمية كبيرة، وتقسم الاودية تبعاً لاتجاه جريانها الى شرقية وغربية (سلطة المياه الفلسطينية، 2022).

7.1.2 التربة:

تتميز فلسطين بتنوع أصناف التربة فيها بسبب تعدد الاقاليم المناخية بما فيها السواحل والجبال والصحاري والاغوار والسهول، وبالرغم من صغر مساحة فلسطين الا انها تضم اعداداً كبيرة من اصناف التربة.

التربة هي الطبقة الرقيقة الهشة التي تغطي سطح الارض والتي يعيش عليها النبات والحيوان والانسان، والتربة ليست شيئاً جامداً بل هي وسط يعج بالحياة والحركة، اذ تحتوي التربة على كائنات حية دقيقة وكما يوجد في التربة اعداد كبيرة من الديدان والحشرات التي تعمل على تفتيت التربة وتحللها، وتتكون التربة الناضجة من مواد معدنية صخرية والماء والهواء والكائنات الحية (جامعة القدس المفتوحة، 2009).

يختلف الغطاء النباتي الذي تعتمد علية الثروة الحيوانية من حيث النوع والكمية من مكان الى اخر في منطقة الدراسة، حيث يقل تواجد النباتات في المنحدرات الشديدة ويقل تواجدها ايضاً في مناطق

قليلة الامطار المتمثلة بالقرب من اريحا والبحر الميت، وهناك انواع أخرى من التربة ألا وهي التربة الفقيرة التي يقل فيها نمو النباتات العشبية بسبب ملوحتها الشديدة وطبيعة تكويناتها الفقيرة، اصناف التربة في منطقة الدراسة

أ- التربة البركانية:

تتواجد على طول نهر الاردن في المناطق الغورية بشكل عام وتشمل اكبر مساحة في منطقة الدراسة، تكونت أساسا من الطفل الرملي والطين وغطاؤها النباتي يتكون أساسا من المعمرات الصحراوية مثل الشنان، والروثة، وتستخدم هذه التربة للرعي وتمتاز بارتفاع درجة الملوحة وارتفاع درجات حرارة سطحها بالإضافة الى زيادة نسبة انعكاس الشمس، وهي تتسم بسرعة امتصاص الرطوبة والصرف، ويسود فيها نبات العاذر وانواع الري العشبي متعددة الازهار والالوان(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

ب-التربة الوردية الحمراء والتربة البنية الشاحبة:

تسود هذه التربة في المناطق الجبلية الشمالية الغربية لمنطقة الدراسة وتعد ثاني نوع منتشر فيها، وتشكل نسبة الصخور فيها 30-50%، وتنمو فيها المجتمعات النباتية الطبيعية تحت ظروف اقليم البحر المتوسط، يوجد فيها بعض اشجار البلوط (السنديان)، والبطم الفلسطيني المدر للحليب وله نفس أهمية نبتة الشيح، والبطم الاطلسي، والسريس (العذق)، واللوز البري (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017).

ج- التربة الصخرية البنية والتربة الطفالية البنية:

تتواجد في المنحدرات الشديدة والمتوسطة والسفوح الشرقية للضفة الغربية، تكونت هذه التربة أساسا من الحجر الجيري، الطباشير، الدولوميت، والصوان، ونباتاتها الحولية عشبية والمعمرة من الشجيرات الصحراوية الرعوية.

بالإضافة الى الانواع الرئيسية السابقة يوجد انواع من التربة الكلسية التي تمتد جنـــوب الســـفوح الشرقية قرب البحر الميت، وتكونت أساسا من فيضانات نهر الاردن على مدى العصور، وتتكون من الحجر الجيري والطباشير والمارل، وتقتصر استعمالاتها على الرعي الشتوي وغطائها النباتي الأساسي يتكون من الروثة.

د- التربة البنية الثقيلة:

تميز باحتوائها على نسبة عالية من المواد العضوية وتكثر في المستنقعات حيث الأرض منبسطة، وتوجد في سهل عين البيضا (وهدان، 2013، ص23)

8.1.2 النباتات الطبيعية السائدة في فلسطين:

ان تواجد النباتات في منطقة ما وتنوع سلالاتها هو عبارة عن مدى ملائمة النظام البيئي في تلـــك المنطقة لنمو تلك النباتات بأنواعها المختلفة، حيث تتفاعل عناصر النظام البيئي مع بعضها البعض بطريقة مختلفة، وهذا التفاعل يجعل تلك المنطقة ذات صفات بيئية خاصة مثل الرطوبة والحـــرارة والتربة والتضاريس وهي التي تلعب دورا هاما في نوع الكائنات التي يمكن ان تعيش فـــي هـــذه المنطقة، وتمتاز فلسطين الطبيعية باحتوائها على العديد من الأنظمـــة والأقـــاليم البيئيـــة النباتيـــة والزراعية المختلفة، والتي جعلت منها موطنا مناسبا للعديد من الانواع والاصناف مـــن النباتـــات البرية والمستزرعة (معهد اريج للأبحاث التطبيقية،، 2002، ص 13).

للنباتات البرية دور كبير في العناصر الغذائية، فتعتبر المنتج الوحيد في النظام البيئـــي وأن بقيـــة الكائنات تعتبر من المستهلكات سواء مستهلكات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، (تـــوزع الاجناس النباتية الرعوية الواعدة في الوطن العربي حسب الفصائل الى 466 جـــنس منهـــا 159 جنسا من الاعشاب، و142 من النجيليات)، بينما تنمـــو فـــي فلسطين مجموعات متنوعـــة مـــن النباتات البرية يزيد عدد أنواعها عن 2500 نوعا منها 1500 نوعا متوطنا، و46 نوعا خاصـــا

بالبلاد دون البلاد المجاورة، أما عدد أجناس النباتات الرعوية الواعدة في فلسطين حيث عرف منها 718 جنسا لنحو 114 عائلة عشبية وأكثر المجموعات النباتية انتشاراً المركبة مثل الطيون، النجيلية مثل نبات السنسان، القرنية مثل الفويلة، الخيمية، الصليبية، الشفوية مثل الزعيمة، القرنفلية مثل القرنفل، الزنبقية مثل الزنبق وعلى هذا فان فلسطين من أكثر البلدان تنوعا في الحياة النباتية (الجمل، 2009، ص 37).

2.2 الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة:

1.2.2 التجمعات العمرانية الفلسطينية وتطورها التاريخي:

تنحدر معظم القرى الفلسطينية من أصول تاريخية عريقة، وكذلك فان التجمعات العمرانية الراهنة ليست سوى نسبة ضئيلة من حصيلة تاريخية ضخمة . فبعض القرى انبثقت عن تطور التجمعات الزراعية حول الينابيع والعيون، والبعض الآخر تطورت عن استقرار البدو في مناطق السفوح الشرقية الرعوية وهي الجفتلك وطوباس وغور فصايل والعوجا، النبي موسى والخان الأحمر بالقرب من أريحا، ويطا وبني نعيم والسموع وبرية القدس والخليل، والظاهرية المشرفة على صحراء النقب. وأيضا في قرى قطاع غزة وهي عبسان وخزاعة وبني سهيلا والبوك والقرارة وغيرها.

نشأت القرى الفلسطينية على قمم المرتفعات والتلال بهدف الحماية والدفاع ضد الأخطار الخارجية والصراع الداخلي، وبعضها نشأ على أطراف المنحدرات حيث تواجدت ينابيع المياه والبعض نشأ في مناطق السهول سواء السهول الساحلية أو بين المرتفعات الجبلية ويعود السبب في نشأتها إلى توفر التربة الخصبة والمياه حيث عمل السكان على زراعة الأرض واستغلالها.

بلغ عدد القرى عام 1989م في الضفة الغربية حوالي 439 قرية، تضم حوالي 40% من سكان الضفة الغربية، بينما يوجد في قطاع غزة حوالي عشرة قرى تضم حوالي 17% من إجمالي السكان (مركزالمعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

في عهد السلطة الفلسطينية تم تحويل كثير من القرى إلى مدن، وكثير من التجمعات السكانية إلى قرى ففي غزة تحولت قرية بني سهيلا وعبسان وخزاعة والقرارة إلى مدن، وأنشأت قرى جديدة مثل النصر وقاع قرين وخربة العدس في رفح، ووادي السلقا في محافظة دير البلح وغير ذلك . حتى منتصف السبعينات كانت البيوت الريفية في منطقة الأغوار تشيد بالطين والقش والقصيب المتوفر بالمنطقة، وأما لبيوت الجبلية فكانت تشيد بالحجر على شكل قباب وتسمى بيوت " العقد"، وكان للبيت أكثر من وظيفة، فالجزء العلوي كان يخصص لسكن أهل الدار، والجزء السفلي فكان يخصص للحيوانات وأدوات العمل وخزين الحبوب. وكانت تتميز بيوت الريفيين بتلاصقها لغرض الدفاع، وتفصل بينهما أزقة ضيقة.

ولكن منذ بداية السبعينيات ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، أخذت دول الخليج تستقطب الفلسطينيين للعمل فيها، وكذلك فان سوق العمل الاسرائيلي قد انفتح أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، علاوة على تدفق التحويلات المالية من الفلسطينيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى ازدهار قطاع البناء في القرى الفلسطينية، حيث تركزت أعلى نسبة للأسر المالكة لبيوتها في عام 2000 في الريف بنسبة 92%، ثم المخيمات بنسبة 90.4%، وأخيرا الحضر بنسبة 81.2% (مركز دراسات التنمية، 2002).

وأهم ما يميز هذا الازدهار العمراني الريفي ظهور طراز البناء الأوروبي على حساب بناء "العقد" القديم، وقد أخذ الطراز الأوروبي يتركز على طول الشارع الرئيسي في كل قرية، وبنفس الوقت تم إهمال البيوت القديمة "العقد" وهجرها. إلا أنه لوحظ في السنوات القليلة الماضية وخاصة في عهد

السلطة الوطنية نوعا ما من الاهتمام بترميم بعض تلك الدور، والتي أصبحت تستخدم للصالح العام، أو السياحة الريفية الداخلية.

2.2.2 أهم مميزات القرى الفلسطينية:

1. تحيط بالمدن الرئيسية ولا تبعد عنها سوى بضعة كيلومترات معدودة لا تتجاوز 10–15 كم، ولذا كل مدينة فلسطينية محاطة بمجموعة من القرى تتراوح بين 50–80 قرية أو خربة من كافة الاتجاهات، وهذا يساعد مستقبلا على الامتداد الحضري للمدن الى تلك القرى المجاورة، مثل ما هو مقترح لمدينة نابلس التي أخذت تنمو باتجاه الغرب باتجاه دير شرف، وبعد أن استنفذت تطورها الحضري نحو الشرق، وكذلك مدينة رام الله التي أخذت تنمو باتجاه الغرب وقد تضم مستقبلا بلدية بيتونيا إلى حدودها . الا أن المستعمرات الإسرائيلية تعيق تطور العديد من المدن الفلسطينية.
2. أقيمت على أقل مساحة ممكنة من الأرض فوق أحدى التلال أو القمم السفحية، ويواجهها مباشرة برية خلابة كانت غنية بالتنوع الحيوي قبل بناء المستعمرات الإسرائيلية فوقها.
3. أقيمت القرى على مواقع قرى قديمة تعرف باسم الخرب التي تظهر بها الآثار القديمة، والتي تصلح للسياحة البيئية الداخلية وخاصة لكبار السن .
4. تتميز قرى المرتفعات لجبلية بتنوع الأنشطة الاقتصادية والورش نتيجة للعمل الزراعي الموسمي الذي يعتمد على الزراعة البعلية المطرية. إلا أن قرى الأغوار هي الأخرى أخذت تظهر بها العديد من الأنشطة الاقتصادية الى جانب الزراعة، وخاصة بعد الانتفاضة الأولى وبعد الانتفاضة الثانية حيث تركت أعداد كبيرة من العمال أعمالهم في المستعمرات والمنشآت الاسرائيلية لدواعي أمنية وعد حصول العمال على تصاريح عمل أو طردوا من قبل مشغليهم.

وقد أخذ هؤلاء العمال يمارسون أعمالهم وأنشطتهم في قراهم، ولكن هذه القرى لا زال ينقصها الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية .

5. تقوم المباني الحديثة ذات الطراز الأوروبي بمحاذاة الشارع الرئيسي في القرية، حيث يوجد سوق القرية والجامع وديوان العشيرة، وتضم كل حارة "حي" مجموعة من المباني المتلاصقة التي يسكنها أفراد الحمولة " العشيرة الواحدة"، ومع كثافة المستعمرات اليهودية المحيطة بتلك القرى، أصبحت تأخذ الشكل الشريطي على الشوارع الرئيسية، مما يعيق تطورها الحلقي مستقبلاً.

6. تشيد غالبية المباني من الحجر الجيري والطباشيري المنتشر بكثرة في مرتفعات فلسطين بينما القرى الساحلية وفي الأغوار تبنى من الطوب الذي يصنع محلياً.

7. في عهد السلطة الوطنية، تطورت القرية الفلسطينية تطوراً كبيراً حيث أوجدت مجالس قروية عملت على تنظيم حركة البناء، وقد خرج البناء عن حدود القرية القديمة بمساحات كبيرة، وقد طورت وزارة الحكم المحلي مجالس الخدمات المشتركة بين عدة هيئات محلية متجاورة.

3.2.2 التحولات الإقتصادية والإجتماعية والديمغرافية في الريف الفلسطيني قبل أوسلو 1993:

منذ عام 1967 والريف الفلسطيني يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية جوهرية، وذلك بسبب جملة من الضغوطات والعوامل الخارجية وعلى رأسها الإحتلال الإسرائيلي، الذي استمر لإكثر من ثلاثة عقود يقوم بإجراءات وممارسات كان الهدف منها السعي إلى تفريغ الريف الفلسطيني من مضامينه الإقتصادية والإجتماعية والريفية، فمنذ الأيام الأولى للإحتلال قامت السلطات الإسرائيلة بإغلاق 80% من المراعي الواقعة في السفوح الشرقية من الضفة الغربية والبالغة مساحتها 1500كم2 (حساسنة، 2005)، وكانت تعمل قوات الإحتلال على مضايقة مربي الثروة الحيوانية ومنع المزارعين من استغلال أراضيهم الزراعية، علاوة على إجراءات

المصادرة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قامت بمصادرة مساحات شاسعة بلغت عام 1990 حوالي 8،2 مليون دونم، أيضاً قامت قوات الإحتلال بالسيطرة على الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، ولا زالت إسرائيل تقوم بسرقة نحو 600- 700 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية (Freijat ,2003).

وبنفس الوقت كانت إسرائيل تقوم بتحويل كميات معتبرة من مياه الحوض الساحلي في قطاع غزة إلى النقب بواسطة أنابيب تخرج من مستعمرات كوسويفيم والمنطار المخلاتين من قبل قوات الإحتالال في سبتمبرالماضي 2005، ومن بين الممارسات الأخرى لإسرائيل في الأراضي المحتلة سرقة الحجر الجيري الخاص بالبناء من قرى الضفة الغربية لبناء وإنشاء المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، حيث قدر عدد المستعمرات في الضفة الغربية بين عام 1967 حتى 1993م بحوالي 212 مستعمرة كانت تضم حوالي 175 ألف من المستوطنين باستثناء القدس، وبلغ عدد مستعمرات قطاع غزة 18 مستعمرة بها حوالي 4350 مستوطن لعام 1993م (Freijat, 2003).

والملاحظ أن هذه المستعمرات التي وقعت على رؤوس التلال قد أحاطت بالقرى والتجمعات الحضرية الفلسطينية، لتمنع تمددها، وكانت النتيجة التطور الشريطي لمعظم القرى الفلسطينية على الشوارع الرئيسية لأنها لا تستطيع أن تتطور دائرياً أو حلقياً باتجاه المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بها من كافة الجهات.

تحت ضغط هذه الممارسات والإجراءات الإسرائيلية شهدت القرى الفلسطينية تحولا مهنياً واضحاً، فانتقل العديد من القرويين من حرفتي الزراعة والرعي إلى العمل في العديد من المهن في الورش والمصانع الإسرائيلية سواء داخل الخط الأخضر او في المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد ثبت من خلال الملاحظة الميدانية أن جزءاً كبيراً من المداخيل الإقتصادية الخارجية تستثمر في المزرعة العائلية وأصبحت تلك المداخيل الخارجية تشكل العنصر

الرئيس في إعادة إنتاج الأسرة الريفية والمزرعة العائلية، وبرغم كافة الممارسات الإسرائيلية لم يفقد الريف سكانه طوال سنوات الإحتلال، حيث بلغ عدد القرى عام 1989 في الضفة الغربية 439 قرية، تضم حوا لي40% من سكان الضفة الغربية، بينما يوجد في قطاع غزة حوالي عشرة قرى تضم حوالي 17% من إجمال السكان كانوا يقطنون التجمعات الريفية وأن 43% من السكان كانوا يتوزعون على المدن وذلك قبل عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

ونتيجة الأحداث السياسية وانقطاع نحو 140 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية ونحو 100 ألف عامل فلسطيني من قطاع غزة عن أعمالهم داخل اسرائيل، وخاصة خلال الإنتفاضة الأولى عام 1987 – 1993، والإنتفاضة الثانية عام 2000 وحتى اليوم، نجد أن عدداً من هؤلاء العمال والحرفيين تحول جزءاً منهم الى مقاولين، وأصبحوا يمارسون أعمالهم وأنشطتهم داخل قراهم بجانب حرفة الزراعة أو الرعيّ، (الظهور الأول لظاهرة ازدواجية المهنة عامل / فلاح) أي أن معظم الأسر الفلسطينية في المناطق الريفية أصبحت تعتمد على أكثر من مصدر للدخل بجانب الدخل من الزراعة، ويمكن تلخيص أهم التحولات التي شهدها الريف الفلسطيني أثناء سنوات الإحتلال وقبل إتفاقية أوسلو عام 1993 بالنقاط التالية :

1– تراجع القطاع الزراعي:

منذ عام 1967م أخذ سوق العمل الإسرائيلي يجذب العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع الزراعة الفلسطيني، وذلك أن العائد من العمل في إسرائيل أعلى من العائد من الزراعة، خاصة في سنوات السبعينات التي بلغت فيها نسبة التشغيل ذروتها، والتي شهدت تحسناً في مستوى المعيشة نتيجة الدخل من العمل في إسرائيل، بنفس الوقت اخذ القطاع الزراعي يتراجع من حيث العائد ومن حيث القدرة على التشغيل.

سنوات الإنتفاضة التي بدأت عام 1987 كشفت بوضوح عن الخلل الذي ألحقه الإحتلال بكافة القطاعات الإقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، حيث الإعتماد الكبير على البضائع المستوردة من اسرائيل. إن إدراك خطورة هذه التبعية القوية للإقتصاد الإسرائيلي زاد من وعي الأسرة الريفية لأهمية القطاع الزراعي وقدرته العالية على التشغيل وتوفير الغذاء ومن هنا ونتيجة لهذه الإعتبارات وبتشجيع كبير من القيادة الموحدة للإنتفاضة تمت مقاطعة العمل في اسرائيل وكذلك مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، أيضا تم تكثيف الإنتاج المحلي بل وحتى تطوير نشاطات غير زراعية في الحيز الريفي.

2- الهجرة الخارجية :

من تداعيات حزيران 1967 طرد من الضفة الغربية 213 ألف نسمة أي (20%) من سكانها، و 8% من سكان قطاع غزة ولم تنتهي موجات الهجرة نحو الخارج عند هذا الحد، فلقد بلغت الهجرة في السنوات 1967 – 1985، نحو 361.500 نسمة أي 30.8% من سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عدد المهاجرين لنفس الفترة 119200، أي 18.5% من السكان، ولقد كان لممارسة الطرد الجماعي وكذلك الأوضاع الأقتصادية السيئة الدور الكبير في استمرار الهجرة الخارجية، أما المهاجرين من أصل زراعي فكانت نسبتهم في الضفة الغربية 32.7% (منهم لاجئين في مخيمات تقع ضمن أراضي ريفية)، أما انحدار نسبة المهاجرين الريفيين في قطاع غزة الى 2.8% فلأن أغلبية سكان غزة هم حضريين (Fayez, 1997).

لقد أدت الهجرة الخارجية إلى خلل كبير في التوازن السكاني وكان هذا واضحاً من خلال تركيز الهجرة على الفئة الذكرية القادرة على العمل (21- 50) سنة مما زاد ف نسبة النساء عند نفس الفئة العمرية، والتي بلغت عام 1974 نسبة 45.7% من السكان وفي عام 1982 وصلت النسبة إلى 52.7%، أما عام 1982 فكانت النسبة 56.4%، والنتيجة الأخرى لمثل ذلك تلك الموجات

القصرية من الهجرة أن تراجع التكاثر السكاني من 243.4 لكل ألف فرد لنفس الفترة، إضافة إلى ذلك أدت الهجرة إلى زيادة متوسط النفقات للفرد الواحد، أي زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون على نفقة مهاجر واحد (5.0 – 6.2) في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فكانت في نفس الفترة أيضاً (5.6 – 7) أشخاص (Fayez, 1997).

3 –التحويلات النقدية من الخارج:

التحويلات النقدية من الخارج والعمل المأجور في إسرائيل وكذلك النشاطات الحرفية في المناطق الريفية وخارجها أصبحت تشكل أساس اقتصاد الأسرة الريفية، بل إن بروز النشاطات الحرفية غير الزراعية قد أثرت على البنية المهنية للأسرة الريفية، وبالمحصلة الريف بأسره. وكان تخلي الأسرة عن الاكتفاء الذاتي من أهم النتائج الرئيسية لتلك التحويلات والارتباطات الخارجية مع تقوية العلاقة وزيادة تبعية الأسرة الريفية للاقتصاد الخارجي (الاسرائيلي). في السنوات 1974– 1986، ولقد بلغ مجمل التحويلات النقدية من المهاجرين إلى ذويهم في الضفة الغربية مبلغ 642.28 مليون دينار أردني أي سنويا 49.41 مليون دينار أردني. وفي نفس الفترة تم تحويل الى قطاع غزة 403.45 مليون دينار أردني أي حوالي 31.03 مليون دينار أردني سنويا، ونتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة في الأراضي المحتلة، كان المهاجرين يخصصون أموال اخرى ليستثمرونها في الأردن (Fayez, 1997).

إن طابع الأعمال خارج الزراعة وانعدام الاستقرار المهني عمل على تطوير علاقات إنتاجية جديدة وجدت انعكاسها في صفات الأسرة المتنوعة مهنيا والموسعة اجتماعيا في إطار علاقات التعاون العائلية. إن علاقات الإنتاج الجديدة وجدت تعبيرا عنها أيضا في الأشكال العائلية لتنظيم العمل واستغلال القوى العاملة وفقا لحجم وبنية العائلة، وتقسيم العمل حسب الجنس والعمر ووفقا لنموذج الحياة والاستهلاك الذي أصبح العنصر الذي يحدد الإنتاج وإعادة الإنتاج للأسرة من حيث

الاعتبارات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية. بهذا السياق ازدادت قوة علاقات القرابة كرد فعل على عدم الاستقرار المهني والأعمال الهمجية للاحتلال التي كانت تشكل تهديدا مستمرا بالنسبة لمستقبل وأهداف العائلة لريفية.

4. تدهور قيمة الانتاج الزراعي :

لقد تعرضت قيمة الناتج الزراعي إلى التراجع خلال سنوات الاحتلال، حيث انخفضت القيمة الحقيقية للناتج الزراعي في سنة 1988-1987 عنها في سنة 1977- 1978 وأعلى بشكل طفيف عن سنة 1973- 1974 ولكن لوحظ أن متوسط زيادة وتيرة الناتج الزراعي في الضفة الغربية بلغ 0.4% سنوياً في الفترة بين 1970- 1985 (فريجات وآخرون، 1999)، ولا زالت هذه النسبة تراوح حول نفسها حتى اليوم .

5. التحولات التركيبية في القطاع الزراعي :

لقد حلت تحولات تركيبية عديدة في القطاع الزراعي خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، ومن أهم المحاصيل التي انخفضت أهميتها خلال تلك الفترة : الحبوب والبقوليات والحمضيات والفواكه . أما الخضروات والزيتون فهما من الفروع التي تعرضت إلى تقلبات شديدة. ونتيجة للاهتمام الشديد باللحوم البيضاء، فان فرع الثروة الحيوانية قد زاد من قيمة الناتج الزراعي وسجل تقدما ملموسا منذ السنوات الأولى للاحتلال مع العلم أن إسرائيل قد أغلقت 85% من المراعي في السفوح الشرقية البالغة مساحتها 1.5مليون دونم وانحصرت المراعي ل 150 ألف رأس من الماعز والخراف في 225000 دونما فقط أي بمعدل 66.6 رأس / هكتار بعد ان كانت رأس واحد للهكتار . إزاء قدرة التحمل الطبيعية للمنطقة (150 ملم – 200ملم من المطر)، مما يعني ارتفاع درجة الرعي الجائر والتصحر (Fayez, 1997).

إذن النتيجة المباشرة للسياسات الإسرائيلية مثل المتعلقة بالتصدير واستقطاب العمالة الفلسطينية في الورش الإسرائيلية ... قد أدت إلى تحولات عديدة ومن أهمها التخلي التدريجي عن بعض فروع الزراعة التقليدية مثل زراعة أشجار الزيتون في الضفة الغربية والحمضيات في قطاع غزة .

سعت إسرائيل لإحداث تغييرات كبيرة في أنماط الإنتاج الزراعي في الأغوار بعد سيطرتها على الضفة الغربية في إثر نكسة 1967، فعملت على تقليص المساحات المزروعة بالحمضيات لمصلحة زراعة الخضروات، ذلك أن زراعة الحمضيات تتطلب كميات كبيرة من المياه ولا سيما في فصل الصيف. كما جاء تشجيع الزراعة الفلسطينية عبر استخدام نظام الري بالتنقيط ليخدم الهدف نفسه، إذ أدى إلى تقليل كميات المياه المستهلكة كون كمية الفاقد من المياه قليلة جداً باستخدام النظام الجديد، وهذا سمح لإسرائيل بالسيطرة على كميات كبيرة من المياه لتخدم الأهداف الاستيطانية في الأغوار بدلاً من استخدام فائض المياه في توسع المساحات الزراعية .

أفرغت إسرائيل الأراضي الفلسطينية من المنتوجات الزراعية لمصلحة غزو المنتوجات الإسرائيلية كون الأخيرة لا تستطيع الدخول إلى الأسواق العربية عدا مصر، وبنفس الوقت لم يواكب تطور الزراعة في غور الأردن أي تطور في الصناعات الزراعية، بل أدى ذلك إلى تعزيز التبعية الزراعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تعتمد الزراعة الفلسطينية على المدخلات الإنتاجية الإسرائيلية مثل أنابيب الري والأسمدة والمبيدات والأدوية والبذور المحسنة، كما تعتمد على إسرئيل لتصريف المخرجات الإنتاجية كون التصدير يتطلب موافقة إسرائيلية، وبعبارة أخرى "اقتصاد التصدير المحاصر". أي تتحكم إسرائيل بالمدخلات الزراعية ومخرجاتها، وهو ما يعني تحكمها بمجمل العملية الزراعية، وكذا التحكم بالأصناف الزراعية وكمياتها، وقد استخدمت لتعزيز تحكمها، فرض التصاريح على زراعة أصناف معينة من المحاصيل الزراعية.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، تم توجيه الزراعة في منطقة الأغوار من قبل السياسة الإسرائيلية لتخدم هدفين أساسيين، الأول هو تقليل استخدام العمالة الزراعية، والثاني تعزيز استخدام أصناف زراعية للتعويض عن زيادة نقص المياه وتدني كفاءتها، وهو التوجه نحو زراعة النخيل.

يتحمل النخيل تدني جودة المياه التي تخرجها الآبار الارتوازية المملوكة للفلسطينيين، وبالتالي قام السكان، بدلاً من الانتفاض على قلة المياه، بالتأقلم مع هذا الوضع عبر زراعة أصناف تتكيف مع قلة المياه وتدني كفاءتها. ففي العام الزراعي 2010/2009 بلغت مساحة الأراضي التي تزرع بأشجار البستنة في قرية الجفتلك، بما فيها النخيل، نحو 1.289.70 دونماً، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل لوحدة في العام 2016/2015 نحو 3650 دونماً، وارتفعت في العام الزراعي 2019/2018 إلى نحو 5187 دونماً (Frigat, 1997).

6. تراجع القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي:

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الاغوار ما مجموعه 280 الف دونم، ونسبته 38.8 ٪ من المساحة الكلية للاغوار، ويستغل الفلسطينيون 50 الف دونم منها، بينما يستغل المستوطنون 27 الف دونم، وتسيطر إسرائيل على 400 الف دونم من الأغوار بذريعة استخدامها كمناطق عسكرية مغلقة وهو ما نسبته 55% من المساحة الكلية للاغوار .

تسمى منطقة الأغوار أيضا ب "سلة الغذاء" حيث أنها تشكل 50 ٪من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية وتنتج 60٪ من أجمالي الخضروات في فلسطين . وكانت القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي في الأغوار عالية جداً، ولكن منذ السنوات الأولى للاحتلال بدأت تنخفض قدرة القطاع الزراعي على امتصاص القوى العاملة في الأراضي المحتلة، ولقد انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي من 56 ألفا قبل عام 1971 إلى حوالي 45 ألفا في عام 1976 أي بنسبة (20% تقريبا (وفي عام 1987 انخفض هذا العدد إلى حوالي 40 ألفا (Fayez, 1997) .

7.التضامن داخل العائلة الريفية في مواجهة الضغوطات السياسية والاقتصادية:

إن الظروف السياسية والضغوطات الاقتصادية قد خلقت العديد من الميكانزمات التي أصبحت تنظم العلاقات الداخلية والخارجية وكذلك أخذت تتدخل في تركيب صفات العائلة الريفية. إن انعدام الاستقرار المهني والأمن السياسي وكذلك غياب الضمانات الاجتماعية جعلت العائلة الريفية تهتم بضرورة الحفاظ على روابط القرابة وأن تتكيف مع الظروف الجديدة. إن مثل هذا الاهتمام قد أنعش التضامن داخل العشيرة الذي يجب أن ننظر إليه كمحاولة للتكيف مع الضغوط الاقتصادية والسياسية لا كامتداد لهيئات جتماعية موجودة سابقا في الريف الفلسطيني مثل الحمولة والعائلة الكبيرة والممتدة.... الخ اي يجب النظر إلى علاقات القرابة من خلال مضمونها السياسي والاجتماعي الحديث. إن زيادة التضامن اعتماداً على القرابة لم يؤدي إلى عزل العائلة، بل على العكس – كانت ترافق هذه الظاهرة زيادة التضامن وتوسيع علاقات التعاون بين الجماعات الثانوية مثل الجيران والأصدقاء وذلك بفضل الوعي السياسي والدور الفاعل للمنظمات الجماهيرية والسياسية وانخراط قطاعات واسعة من أبناء الريف في تلك المنظمات. إذا أخذت الارتباطات الجديدة تتطور ردا على الواقع المتغير وغير الثابت للوحدات الانتاجية وأصبحت تعتمد على مباديء مشابهة للمباديء في علاقات القرابة، أي أن هذه الظاهرة (التضامن) أصبحت توفر وتضمن للوحدات الانتاجية قوة عامله غير مدفوعة الأجر (تبادل العمل والعونة)، وبفضل ذلك انخفضت التبعية لسوق العمل الذي كان ينظمه الطرف الاسرائيلي . لقد أخذت العائلة الريفية من جديد تنظم علاقاتها الداخلية الانتاجية والاجتماعية وفقا لبنيتها الديمغرافية ومستوى تطورها وكذلك وفقا للتركيب المهني والدخل النقدي وحجم القاعدة الزراعية. لقد أفضى ذلك إلى تقسيم العمل الجديد حسب الجنس داخل العائلة، وأصبحت المرأة تمارس أدوارا اجتماعيه واقتصاديه وخاصة في الإنتاج الزراعي الكفافي بالاضافه للواجبات والأعباء المنزلية (Fayez, 1997).

8. الاقتصاد الاسري في الريف الفلسطيني:

إن التحولات التي تعرض لها الاقتصاد الريفي المنزلي كانت تكمن في ارتباطه بالاقتصاد الخارجي (الاسرائيلي) . إذ أن جوهر الإنتاج التاريخي للعائلة الريفية لتغطية الاحتياجات الخاصة، والذي كان يسمح بالاستقلالية النسبية قد تهمش من خلال دخوله في شبكة علاقات خارجية غير متكافئة وخاضعة لمتطلبات واحتياجات الاقتصادات والأسواق الخارجية. وأن مثل هذه العلاقات غير المتكافئة أصبحت تشكل وسيله لاستغلال العائله، أيضا أخذت تشكل الميكانزمات الرئيسية لتعميق الأزمة وانعدام الاستقرار الاقتصادي .

4.2.2 التغيرات الاقتصاديه والاجتماعية والديمغرافية بعد اتفاقيات أوسلو:

وأما في الفترة التي تلت عام 1994 أي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة لنشوء العديد من الوزارات والأجهزة الإدارية والأمنية في المدن الرئيسية، فقد أصبحت تلك المدن تستقطب العديد من أبناء الريف العاطلين عن العمل في إسرائيل، وكذلك حملة الشهادات العلمية المختلفة، أيضا أخذت المدن تشهد تركزاً أكبر لمنظمات المجتمع المدني، والتي أصبحت تشكل جسما موازيا للسلطة الوطنية الفلسطينية، واصبحت تشكل أدوات ضغط ومراقبة على السلطة الوطنية، فانتقلت من دور مقاومة ممارسات الاحتلال ودعم صمود السكان الفلسطينيين، إلى أدوار تنموية جديدة ومن أبرز أدوارها الجديدة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق المرأة .... الخ حسب أولويات الممولين والمانحين، ونتيجة للتمويل الخارجي المرتفع فقد استقطبت منظمات المجتمع المدني العديد من أبناء القرى ذوي المؤهلات العلمية وخريجي الجامعات. وفي ظل هذا التوظيف الإداري المرتفع في القطاعات غير الإنتاجية، تناقص عدد العاملين في قطاع الزراعة، وأصبحت الوظائف الإدارية سواء في القطاع الحكومي أو غير الحكومي مطمحا لكافة جيل الشباب. نتيجة لانتفاضة الأقصى في العام 2000 قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد

إجراءاتها القمعية للشعب الفلسطيني وعملت على فصل القرى عن المدن الرئيسية مما اضطر الكثير من أبناء القرى التخلي عن رحلة العمل اليومية بين قراهم ومراكز أعمالهم الإدارية في المدن وذلك نتيجة للممارسات والإجراءات لإسرائيلية التي تمثلت بالحواجز والاغلاقات وحالات القتل العمد لبعض السكان الذين يتنقلون بين القرى والمدن، ولهذا أصبحت أعداد كبيرة من المواطنين تستقر في المدن قرب مراكزأعمالهم، خوفا من فقدان وظائفهم نتيجة للأغلاقات والتأخر على الطرقات والحواجز الإسرائيلية، حيث ارتفع عدد أيام الإغلاق من 52 يوما سنة 2000 إلى 222 يوما سنة 2001 (مركز دراسات التنمية، 2002) .

وقد كان لهذه الممارسات الإسرائيلية انعكاسات واضحة على التوزيع السكاني بين القرى والمدن، ففي العام 2000 انخفضت نسبة السكان الريفيين إلى 28.5%، في حين ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 56.6%، ونسبة 14.9% (مركز دراسات التنمية، 2002) من السكان يقطنون المخيمات التي تقع معظمها في محيط المدن الرئيسية. أما الظاهرة الأبرز والناجمة على قطع الطرق الرئيسية بين المدن والقرى الفلسطينية، اضطرار الفلسطينيين سلوك طرق وعرة وفرعية تستغرق عدة ساعات ليصلوا إلى المدن الرئيسية، وكانت النتيجة أن العديد من الوظائف والأنشطة الاقتصادية والمهنية والصناعة قد انسحبت من المدن إلى القرى، (**الظهور الأول لظاهرة التعدد الوظيفي للريف الفلسطيني**) تلبية لاحتياجات السكان الريفيين المحيطين بالمدن الرئيسية والذين لم يعد بامكانهم الاعتماد على المدن في تلبية احتياجاتهم نتيجة للاغلاقات، وكذلك فان العمال وذوي المهن المختلفة الذين اضطروا الى ترك أعمالهم داخل إسرائيل نتيجة للاغلاقات، استمروا يمارسون مهنهم داخل قراهم (**ازدواجية المهنة فلاح/ عامل في الريف الفلسطيني**) إلى جانب العمل الزراعي الموسمي وخاصة في المناطق الجبلية التي تعتمد على الزراعة البعلية. وأمام هذه التحولات الاقتصادية والتعدد الوظيفي والمهني في الريف فان القطاع الزراعي قد شهد تراجعا

ملحوظاً. ففي سنوات السبعينات كان يساهم هذا القطاع بتشغيل 40% من القوى العاملة الفلسطينية إلا أن هذه النسبة قد تراجعت الى 12.1% من العاملين في الضفة الغربية مقارنة مع 11.6% في قطاع غزة في عام 2001، في حين ساهم القطاع الصناعي الذي أخذ يتركز جزئيا في المناطق الريفية، حيث الأيدي العاملة الرخيصة والعاطلة عن العمل في إسرائيل، أصبح يستوعب 15.5% من عمال الضفة الغربية مقارنة مع 9.7% في قطاع غزة، فيما ساهم قطاع البناء والتشييد في تشغيل 18.2% من عمال الضفة الغربية مقارنة مع 4.4% من عمال قطاع غزة خلال نفس العام. أما قطاع الخدمات (هو أكثر القطاعات مساهمة في التشغيل) حيث بلغت النسبة فيه في الضفة الغربية 54.2% وفي القطاع 74.3% (مركز دراسات التنمية، 2002). مما يعكس مدى اعتماد قطاع غزة على قطاع الخدمات في التشغيل أمام تراجع القطاع الزراعي الناجم بشكل رئيسي عن ارتفاع نسبة التملح في مياه الحوض الساحلي والذي نجم عنه اقتلاع أشجار الحمضيات واستبدالها بأنواع زراعية أخرى أقدر على تحمل ارتفاع نسبة التملح في التربة.

لم تقتصر نتائج التحضر الريفي المشروط في فلسطين على الجوانب الاقتصادية فقط، بل صاحبها أيضا نتائج اجتماعية وديمغرافية ومن أبرزها ارتفاع نسبة النساء العاملات إلى 12% من القوى العاملة الفلسطينية، والاهتمام بتعليم المرأة في كافة مراحل التعليم الأساسي والجامعي، ومن النتائج الأخرى التحولات الملحوظة في حجم الأسرة، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات في عام 2000 نحو 6.7 أفراد، بينما تساوى متوسط حجم الأسرة في الريف والحضر وأصبح 6 أفراد للأسرة (مركز دراسات التنمية، 2002).

5.2.2 التجمعات العمرانية في آريحا الأغوار:

تضم محافظة أريحا والأغوار الجنوبية 12 تجمعاً سكانياً مع العلم أن عدد التجمعات السكانية في الأغوار عموماً هو 27 تجمعاً والجدول التالي يبين هذه التجمعات حسب محافظات الأغوار من شمالها الى جنوبها.

جدول (1.2) التجمعات السكانية وأعدادهم في الفترة 2007 – 2022

الرقم	المحافظة	التجمع	2007	2017	2022
1	طوباس والاغوار الشمالية	بردلة	1637	1607	1776
2	طوباس والاغوار الشمالية	عين البيضا	1163	1138	1258
3	طوباس والاغوار الشمالية	عاطوف	171	216	239
4	طوباس والاغوار الشمالية	كردلة	207	203	224
5	طوباس والاغوار الشمالية	العقبة	104	168	150
6	طوباس والاغوار الشمالية	ابزيق	211	129	143
7	طوباس والاغوار الشمالية	يرزة	39	31	45
8	طوباس والاغوار الشمالية	الفارسية	151	118	130
9	طوباس والاغوار الشمالية	المالح	370	354	391
10	طوباس والاغوار الشمالية	الراس الاحمر	179	47	130
11	طوباس والاغوار الشمالية	خمسة	133	50	180
12	أريحا/الأغوار الجنوبية	مرج نعجة	715	828	899
13	أريحا/الأغوار الجنوبية	الجفتلك	3714	3100	3306
14	أريحا/الأغوار الجنوبية	فصايل	1078	1637	1777
15	أريحا/الأغوار الجنوبية	العوجا	4120	5220	5672
16	أريحا/الأغوار الجنوبية	النويعمة	1245	1794	1948
17	أريحا/الأغوار الجنوبية	عين ديوك	821	885	961
18	أريحا/الأغوار الجنوبية	مخيم عين السلطان	3160	4384	4760
19	أريحا/الأغوار الجنوبية	اريحا	18346	20907	22699
20	أريحا/الأغوار الجنوبية	دير القلط	4	1	7
21	أريحا/الأغوار الجنوبية	مخيم عقبة جبر	7176	8960	9728

الرقم	المحافظة	التجمع	2007	2017	2022
22	أريحا/الأغوار الجنوبية	دير حجلة	8	17	15
23	أريحا/الأغوار الجنوبية	النبي موسى	209	343	372
24	نابلس /الأغوار الوسط	النصارية	1585	1889	2022
25	نابلس /الأغوار الوسط	العقربانية	1001	939	1005
26	نابلس /الأغوار الوسط	بيت حسن	1121	1599	1711
27	نابلس /الأغوار الوسط	عين شبلي	335	313	335
	المجموع الكلي		50827	56908	61883

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007 – 2022

جدول 2.2 توزيع المدارس بمنطقة الدراسة

المرحلة /المدرسة	العوجا	الزبيدات	الجفتلك
رياض الاطفال	3 منشئات مرحلة رياض اطفال	1منشئة رياض اطفال	–
المرحلة الاساسية	العوجا الأساسية المختلطة	–	–
المرحلة الثانوية	• العوجا الثانوية بنات • العوجا الثانوية ذكور	الزبيدات الثانوية المختلطة	الجفتلك الثانوية المختلطة

(بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)

جدول 3.2 توزيع العيادات الصحية

العيادة	العوجا	الزبيدات	الجتلك
حكومية	عيادة العوجا الحكومية	عيادة الزبيدات الحكومية	عيادة الجفتلك الحكومية
خاصة	–	–	–

(بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)

جدول 4.2 توزيع المنشئات العاملة

عدد المنشئات	العوجا	الزبيدات	الجفتلك
	128	33	58

(بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2022)

جدول 5.2 توزيع المواقع السياحية والاثرية

المواقع السياحية والاثرية	العوجا	الزبيدات	الجفتلك
عدد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

(بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2022)

جدول 6.2 توزيع المنشئات الحكومية

لمنشئات الحكومية	العوجا	الزبيدات	الجفتلك
مدرسة	3	1	1
بلدية	1	لايوجد	لايوجد
مسجد	7	1	4

(بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2022)

2.5.2.2 البنية التحتية في التجمعات الفلسطينية في الأغوار

- **وضع شبكة مياه الشرب في التجمعات السكانية**

يبلغ عدد التجمعات السكانية التي تم احصائها في منطقة الاغوار من قبل سلطة المياه الفلسطينية 49 تجمعاً، وتم بناء العديد من شبكات المياه في هذه التجمعات وفقا لاستراتيجية سلطة المياه الهادفة لتوصيل الخدمة لكافة المواطنين، ويوجد بعض التجمعات التي ستعمل سلطة المياه على خدمتها ضمن خطة معينة لتثبيت المواطنين في اراضيهم (سلطة المياه الفلسطينية، ووزارة

الزراعة 2022 والجدول رقم (7.2) يبين عدد التجمعات المخدومة وكميات المياه المتاحة لها من الينابيع.

جدول 7.2 عدد التجمعات المخدومة وكميات المياه المتاحة لها من الينابيع للعام 2020

المنطقة	المنطقة الادارية	وضع شبكة المياه	المعدل يوميا (لتر/فرد)	مصدر المياه
بردلة وكردلا	C	يوجد	209	مياه الضفة الغربية/ميكروت
عين البيضاء	C	يوجد	117	مياه الضفة الغربية/ميكروت
ابزيق	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
سلحب	A	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
عقابا	A	يوجد	11	بئر جوفي
تياسير	A	يوجد	117	بئر جوفي
الفارسية	B	مقترح	20	تنكات من القرى المجاورة
العقبة	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
الثغرة	A	يوجد	51	تنكات من القرى المجاورة
المالح	C	مقترح	20	تنكات من القرى المجاورة
طوباس	A	يوجد	75	بئر جوفي
كشدة	A	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
خربة برزة	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
راس الفارعة	A	يوجد	182	ابار زراعية
مخيم الفارعة	A	يوجد	58	نبع + بئر جوفي
خربة الرأس الأحمر	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
وادي الفارعة	A	مقترح	58	نبع + بئر جوفي
طمون	A	مقترح	30	بئر جوفي
خربة عاطوف	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
الحديدية	C	يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
خربة حمصة	C	لا يوجد	20	تنكات من القرى المجاورة
مرج نعجة	C	يوجد	54	ابار زراعية

المنطقة	المنطقة الادارية	وضع شبكة المياه	المعدل يوميا (لتر/فرد)	مصدر المياه
الزبيدات	C	يوجد	85	مياه الضفة الغربية/ميكروت
مرج الغزال	C	يوجد	54	ابار زراعية
الجفتلك	C	يوجد	66	مياه الضفة الغربية/ميكروت
فصايل	C	يوجد	148	مياه الضفة الغربية/ميكروت
العوجا	A	يوجد	82	مياه الضفة الغربية/ميكروت
النويعمة	A	يوجد	24	مياه الضفة الغربية/ميكروت
عين الديوك	A	يوجد	24	ينابيع
عين السلطان	A	يوجد	208	ينابيع
أريحا	A	يوجد	225	ينابيع
مخيم عقبة جبر	A	يوجد	158	مياه الضفة الغربية/ميكروت
النبي موسى	C	يوجد	84	مياه الضفة الغربية/ميكروت

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الزراعية، خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الاغوار، 2020م.

ورغم الجهود التي تبذلتها سلطة المياه الفلسطينية في تغطية هذه المناطق بشبكات المياه الا أن جيش الاحتلال يقد باستمرار على تجريف وتخريب هذه الشبكات.

6.2.2 الواقع الجيوسياسي للمنطقة:

عند الحديث عن استخدامات الاراضي في المناطق الفلسطينية، نجد انفسنا نتحدث عن نظام غريب متنوع ومتعدد الاصناف، يرتبط هذا التنوع بصورة مباشرة بالواقع الجيوسياسي الذي كان له اثره على الطبيعة الفلسطينية بمكوناتها البيئية، بالإضافة الى النمو العمراني الفلسطيني على حساب الاراضي الزراعية والمفتوحة، الا ان هناك مساحات من الاراضي الزراعية ذات النباتات والاشجار الطبيعية، ولكن هذه الاراضي مهددة بالانحسار والتناقص المستمرين بسبب استمرار

التدمير الاسرائيلي لها عن طريق بناء المزيد من المستعمرات على التلال وشق الطرق الالتفافية واغلاق المناطق الرعوية مما أسهم ذلك الى حسر الاراضي الرعوية واتباع اسلوب الرعي الجائر للنباتات والاشجار البرية (معهد اريج للأبحاث التطبيقية، 2019).

تعتبر محافظة اريحا ذات أهمية كبيرة لفلسطين فهي المنفذ الوحيد على العالم من خلال (معبر الكرامة)، وهي محافظة تجمع بين الماضي والحاضر، وهي من اقدم المستوطنات البشرية على مستوى العالم، وتضم المحافظة اشكال مختلفة من نشاطات الحياه بالإضافة الى ممارسات السكان الزراعية والحيوانية والخدماتية والسياحية والتجارة والثقافية.

وقد زاد عدد سكان الأغوار بعد حرب 1948م إلى نحو 135 ألف نسمة، وأصبحت المنطقة تتألف من مجموعات سكانية من بيئات مختلفة بمن فيهم اللاجئون والذين نزحوا أثناء حرب النكبة عام 1948م الى محافظة اريحا من مناطق الساحل الفلسطيني وجبال الجليل. الا أن حرب 1967 اضطرت أعداد كبيرة للهجرة والنزوح مرة ثانية الى الأردن ودول الجوار، ومن بعد قيام السلطة الفلسطينية بأربع سنوات وزيادة نسبة العائدين وزيادة عدد الوظائف في المنطقة أصبح عدد السكان نحو 31501 نسمة حسب تعداد 1997م (أبو ريدة، 2008). وأما اليوم وحسب أحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فان عدد سكان محافظة أريحا والأغوار هو 52 ألف نسمة، وهذا العدد يعتبر الأقل بالنسبة للمحافظات الأخرى وبالنسبة لمساحة منطقة الدراسة.

1.6.2.2 الاستيطان:

بدأ الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأغوار مبكرا، وذلك تحت حجج وذرائع أمنية بالدرجة الأولى، ثم تحولت فيما بعد إلى سياسية واقتصادية، وقد تسارعت وتيرة الاستيطان مباشرة بعد حرب 1967، بسبب موقعها على امتداد أطول جبهة عربية مع إسرائيل لفرض الأمر الواقع وفي

محاولة لرسم الحدود الشرقية لدولة الاحتلال واعتبارها حدا فاصلا مع العرب، ووضعت لتطبيق ذلك معظم النظريات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية.

وبحسب تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة "بتسيلم"، يوجد في الأغوار 37 مستوطنة وبؤرة استيطانية يستوطن فيها حوالي 9500 مستوطن إسرائيلي، وتسيطر المستوطنات على ما نسبته 12% من أراضي منطقة الأغوار.

وكانت أولى مستعمرات الغور، مستوطنة "محولا" (1968)، ثم تبعتها مستعمرتا "كاليه" و"أرغمان" في السنة نفسها، لتظهر بعدها مسوءاة (1969)، ومتسبيه شاليم (1970)، وحمرة (عطاروت سابقاً)، في عام 1971، ومعاليه أفرايم وبقعوت (1972).

وتسيطر إسرائيل على 400 ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة، أي ما نسبته 55.5% من المساحة الكلية للأغوار، ويحظر على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق. وقد أنشأت إسرائيل 90 موقعًا عسكريًا في الأغوار منذ احتلالها عام 1967.

وتقسم مناطق الأغوار وفقاً لاتفاقية أوسلو إلى: مناطق (A)، وتخضع لسيطرة الفلسطينيين، ومساحتها 85 كم2، ونسبتها 7.4% من مساحة الأغوار الكلية، ومناطق (B)، وهي منطقة تقاسم مشترك بين فلسطين وإسرائيل، ومساحتها 50 كم^2، ونسبتها 4.3% من المساحة الكلية للأغوار، ومناطق (C) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومساحتها 1155 كم^2، وتشكل الغالبية العظمى من منطقة الأغوار (بنسبة 88.3%).

2.6.2.2 التهجير والاقتلاع:

هَجَّر الاحتلال ما يزيد عن 50 ألفًا من سكان الأغوار منذ عام 1967، بالإضافة إلى تجمعات سكانية كاملة، بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية، مثل تهجير أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية.

ووفق "بيتسلم" فإن إسرائيل تفرض على الفلسطينيين البقاء ضمن بلداتهم التي ضاقت عليهم وتمنع منعاً شبه تامّ البناء الفلسطيني في المناطق المصنّفة "C"، وأن الإدارة المدنية ترفض على نحوٍ شامل تقريباً إصدار تراخيص بناء للفلسطينيين مهما كان نوع البناء – منازل أو مبانٍ زراعية أو مبانٍ عامّة أو مرافق ومنشآت بُنى تحتيّة.

وعندما يبني الفلسطينيون دون ترخيص –لأنّه لا خيار آخر لديهم– تصدر "الإدارة المدنية" للاحتلال أوامر هدم للمباني، ووفقاً لمعطيات بتسيلم في الفترة ما بين 2006 وأيلول 2017، هدمت "الإدارة المدنية" للاحتلال 698 وحدة سكنيّة على الأقلّ في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، كان يسكنها 2948 فلسطينيًّا بينهم على الأقلّ 1334 قاصرين، وأن 783 من الفلسطينيين الذين هُدمت منازلهم (آوَتْ 386 قاصرًا) ألمّت بهم محنة هدم منازلهم مرّتين على الأقلّ. وقد هدمت الإدارة المدنية للاحتلال منذ بداية 2012 وحتى نهاية أيلول 2017 على الأقلّ 806 مبانٍ لغير أغراض السكن من ضمنها مبانٍ زراعيّة.

وفي السنوات الأخيرة وخاصّة منذ بداية عام 2013 يأمر الجيش من حين لآخر سكّان التجمّعات الواقعة على أراضٍ أعلنتها إسرائيل "مناطق إطلاق نار" بإخلائها مؤقتًا؛ بحجّة أنّ الجيش يحتاج إجراء تدريبات عسكريّة هناك.

وتمتدّ هذه المناطق على 45% من مساحة منطقة الأغوار (786 ألف دونم). وفي الأوامر التـــي يتسلّمها السكّان يُطلب منهم مغادرة مناطق سكناهم لفترة تتراوح بين يوم أو يومين، وتشمل تحذيرًا بأنّهم إذا لم يفعلوا ذلك سيجري إخلاؤهم بالقوّة ومصادرة مواشيهم وتغريمهم تكاليف الإخلاء.

منذ كانون الثاني 2013 إلى أيلول 2017 فرض الجيش الإخلاء على مختلف التجمّعات في منطقة الأغوار 140 مرّة. وبعض التجمّعات جرى إخلاؤها مرّتين وأحياناً بفارق أسبوع واحد. (Fayez, 1997)

3.6.2.2 المقومات البيئية في منطقة الدراسة:

رغم الاستيطان وعمليات الاقتلاع والتهجير الا أن سكان هذه المناطق من مزارعين ومربين للثروة الحيوانية صامدين في وجه جميع هذه المخططات الساعية لاقتلاعهم من المنطقة، وقد ساعدهم في ذلك المساحات المفتوحة في المنطقة االتي لعبت دوراً مهماً في انتشار النظام الرعوي الحر لأسباب كثيرة منها قلة الكثافة السكانية خاصة في السفوح الشرقية من الضـــفة الغربيـــة بعكـــس وســـطها وغربها، الأمر الذي انعكس على انخفاض كثافة السكان في هذه المناطق بسبب صعوبة التضاريس الشديدة الانحدار مما ترتب على ذلك افتقار التربة وتأكلها مما جعلها تربة ضعيفة الانتاج، بالإضافة لممارسات الاحتلال التعسفية ضد السكان المحليين في هذه المناطق ومنعهم من الوصول الى ميـــاه الشرب الا من خلال مياه الصهاريج التي يشترونها لأنفسهم ولمواشيهم، علاوة على عدم مـــنحهم رخص البناء للفلسطينيين بذريعة انها تقع في مناطق(C).

وبالرغم من بعض المعوقات والصعوبات السابقة الا ان السكان المحليين والمتنقلـــين اســـتطاعوا الاستفادة من المناطق المفتوحة والاستقرار فيها نظرا لاعتمادها على النظام الرعوي الحر.

الفصل الثالث:

مفهوم التنمية الريفية:

1.3 المقدمة:

تعرف التنمية الريفية بأنها مجموعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهه مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية يضاف إليها التنمية العمرانية وتحسين البيئة داخل الريف تطويره بهدف تحسين ظروف معيشة سكان الريف (جامع، 2010).

كما أن ابراهيم محرم عرف التنمية الريفية بأنها تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً يقوم بها أساسا أبناء الريف بنهج ديموقراطي وبتكاثف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض وأيضا تكامل المجتمع النامي مع المجتمع القومي الكبير (محرم، 1994).

يلاحظ من التعريفين السابقين أن كلاهما يهدف الى النهوض بالريف ورفع مستوى معيشة الريفيين بشكل عام من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاستثمارات في البنية التحتية، الا أن كلا الباحثين لم يتطرق الى نوع التنمية الريفية المرغوب احداثها، وخاصة أن لكل ريف خصائصه المحددة والتي بالضرورة أنها لا تتشابه مع ريف آخر، فالتنمية الريفية هي هوية الريف المرغوبة مستقبلاً والمنسجمة مع خصائص كل ريف على حدى. وعلى هذا الأساس هناك قرى هويتها زراعية أو سياحية أو متعددة الوظائف. أي أن هناك أنواع مختلفة من المشاريع التنموية المتخصصة، فالعملية التنموية الناجحة والحقيقية، هي العملية التنموية الفعالة، التي تعود على

المجتمع بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال المشاريع التنموية التي تتـــرابط بشكل فعال، وتتكامل بصورة متلازمة، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمع على الـــتخلص من قيود ومعيقات التخلف والانطلاق في مسار النمو. (غنيم، 1999) (كما أن العملية التنمويـــة الريفية التي توجه بشكل سليم وتنفذ على أسس صحيحة، غالباً ما تـــؤدي إلـــى تحقيـــق العدالـــة الاجتماعية، وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فرص العمل المختلفة، وتحقق نموا اقتصادياً بناءً يرفع من درجة العيش الكريم للمجتمع الريفي، وان التنمية الريفية الفعالة تخلـــق حالـــة مـــن الشعور العام لدى شرائح وطبقات المجتمع الريفي وأفراده، بالولاء والانتماء للدولة التي ينتمـــون اليها، وذلك لما يستقر في النفوس من شعور بالأمن العام والشامل، وتحقيق الرفاهيـــة الاجتماعيـــة وتحرير المواطنين مـــن المشـــاكل والألام، والارتقـــاء بهـــم إلـــى مســـتويات العـــيش الأمـــن والمستقر(مؤسسات لجان العمل الصحي، 2006). وعكس ذلك يبقى المجتمع معتمداً على ما يقدمه له الآخرون بحيث يحيى ويعيش مستهلكاً لما ينتجه غيره، فإن هذا المجتمع محكوم عليـــه بـــالفقر والجهل والتخلف الدائمين (شيخة، 2007).

وخلاصة القول في هذا المجال، أن العملية التنموية الناجحة، والخطط التنمويـــة الصـــحية والتـــي تخطط وتنفذ بناء على احتياجات المجتمعات واولويتها ومن خلال المشاركة المتوازنة والمتكاملـــة بين الدولة والمجتمع، ومن منطلق الاعتماد على القدرات المحلية والموارد الذاتية المتاحـــة، فإنهـــا تؤدي إلى "تأسيس وترسيخ سلم القيم الإنسانية الرفيعة ، كما أنها تؤدي إلى شيوع وتحقيق الســـلم المجتمعي المنشود بدلاً من الصراع والفقر والتخلف.

2.3 نظريات في التنمية:

أن التنمية الاقتصادية نظرية معقدة، فهي تتطلب ظهور مؤسسات جديدة، وأساليب انتاج جديدة وهذه التغيرات من وجهة النظر الجغرافية، تؤثر في بنية الأقاليم الداخلية والعلاجات القائمة بين الأقـــاليم

المختلفة، ومما يساعد على ذلك قابلية عوامل الإنتاج على الحركة والانتقال، مثـل العمـال ورأس المال والمواد الأولية والأرض، بالإضافة إلى قبول السكان بهذه التغييرات والتنمية أكثر من مجرد نمو اقتصادي يتضمن ببساطة التوسع مثلاً في الإنتاج والاستهلاك في إقليم ما .

وتبين المطرية التقليدية أن أي اختلال في التوازن الإقليمي أو ما يعرف بالنمو غير المتوازن يشمل الأجور الفعلية أو فرص العمل المتاحة، سوف يجد الحل عن طريـق هجـرة المشـروعات إلـى المناطق الأكثر فقراً، حيث تفيد من الاجور المنخفضة بصورة مبدئيـة . ونتيجـة لهجـرة هـذه المشروعات، تقل المنافسة على العمالة في المناطق الأكثر غنا، ويتجه مستوى الأجور إلى التعادل مع المناطق الأكثر فقرا أكثر فأكثر . بيد أن الملاحظات التجريبية لا تؤيـد هـذه النظريـة، لأن الشركات تحجم عن الهجرة عادة بدون تشجيع الدولة، وأن هجرة الشبان الانتقائية من العمالة ذات المؤهلات الجيدة، من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية، تخلق فيها حافزاً على هجرة الشـركات نفسها .

وهناك نظريات احدث منها، واوفر حظاً في قدرتها على تفسير اختلال التوازن الإقليمي، ترى أن التنمية ترجع بالدرجة الأولى إلى التجديد في المفاهيم أو الأساليب . وقد يكون هذا التجديـد فـي المنشآت أو في التقنيات، أو في كل هذه العناصر السابقة مجتمعة وآمكنة هذه التجديدات المستحدثة واستخداماتها المبدئية تصبح فيما بعد ذات أهمية اقتصادية متميزة وخاصة إذا استمرت هذه الأمكنة على حالها وحافظت على ميزتها مدة كافية.

ومن الطبيعي أن تكون المناطق الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية،اسرعها تقبلاً المفاهيم والأساليب الجديدة وأكثرها احتمالاً في إنجاح أوجه النشاط الجديدة لما تملكه من موارد اقتصادية ضـرورية وأوضاع اجتماعية ملائمة فكل مزيد من الإبداع والتجديد في المفاهيم أو الأساليب يستدعي المزيد

من من النشاط الاقتصادي الجديد وهذه العملية تصبح دورية وتراكمية وتخضع لعامل التأثير المضاعف (صفوح، ص 176).

3.3 الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية:

1.3.3 الجانب الاقتصادي:

المقصود بالتنمية الاقتصادية هو الزيادة الملحوظة في الانتاج وفي الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه مع عدالة التوزيع وتستمر لفترة طويلة قد تمتد إمن جيل ألى جيلييين وتتخذ خلالها صورة تراكمية (عبد الباسط، 1977) والتنمية الاقتصادية تتضمن تنمية صناعية وتنمية زراعية وتنمية سياحية وتنمية الثروة الطبيعية ...الخ، التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي يحقق معدلاً سريعاً للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة مستقبلاً إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية بالمقارنة بحالها الراهنة، وبذلك تكون التنمية الاقتصادية عمليات يمكن بموجبها أن يستخدم المجتمع موارده المتاحة في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي وفي نصيب كل فرد في المتوسط من سلع وخدمات، أو استخدام المستوى الحالي العالي من الدخل للمواطنين وضمان عدم اية تخفيضات (غريب، 1973)

أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني أول ما يعني ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها معياراً للرفاهية، وقد اعتبر ألبرت ماير أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيماً لا جدوى منه لأن عملية تنمية المجتمع أذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين (مركز المعلومات الفلسطيني 2001)

2.3.3 الجانب الاجتماعي:

لم تعد الزراعة المكون الأساسي للريف الفلسطيني في الأغوار وخاصة في ظل الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة، حيث شهدت الأغوار في العقود الأخيرة ظهور وظائف وأنشطة اقتصادية غير زراعية أخذت تطغى على الوظيفة الزراعية التي تراجعت عن دورها الانتاجي والتشغيلي في العقود الثلاثة الأخيرة.

في هذه الرسالة تمت دراسة الوظائف غير الزراعية في ثلاث قرى هي الزبيدات والجفتلك والعوجا من حيث أثر هذه الوظائف الجديدة على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والعمرانية في ضوء المعلومات المتوفرة عن هذه القرى، وايضا البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال المسح الميداني .

تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيسي الى التعرف على الواقع العشوائي لهذه الوظائف المستجدة في الأغوار، والتعرف على مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة أمام تنمية ريفية متعددة الوظائف ومدى قدرة الجانب الفلسطيني على توجيه وتنظيم الأنشطة غير الزراعية بشكل يضمن التفوق الديمغرافي الفلسطيني وتعزيز صمود السكان والحفاظ على الهوية الريفية لقرى الأغوار

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على عدة مناهج وهي المنهج الكمي والتاريخي والاستنتاجي والتحليلي، حيث استخدمت الباحثة المنهج الكمي لاختبار فرضيات الدراسة وأما المنهج التاريخي استخدمته الباحثة لجمع المعلومات عن المنطقة وتحليلها وتفسيرها لتطور لوظائف الجديدة في المنطقة، أما المنهج الاستنتاجي أستخدم لتوفير بيانات رقمية ساعدت في إثبات أو تفنيد الفرضيات والخروج بالتوصيات، والمنهج التحليلي أستخدم لتحليل البيانات التي جمعت من أدوات الدراسة واهمها الاستبيانات والمقابلات .

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تراجعاً واضحاً في القطاع الزراعي في الأغوار والذي أدى الى عزوف السكان عن العمل الزراعي والبحث عن وظائف ذات مردود مادي، الأمر الذي أدى لتخفيض نسبة الهجرة إلى خارج المنطقة. ورغم التغييرات التركيبية في في الزراعة ورغم تنوع الأنشطة الاقتصادبة الا أن حصة الأسد هي للأنشطة التجارية والسياحية في المنطقة مع الحفاظ على الهوية الريفية لقرى منطقة الأغوار.

وقد اقترحت الدراسة وجوب زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وضرورة دعمة بالخبرات الفنية والتقنية والتسويقية، وكذلك تشجيع ودعم المشاريع الصناعية والسياحية، وضرورة توسيع الإجراءات الرسمية وتطويرها وتنوعها بما يخدم التنمية الريفية المتعددة الوظائف.

وفي النهاية أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل دور المجالس المحلية والوزارات المعنية في توفير التسهيلات الضرورية والبنية التحتية القوية اللازمة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في مشاريع اقتصادية متنوعة في المنطقة توفر فرص العمل لأبناء المنطقة. هذا الجانب بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية سوف يرفع بالتالي من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة، أن التنمية البشرية هي أساس اي عملية تنموية وتعتبر حجر الزاوية في التنمية لأن الإنسان هو جوهر التنمية ذاتها، فهي بالأساس تعتمد على الإنسان في جميع مجالاتها، وهذا ما يؤكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعتبر البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها أيضاً (مركز المعلومات الفلسطيني، 2001).

4.3 التخطيط والتنمية الريفية:

ان التنمية الريفية وخاصة في منطقة الأغوار المليئة بالتناقضات التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي يجب أن تستند الى تخطيط سليم ومحكم وأن يجيب على تساؤلات ضرورية لا بد منها وهي:

1- **أين نحن الآن؟** وللاجابة على هذا التساؤل لا بد من رصد كل الامكانيات والقدرات المتاحة في اقليم اريحا والأغوار ولا بد من التعرف على جميع الموارد الطبيعية واليشرية في منطقة الدراسة، وهذا ما قامت به الباحثة في الفصل الثاني من هذه الدراسة، حيث بينت الباحثة الأرضية التي نقف عليها وجميع الامكانيات التي تعتمد عليها التنمية في المنطقة

2- **لماذا نحن هنا؟** وهنا بينت الباحثة في الفصل الثاني أيضاً جميع المعيقات والعراقيل التي فرضها الاحتلال وكذلك تقاعس الجانب الفلسطيني في تنمية وتطوير ودعم صمود السكان في المنطقة التي تحتاج الى استثمارات تتلائم مع قيمة المنطقة الاستراتيجية.

3- **أين نريد الوصول وما هي أهدافنا؟** وهنا ستسعى الباحثة في الفصل الأخير من الدراسة أن تضع عدداً من الأهداف التنموية الريفية المنسجمة مع طبيعة المنطقة وواقعها الجيوسياسي والقابلة أيضاً للتحقيق، وستتفحص الباحثة في نهاية الدراسة امكانية فرص النجاح للتنمية الريفية المتعددة الوظائف.

4- **ما هي الآليات التي نحتاجها من أجل الوصول لتحقيق أهداف التنمية الريفية المتعددة الوظائف في اطارها التكاملي؟** وهنا تستعرض الباحثة أهم ألاستراتيجيات والمتطلبات الأساسية التي تقوم عليها التنمية الريفية المتكاملة والمتعددة الوظائف، ومن هذا المتطلبات ما يلي:

- **مناخ تنموي ملائم**

من خلال الزيارات الميدانية للباحثة في منطقة الأغوار تلمست مدى الظلم والاستغلال الذي يشعر به الأهالي الريفيين في الأغوارمقارنة مع اهالي المدن الفلسطينية الأخرى والناجم أصلاً عن

الاحتلال وممارساته التعسفية وكذلك التهميش من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية، حيث أن المجتمعات الريفية في فلسطين عموماً وبشكل خاص في الأغوار تأتي متطلباتهم التنموية دائماً في أسفل قائمة الاولويات في أي خطة من الخطط القومية مما يؤدي إلى مزيد من الازدواجية الثقافية في المجتمع نتيجة لاتساع الهوة، ولكي يتوفر المناخ الملائم للتنمية الريفية لابد من أن يشعر الريفيون بقدر من العدالة بينهم وبين سكان المدن من التجار والصناع والموظفين ....الخ .

- **هياكل إدارية مناسبة**

لابد من تشكيل. هياكل إدارية مناسبة تكون مسئولة عن جميع المستويات المحلية، الإقليمية، والقومية وعن توجيه التنمية الريفية المتعددة الوظائف، على أن تتمثل هذه الهياكل كل من الحكومة والمواطنين في كل مستوى من المستويات، وتكون هذه مسئولية هذه الهياكل توجيه التنمية الريفية توجيهاً تكاملياً لصالح جميع فئات المجتمع الريفي.

- **العمل الفريقي:**

وهو الأساس الذي تبنى علية التنمية الريفية المتكاملة والمتعددة الوظائف، والمقصود به اكتساب العاملين في التنمية الريفية مهارات العمل التعاوني سواء أثناء وضع السياسات أو التخطيط أو البحوث أو المتابعة أو التقويم. ولا بد للعمل الفريقي من تدريب من نوع خاص والذي يشجع العاملون من مختلف التخصصات على التعرف على تخصصات بعضهم البعض، واكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون عن طريق التمعن في النفس وفي العلاقات، مع اتقان مناهج العمل الجماعي من خلال ممارسة الاجتماعات وحلقات الحوار وقيادة الجلسات.

- **اللامركزية الإدارية**

يتطلب تحقيق التوازن الاقليمي وتقليل الفوارق الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية بين الاقاليم واستغلال مواردها بشكل أمثل توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات ومؤسسات التخطيط التنموي

في المستويات الإدارية المختلفة، فاللامركزية تقوم على نقل صناعة قرار التخطـــيط أو الســـلطة الإدارية من الحكومة المركزية إلى المنظمات والهيئات الحكومية أو المستويات الإقليمية والمحلية أو نقلها إلى الوحدات الإدارية أو المنظمات شبه المستقلة والخاصة في الإقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، فاللامركزية تعمل على تحقيق مبادئ الاعتماد على الذات وديمقراطيـــة صـــنع القـــرار والمشاركة الشعبية (غنيم،1999).

- **المشاركة الشعبية**

1. اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطـــة التنميـــة الموجهة لتحسين أوضاعهم وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها وبهذا المعنى تعني انطـــلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم او التنمية من أسفل، والتي تعمـــل علـــى إلغـــاء الـــدور المتعاظم للحكومة وتحسن من محتوى خطط التنمية وتسهل من تنفيذها وتفعل دورها وتأثيرها، وذلك من خلال :

1- تقدم تصور واضح ومحدد لطبيعة المشاكل التي تواجهها الجماهير، الأمر الذي يساعد على رسم الاهداف وتحديد الأولويات بدقة .

2- تعزز ثقة الجماهير بنفسها وتؤكد على القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام .

3- تعمل على إزالة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن البنى الاجتماعية.

4- تخلق استعداد نفسي لدى الجماهير لتقبل التغيير والتحديث المنتظر ولوجود قناعة بأهميـــة ذلك وأثره الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي على حياة المجتمع.

5- تقلل من البيروقراطية الإدارية وتعزز من مبدأ التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الإدارية المختلفة.

ولا يمكن لأي تنمية بمختلف أشكالها أن يكتب لها النجاح إذا خلت من المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات والأولويات من خلال المشاركة الكلية والجزئية وبشكل حرفي من قبل الأفراد والجماعات في التنمية وفي توزيع فوائدها توزيعاً عادلاً مهم جداً وهو أحد حقوق التنمية للبشر، ويتطلب نجاح المشاركة في تحقيق أهدافها وجود لا مركزية حقيقية تتوزع فيها السلطة محامياً ومؤسسياً بشكل واضح وفعال وليس شكلياً .

- **البيانات والمعلومات**

تحتاج عمليات التخطيط والتنمية الريفية إلى كم هائل من البيانات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على المستوى الإقليمي والمحلي .

- **الكفاءات والخبرات**

أن وضع خطة تنموية أقليمية أو ريفية تحتاج إلى فريق عمل من مختلف التخصصات ذات العلاقة كالاقتصاد والجغرافيا والانثربولوجيا والهندسة وخصوصاً المساحية والمعمارية، كما يحتاج إلى تنوع الكفاءات والخبرات ويستحسن أن يكونوا من أبناء المنطقة نفسها من أجل واقعية ومصداقية أكثر في تحديد المشكلات وصياغة الاهداف وتنفيذ ونجاح الخطة .

- **التمويل**

تنحصر عملية تمويل نشاطات التنمية من مصادر

- مصادر محلية تتمثل في :

- مدخلات سكان المنطقة .
- الضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة التي يتم تحصيلها من سكان المنطقة .

- مصادر خارجية .

تعتبر المعونات الخارجية بأشكالها المختلفة (انتقال أموال أو تقنيات أو خبرات) أهم مصدر تمويل نشاطات ومشاريع التنمية وتعرف المعونات على أنها انتقال المال والتقنية والخبرات من دولة إلى أخرى، أو من مجموعة دول تمثلها منظمة دولية أو إقليمية إلى دولة أخرى .

أن عملية التنمية بشكل عام في تحقيق أهدافها يرتبط بمدى اعتمادها على مصادر تمويل وطنية أو ذاتية حيث أن اعتماد التنمية على المعونات الخارجية يجعلها دائماً معرضة للتوقف أو الفشل نظراً لأن عمليات التمويل الخارجي ترتبط بمعطيات سياسية واقتصادية أكثر منها أنسانية (شوقي، 1989).

5.3 التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية:

يمثل التخطيط الاقليمي بمفهومه حلقة اتصال بين الخطة القومية والخطة المحلية وذلك كإطار مناسب لمشاريع التنمية وصياغة الأساليب الملائمة لمعالجة مشاكل الريف وفق أسس تضمن حياة متطورة للمناطق الريفية بما في ذلك تخطيط استعمالات الأرض وتحقيق برامج متقدمة للتنمية الريفية لضمان تناسق عام للتخطيط عبر أجزاء الأقاليم الحضرية والريفية، وقد لاحظ أصحاب الخبرة في التنمية الريفية أن أفضل أسلوب للتخطيط و التنمية الريفية هو التخطيط الاقليمي المتكامل، وتكمن أهمية التخطيط الاقليمي في طبيعة خصائصه ووظائفه،لذلك فإن من الضرورة التعرف على هذه الخصائص والوظائف من أجل إدراك أهمية هذا النوع من التخطيط الذي يركز على البعد المكاني وجعله أساسا لكل نشاط تنموي ونذكر أهم خصائص ووظائف التخطيط الاقليمي:

- يعمل التخطيط الاقليمي كوسيلة تنسيق بين مختلف القطاعات وهيئات وبرامج ومشاريع التنمية في الإقاليم المختلفة، كذلك بين الوحدات التنموية في الإقليم الواحد.

- يحارب التخطيط الاقليمي التخلف بكل أشكاله ويركز على مشاكل الفقـــر والبطالـــة وهجـــرة السكان.
- يمكن التخطيط الاقليمي من تحقيق مشاركة المواطنين في مواجهه وحل مشاكلهم
- يقدم التخطيط الاقليمي صورة واقعية عن الإمكانيات والموارد البشرية الطبيعيـــة لكـــل إقلـــيم وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل فعال وإيجابي في تحقيق التـــوازن المكـــاني داخـــل الإقلـــيم والتوازن المكاني مع الأقاليم الأخرى.

1.5.3 سياسة التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية:

- **رصد الموارد المحلية :** أن نجاح التنمية الاقليمية الريفية تعتمد إلى حد بعيد على حجم الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بالاقليم ونمط استغلال هذه الموارد، فكلما كانت مـــدخلات عمليـــة التنمية من مصادر محلية كانت الخطة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً للنجاح .
- **الاستجابة لحاجات المجتمع الريفي:** إن المشاريع الناجحة في التنمية الريفية هي مـــا قامـــت اصلا أستجابة لحاجات المجتمع الريفي .
- **تخفيف حدة التباين الريفي الحضري:** وضع الخطط القومية التي تخلق التوازن بين التنميـــة الريفية والتنمية الحضرية لإحداث توازن إقليمي من شأنه تخفيف حدة التبـــاين بـــين القريـــة والمدينة وكوسيلة للحد من التضخم الحضري .

2.5.3 التقاطع بين أهداف التخطيط الاقليمي وأهداف التنمية الريفية:

- مواجهة النقص في مردود الزراعة بزيادة الإنتاج والإنتاجية وتنويع فرص العمل في الريـــف في مجالات الصناعات الخفيفة والحرفية.

- خلق الوعي السليم بين المزارعين والاهتمام بالارشاد والتوجيه المعنوي لتشجيعهم على الاعتماد الذاتي وتوفير الخدمات التثقيفية التي تتماشى مع المستوى الثقافي لأبناء الريف ومع عاداتهم وتقاليدهم .
- اعداد برامج التنمية الريفية التي تقوم بمسح شامل لكافة الموارد والامكانيات المتاحة في الإقليم.
- توخي التنسيق الافضل لمشروعات التنمية الريفية المتعلقة باستعمال الأراضي .
- اعداد دراسات إقليمية تربط دراسة التجمعات الريفية ضمن الإقليم نفسة ببعضها.
- دفع عجلة الانماء الاقتصادي في الريف يتوقف إلى حد كبير على توفير الخدمات للعاملين في مشاريع التنمية الريفية المختلفة (خير، صفوح، 2000)

6.3 التنمية الريفية المتكاملة والمتعددة الوظائف:

القاسم المشترك بين التنمية الريفية المتكاملة والتنمية الريفية المتعددة الوظائق أنهما يتعاملان مع جميع مشكلات الريف، مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الاكثر فقراً.

بمعنى أخر أنهما يعبران عن مجموع البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة الريفية بقصد أحداث تغييرات مطلوبة ومرغوب في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى جانب الاهتمام بالزراعة.

1.6.3 سمات التنمية الريفية المتكاملة:

- **الشمولية:** أي أن برامج التنمية تغطي كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمرانية والزراعية .
- **التوازن:** لا سك في أن التوازن شرط أساسي لتحقيق برامج التنمية، وان هذا التوازن لايعني مجرد شمول البرامج لكافة المجالات من أنشطة وخدمات .

- **التنسيق:** أضافت إلى الشمول والتوازن، فإن الأمر يتطلب قدراً مناسباً من التنسيق، لمنع التداخل بين البرامج،والتكرار في بذل الجهد واستخدام الطاقات .
- **التعاون:** أن الأساس الذي يقوم علية مدخل التنمية الريفية المتكاملة، هو الاعتراف بظاهرة التأثير المتبادل بين أنشطة المجتمع وبين عناصر الحياة الاجتماعية .

2.6.3 معوقات التنمية الريفية المتكاملة:

قلة الوعي بين المواطنين وانتشار الأمية بينهم مما يؤدي إلى عدم أستجابة الأهالي في كثير من الأحيان للمشاركة في برامج التنمية في صورة جهود ذاتية واعتمادها التام على الدولة في تنمية مجتمعاتهم، وأيضا ضعف الموارد المالية في الأرياف، والأوضاع السياسية التي تتعرض لها الدول .

ومن أهم أسس النجاح تحقيق شمولية التكامل بين كافة فعاليات التنمية وتلبية الحاجات الأساسية لسكان الريف وتحقيق المشاركة الشعبية وغيرها (الزغبي، 2003)

7.3 التجارب الدولية في التنمية الريفية:

1.7.3 التجربة المصرية:

تعد القرية المصرية ركيزة المجتمع المصري ومحور ثقافته لذلك كان لابد من الاهتمام بالريف المصري نظراً لتخلفه والمشكلات التي تعاني منها (مشكلات الخدمات – قلة فرص العمل – الهجرة من الريف إلى المدن – نقص المرافق العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي).

ولقد شهدت مصر عدة محاولات في التنمية الريفية حيث تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بمصر برنامجاً قومياً لتنمية الريف المصري يهدف إلى إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لكافة القرى المصرية خلال 3 سنوات وتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتي تم من خلالها اعداد مخططات 500 قرية بمحافظات الدلتا والوادي، كما اتجهت استراتيجية التنمية الريفية في

مصر نحو أعضاء وحدات ريفية مجمعة بدأت بإنشاء 250 وحدة مجمعة موحدة ومنسقة، وتعتبر الوحدة المجمعة مؤسسة خدمات حكومية والوحدة تخدم قرية أو أكثر مجموع سكانها حوالي 15 الف نسمة .

- **تجربة قرى محافظة أسيوط**

لقد نمت القرية المصرية على مر العصور نموا عشوائياً دون أي توجية أو تخطيط وقد ظلت تلك المجتمعات حقبة كبيرة من الزمن تعاني من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية على الرغم من أن التجمعات الريفية تمثل نسبة كبيرة تزيد عن نصف سكان جمهورية مصر. تناولت الدراسة رصد واقع القرى المصرية بشكل عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص من خلال دراسة تحليلية لأربع قرى بمحافظة أسيوط مجالات دراسة قرى (منقباد، الواسطى، الخواتم، بني شقير ودمنهور) بالاعتماد على قاعدة من البيانات الأساسية لمعرفة أهم سمات وخصائص مناطق الدراسة واهم المشكلات التي تعاني منها ومعرفة الإمكانات المتاحة. وقد تبين أن مشكلة الدراسة من خلال الواقع العملي هو أن معظم القرى المصرية لم تتعرض لعملية التخطيط الاقليمي وكل ما يجري عليها لا يعدو أن يكون دراسات عمرانية واجتماعية لم تتبلور إلى مخططات عمرانية توجه حركة العمران، وتتحكم في نظم البناء والتشييد، بل تركت القرية المصرية تمتد عشوائياً على الأراضي الزراعية التي تحيط بها. فكان هدف الدراسة هو طرح رؤية تنموية مستقبلية وآليات تنفيذ ملائمة للارتقاء بالهيكل العمراني لقرى محافظة أسيوط بغرض النهوض بها وذلك بالاعتماد على المشاركة الفعالة لكافة شركاء التنمية في هذه القرى. وفيما يلي تحليل نقاط القوة والضعف واستراتيجيات التطوير لقرى محافظة أسيوط.

نقاط القوة:

– وجود اراضي زراعية خصبة ومصادر دائمة للمياه في القرى المدروسة

– وقوع هذه القرى على مجاري مائية مثل نهر النيل

– تقع معظم القرى على خطوط السكك الحديدية أو قريبة منها، كما تقع العديد من القرى على طرق رئيسية أقليمية أو محلية .

– التوسع في أنحاء الجامعات الاقليمي ساعد على أنتشار التعليم العالي، وبعض الرواج الاقتصادي في المجتمعات الريفية المحيطة.

– دخول الكهرباء إلى مسافات شاسعة لهذه القرى لاستخدامها في الإنارة

– التحسن الواضح في تعبيد الطرق ساعد في سهولة الحركة السكانية .

نقاط الضعف

- اعتماد سكان القرى على المدينة في تأمين احتياجاتهم المعيشية مما يدل أن القرية تحولت من وحدة إنتاجية تمد المدينة بالخدمات الراقية المعيشة والطعام إلى وحدة استهلاكية .
- النمو العمراني المتزايد والذي يهدد الأراضي الزراعية المحيطة بمعظم القرى .
- معظم الخدمات (المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات والمراكز الاجتماعية) أقيمت على الامتدادات العمرانية في القرى على الأراضي الزراعية
- افتقار معظم قرى المحافظة إلى الخدمات الصحية، والمستشفيات والعيادات .
- ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور والإناث .
- ارتفاع نسبة البطالة مما أدى إلى هجرة سكان الريف إلى المدن للبحث عن العمل .

2.7.3 أستراتيجيات التطوير والتوصيات:

- أمكانية أستغلال الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية من أجل تنمية الخدمات والمحافظة على الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى .

- توفير بيئة عمرانية حضرية في المناطق السكنية بالقرى، وذلك للحفاظ على إقامتهم بـــالقرى وتقليل الهجرة إلى المدن .
- رفع كفاءة الخدمات وشبكات المرافق والبنية الاساسية.
- تطوير شبكة الطرق الثانوية بين القرى بتوسيع عروضها وأعادة رصفها وربطهـــا بشـــبكة الطرق الإقليمية .
- الاستغلال الأمثل للميزات الطبيعية للقرية ومحيطها الاقليمي المرتبط بالمركز والمدينة.
- إعداد المخططات العامة القرى على أساس الحيز العمراني المعتمـــد، حيـــث توجـــه هـــذا المخططات عمليات التنمية العمرانية وذلك في أطار التخطيط الاقليمي (عصام الدين، 2006)

7.3.3 التجربة اليابانية:

1.7.3.3 منطقة تاما اليابانية:

حيث تم تأمين الخدمات الضرورية في هذا التجمع الريفي والذي أدى إلى جذب السكان إلى تلـــك المنطقة وتشبث الساكنين بارضهم بدلا من النزوح إلى مناطق أخرى بحثا عن بيئة أنظف وأجمل وتوفّر فرص عمل أفضل.

الشوارع أصبحت أكثر تنظيماً داخل التجمع الريفي الذي أصبح يتمتع بخدمات إدارية مناسبة ونمط السكن ملائم مع طبيعة الريف، كما أصبح الامتداد الشريطي للأرياف، لكون اليابان عبـــارة عـــن جزيرة ومساحة الأراضي محدودة، وبالتالي غالباً ما يكون الريف ملاصقا للمدينة لضيق المساحة الجغرافية، كل ذلك عوامل تؤخذ بعين الاعتبار حين إعداد المخططات التنظيمية لتلك التجمعـــات الريفية. ولذا اعتمدت اليابان على السياسات التالية لتحقيق التنمية الريفية :

- تنمية الوحدات الاقتصادية القروية على مستوى القرية والتوسعة فـــي الصـــناعات الخفيفـــة والبيئية.

- التوسع في إيجاد فرص العمل في القطاع الزراعي والصناعي وتأمين الخدمات الضـــرورية المتنوعة في الأرياف. وهذا ما هو مطلوب إنجازه في منطقة الأغوار الفلسطينية.
- استيراد التكنولوجيا الأجنبية والعمل عليها في اتجاه التصنيع والتطوير وتوجيه الاستثمار إلى الصناعات التصديرية (موقع المعرفة، 2017).

4.7.3 التجربة الفلسطينية

قرية بيت ايبا غرب مدينة نابلس

أجريت الدراسة حول تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الريفية في الريف الفلسطيني حيث تم التركيـــز على قرية بيت ايبا كحالة دراسية والتي تقع على بعد 6 كم إلى الغرب من مركز مدينـــة نـــابلس، تناولت هذه الدراسة مفهوم التنمية الريفية من منطلـــق تخطيطـــي وتنظيمـــي وعمرانـــي يتعلـــق باستخدامات الأرض داخل الريف والتحويلات التي طرأت على المجتمع والنسيج الريفي في جميع المجالات العمرانية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية . و يأتي اختيار بيت ايبـــا كحالـــة دراســـية لأسباب عدة منها :

- تنوع استعمالات الأراضي في القرية (سكني، زراعي، صناعي، تجاري).
- توفر العديد من الخدمات والبنية التحتية في القرية، مثل المدارس، والعيادة الصحية والمساجد وشبكة الكهرباء والمياه والهاتف والمجاري وشبكة الطرق والمواصلات التي تربطه بمدينـــة نابلس والمدن والقرى الأخرى .
- تنوع طبوغرافية القرية (جبلية، وسهلية، ووديان).
- موقعها على شارعين أقليميين (شارع نابلس – طولكرم، شارع نابلس قلقيلية).

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ودورها في تشـــكيل أنماط التنمية الريفية وتوجيهها في الريف الفلسطيني .

وقد تعددت استعمالات الأراضي في قرية بيت ايبا حيث نجد الاستعمال السكني الـــذي وصـــلت نسبته إلى أكثر من 62% من نسبة الاستعمالات والاستعمال الصناعي والتجاري والخدمات العامة وشبكة الطرق والمواصلات ويمكن تصنيف قرية بيت ايبا أن تكون ضاحية صناعية سكنية بسبب تركز المنطقة الصناعية فيها مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الصناعة وتأثيرهـــا علـــى الإنســـان والبيئة.

أوصت الدراسة إلى أن التخطيط السليم وتبني سياسات تنموية على المستوى المحلـــي والإقليمـــي، ومتابعة تنفيذ الخطط المختلفة ومراقبة النتائج يمكن النهوض بالريف الفلســـطيني فـــي مختلـــف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية، كما أوصت الدراسة بضرورة توعية سكان الريف في القرية للتعرف على المشاكل الي تواجهها البيئة الريفية في القريـــة ومؤشـــرات هـــذه المشاكل وقيمها ونسبها والأهداف المستقبلية لحلها .

كما أن تنمية الريف ونموه يجب أن يكون مدروس ضمن مخططات أقليمية لتوجيـــه هـــذا النمـــو بالشكل الصحيح وأن لا تكون له انعكاسات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيـــرة. (وزارة الحكـــم المحلي، 2020).

الفصل الرابع:

مستقبل التنمية الريفية المتعددة الوظائف في فلسطين في ظل الجدل العالمي حول ظاهرة ازدواجية المهنة (فلاح / عامل):

1.4 المقدمة :

من خلال رصد عمليات التنمية والتطوير والتنظيم والتخطيط للحيز الفلسطيني وخاصة الفترة التي تلت 1993 وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (A)، ومناطق (B) ومناطق (C) يتضح أن الحيز الفلسطيني وخاصة الريفي منه يواجه مسائل دون السيطرة السياسية والإدارية الفلسطينية. مما أدى الى تطوير وتنمية الحيز الريفي الفلسطيني ضمن الظرفية المشروطة، والتي تعني القدرة المحدودة لحركة وتدخل الجانب الفلسطيني فيما يحدث في الحيز الذي يعيش فيه، وهو الامتداد الطبيعي لإمكانيات تطوره وتنمية، فخلال المرحلة الانتقالية والتي تلتها يحول الإسرائيليون دون حركة الفلسطينيين في مناطق "C" والتي تشكل حوالي ثلثي الأراضي الفلسطينية حالياً، وكذلك تمنع أي سيادة وظائفية فلسطينية عليها (خمايسي، 1998). فمسائل تحديد الأقليم والحيز الريفي الفلسطيني ما زالت تعتمد على فرضيات ومطالب فلسطينية تواجه معارضة إسرائيلية. وحتى أن الجزء الأكبر من هذا الحيز الفلسطيني ما زال يحظر على الفلسطينيين الدخول إليه أو تطويره.

إن تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة وتطوير وتنمية أجزاء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة الانتقالية تمت خلالها السيطرة المشروطة والمحدودة على موارد الأرض، المياه والأمن والتشريع، خلقت فرصة للفلسطينيين من أجل تنظيم وتطوير حيزهم على مراحل، وفي نفس الوقت شكلت عبئا على كاهل السلطة الفلسطينية بحيث أنها لا تستطيع إدارة شؤونها بحرية حسب الاحتياجات والطموحات الفلسطينية. هذا الواقع السياسي والإداري كان له اثر

مباشر على صياغة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني والحد من حرية حركته الحيزية والتنموية، وأيضا كان له أثر مباشر على الريف الفلسطيني، الأمر الذي شوه التدرج بين الخصائص الريفية الحضرية من حيث الحجم والأهمية في المستويين التجريبي والواقعي. وبنفس الوقت فأن هناك خطورة ناجمة عن استمرار استعمال آليات التخطيط الفيزيائي المقنن الضابط المستورد الذي نمى في ظرفية سياسية ومجتمعية مختلفة (خمايسي، رسام 1998).

أيضا هناك خطورة من التمويل المشروط الذي يلبي أولويات المانحين على حساب الأولويات المحلية الملحة، لذا يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى منظمات المجتمع المدني الفاعلة في تنمية وتطوير الريف الفلسطيني ، وهذا يتطلب خلق تنمية متعددة الوظائف تنسجم مع طبيعة المرحلة الحالية وآليات تخطيط تُمكن دفع عملية قفز تنموي وليس زحف تنموي .

إن التنمية الريفية لا تتم بمعزل عن بناء المؤسسات والسيطرة على الموارد وكذلك إخراج المرأة والمجتمع من " الظلية" في اتخاذ القرارت التي تحرك عملية التنمية والنمو في المجتمع اعتماداً على متطلباته، إمكانياته، أولوياته وطموحاته السياسية، الثقافية والاقتصادية . لذلك هناك حاجة ماسة لخلق آليات تخطيطية مُمكّنة وموجهة لتطوير المجتمع وتنميته. توضح الدراسة مركبات الظرفية الداخلية والخارجية والضوابط التي تمر بها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الحالية والتي لها أثر مباشر على عملية التخطيط الريفي في فلسطين . وستختتم الدراسة بعرض بعض التصورات المستقبلية للخطوات التي ترى الباحثة حاجة إلى أخذها بعين الاعتبار لتأمين مرور المرحلة الحالية دون إهدار للموارد الشحيحة وخلق فرص للتطوير الريفي المتعدد الوظائف كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة بعد استلام السيادة الفلسطينية لكل موارد الأرض، المياه والاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة .

2.4 الخلفية النظرية :

خلال الحقب السابقة ظهرت مؤلفات ضخمة تعالج ميكانزمات ونطاق التحولات الريفية والزراعية في الدول النامية . وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على أهم المؤلفات التي يمكن الاستفادة منها في تحليل الواقع الريفي والزراعي الفلسطيني، وخاصة تلك التي تتعلق بالتحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية للريف والزراعة . يجدر بالذكر هنا أنه بالرغم أن مصطلح " الدول النامية " لا يزيد عمره عن ستين سنة.

ستحاول الباحثة في هذه الدراسة أن تقدم باختصار موقف مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي وكذلك موقف أبرز ممثلي الماركسية وبشكل خاص لينين اليانوف وأيضاً آراء معارضيه وخاصة ألكسندر تشايانوف بالاضافة إلى استعراض آراء بعض الباحثين لما يسمى بالعالم الثالث وأخيراً ستسعرض الباحثة المدرسة البولندية المعاصرة التي تعرفت عليها من خلال أستاذي الدكتور فايز فريجات المشرف الرئيسي على دراستي هذه، وهذه الأخيرة سيتم استعراضها هنا لوجود بعض أوجه الشبه بين المسألة الريفية الزراعية في كل من بولندا (قبل انهيار النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية عام 1990) ومعظم البلدان النامية وبلدنا فلسطين بشكل خاص، وخاصة أن التصنيع في بولندا قد بدأ مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي،بالاضافة إلى احتجاز تطور القطاع الزراعي في كل من فلسطين وبولندا لفترة طويلة من الزمن مع اختلاف الظروف السياسية، كما أن الباحثة في نهاية هذه الخلفية النظرية ستناقش الدورين الإنتاجي والتربوي للمرأة الريفية في بعض البلدان النامية والمتقدمة .

لقد قام الاقتصاد الكلاسيكي بتحليل العلاقات الاقتصادية للرأسمالية محللا نظرية القيمة اعتمادا على العمل المأجور ومعالجا مساهمة مختلف الطبقات الاجتماعية في عمليات التقسيم الاجتماعي للعمل .

إن دافيد ريكاردو هو أبرز ممثلي الاقتصاد الكلاسيكي الذي صاغ نظريته التي مفادهـــا أن قيمـــة الإنتاج يحددها العمل الضروري للإنتاج (D. Ricardo 1957).

وبالرغم من أن ريكاردو لم يهتم كثيرا بالزراعة . إلا أنه في معارضته للمصالح الاقتصادية لكبار أصحاب الأراضي، قد اكتشف أن التناقضات بين الربح والأجور في الزرارعة تشبه (التناقضات بين الربح وأجور العمال في المصانع) . لقد اعتمد أسلوب ريكاردو على تحليل الوضع السائد فـــي انجلترا. وان انجلترا في تقدير ريكاردو بلد ذو احتياطات رأسمالية كبيرة وعدد سكان متزايد، لكن انجلترا في الوقت نفسه تشكل مساحه صغيره نسبياً وأن الأراضي الزراعية فيها محدودة . ونتيجة تراكم رأس المال يزداد التشغيل وبالتالي يزداد الطلب على المواد الغذائية، وفي هذه الحالة تؤخـــذ بالعناية الأراضي الأقل فالأقل خصوبة .

ماركس وانجلز رأو مستقبل الزراعة في الأشكال التنظيمية المشابهة للمصانع الكبيرة، واعتبروا أن وجود المزارع الفردية الصغيرة يعرقل التنمية . وفي مراسلاتهم كانوا يسمون المزارعين " أغبياء" . ماركس في مؤلفه " المعارك الطبقية في فرنسا 1848– 1850 " مقيما دور الفلاحين الفرنسيين في انتخابات 10 ديسمبر ..... والتي أدت بعد ثلاث سنوات إلى عودة النظام الملكي كما يلي :" يوم 10 ديسمبر كان يوم انتفاضه فلاحية ... رمزا معبرا عن انتماء الفلاحين لحركة ثوريه ساذجة وغبية ... هزلية ... هيروغليفية، غير مفهومه للناس المتحضرين ... إن الطبقة الفلاحيـــة تمثـــل البربرية في الحضارة (T.Shanin, 1971) .

إن التقييم السلبي ليس فقط نتيجة الاقتناع بأن الفلاحين الذين عملوا على إعادة عائلة بونابرت إلـــى الحكم . أيضا لم يكونوا يمثلون حركة ثورية، بل محافظه على عناصر المجتمع، وليســـوا قـــوى ترغب في إسقاط النظام القديم بالتعاون مع سكان المدن، بل هم القوى التي تسعى للحفـــاظ علـــى ملكيتها الصغيرة (T.Shanin, 1971) . إن هذا التقييم مرتبط بموقف ماركس وانجلز من الطبقة

الفلاحية، هذه الطبقة في رأي مؤسسي الماركسية هي جمهور أعضـــاؤه يعيشـــون فـــي ظـــروف متشابهة، ولا يدخلون في علاقات مع الطبقات الأخرى . لأن أسلوب الإنتاج يعزلهم ولا يربطهم . فكل عائله فلاحيه هي مكتفية ذاتيا، ومهتمة بالاستهلاك الخاص . وفقا لماركس فان إضـــافة عـــدد كبير من المزارع الفلاحيه المفتتة والتي تعمل في ظروف اقتصاديه وثقافية مختلفة عـــن ظـــروف الطبقات الأخرى لن تغير شيئاً،وهي بنفس الوقت عدو لهذه الطبقات، وهذا ظاهريـــا يثبـــت أنهـــم يشكلون طبقه اجتماعيه. لكن العلاقات بين الفلاحين ووحدة مصالحهم هي ظاهره محلية فقط. ولا تؤدي إلى ولادة مجتمع أو أية ارتباطات على الصعيد الوطني أو التنظيم السياسي .وبهذا المعنى لا يشكل الفلاحين طبقه. إن الفلاحين في رأي ماركس غير قادرين على إبراز مصـــالحهم الطبقيـــة بشكل مستقل ... في " البرلمان " مثلا . ولذلك لا يستطيعون تمثيل أنفسهم، بل هم ممثلين " ببضـــم وفتح الميم الأولى والثانية " في.. "البرلمان" ومن المفروض أن ممثليهم يكونوا مدافعين عنهم إزاء الطبقات الأخرى . وفي رأي الماركسيين فإن عملية الاختلاف الطبقي الناجمة عن دخول الرأسمالي للزراعة سيؤدي حتما إلى إبراز طبقتين متنازعتين هما البروليتاريا الريفية والبرجوازية الريفيـــة، وهنا في هذا التحليل ترى الباحثة أن هذه الصورة مطابقة للوضع في الأغوار الفلسطينية ما بـــين صغار المزارعين الذين تحولوا اما لعمال في المستعمرات الاسرائيلية أو عمـــالاً فـــي الشـــركات الزراعية الفلسطينية الكبرى التي يمتلكها عدداً صغيراً من المستثمرين في مجال زراعـــة النخيـــل والذين يستغلون صغار المزارعين ويشترون ثمارهم بأقل من تكلفتها ويصدرونها للخارج بمبـــالغ ضخمة الأمر الذي حدى بصغار المزارلاعين الى هجرة مزارعهم والبحث عن عمل خارج نطاق الزراعة.

إن أفضل مثال لهذه الرؤيا، أطروحة لينين حول التمايز الطبقي داخل الريف، والـــذي يعنـــي لـــه بالضرورة اتساع الهوة الحتمي بين الطبقتين الأساسيتين دون الأخذ بعين الاعتبـــار خصوصـــيات

علاقات الإنتاج داخل الزراعة، وبالرغم من أنه لم يكن يرى أن التحول البروليتاري يتم من خلال تجريد الفلاحين لممتلكاتهم الفلاحيه العائلية، إلا أنه تنبأ بتحلل هذه المزارع بسبب عجزها عن إعادة إنتاج نفسها مما يضطرها للتوجه للعمل المأجور في المزارع الكبيرة أو للهجرة إلى المدن، وبالتالي رأى لينين في هذا التحول "عملية تاريخية حتمية كونها محصله لمجمل الضغوطات التي تخضع لها هذه المزارع وان باستطاعتها المقاومة لبعض الوقت (V.I.LENIN, 1977).

على هذه الارضية النظرية يمكن لنا فهم أطروحات بعض المنظرين الذين قدموا مساهمات نظرية تعالج أشكال الإنتاج السلعي البسيط والمزارع الفلاحيه السائدة في بعض المناطق الريفيه في العالم الثالث (W.Roseberry, 1978).كما لو كانت أشكالا إنتاجية لا رأسمالية تخفي وراءها خضوع الفلاحين شبه التام للرأسمال الصناعي أو التجاري أو الربوي وتذهب إلى اعتبارهم (عمالاً مقنعين) يحصلون على أجر مكتوم أو مقنع من خلال تحكم الرأسمالية بأسعار المنتجات الزراعية المتبادلة بالسوق، باعتبار أن هذه الأسعار ليست مقوله نقيه للتبادل بل أيضا علاقة إنتاج يتم من خلالها امتصاص فائض القيمة من الفلاحين، ولذلك فهي تشبه الأجور وان كانت غير ظاهره بوضوح. أما بالنسبة للأطروحات النظرية التي تجاوزت هذا الإطار النظري، فلقد استندت في معظمها إلى أعمال الاقتصادي الروسي ألكسندر تشايانوف (Tchayanov, 1990). الذي بالاستناد إلى متغيرات خاصة بالعائلة كقوة العمل العائلية وتوازنها مع حجم الاستهلاك بالارتباط مع حجم الحيازة (الأرض)، حاول وضع نموذج نظري بديل لأطروحة لينين، يرتكز على العائلة كوحدة إنتاج واستهلاك، وعلى العمل العائلي الذي يهدف أساسا لإعادة إنتاج العائلة وليس لتحقيق أرباح كما هو الحال في الوحدات الإنتاجية الرأسمالية.

وإذا كان لينين يرى أن استخدام الوحدة الإنتاجية "العائلة" للعمل المأجور بداية لتحولها إلى وحدة إنتاج رأسمالية، رأى تشايانوف في ذلك استجابة ظرفية لتعويض النقص في الأيدي العاملة العائلية،

كما رأى في توجه بعض أفراد العائلة للعمل المأجور وسيلة للحصول على مداخيل مكمله تساعد العائلة على مواجهة حاجاتها الاستهلاكية وليس بالضرورة بداية لانحلال المزرعة العائلية، وهذا التحليل نلمسه بوضوح في فلسطين، فرغم الممارسات الاسرائيلية من عمليات تجريف وهدم وتهجير ضد مزارعي الأغوار ورغم استفراد الشركات الزراعية الكبرى بالسوق والضغوط التي تمارسها هذه الشركات على صغار المزارعين الا أن العائد المالي من خارج الزراعة لصغار المزارعين سواء من العمل في المستعمرات أو في الشركات الزراعية الفلسطينية يتم استثماره في المزرعة العائلية، سواء بشراء الأسمدة أو البذور أو البلاستيك الزراعي أو بعض رؤوس من المواشي للحفاظ على المزرعة العائلية وعدم انحلالها، واعادة انتاجها من جديد، وهذا الواقع يؤكد صحة رؤية الكساندر تشايانوف قبل 120 عاماً عن الريف الروسي والذي كان معارضاً للنين.

إن هذا النموذج النظري الذي يستند إلى التحليل الجزئي (مايكرو) لا للعلاقات الزراعية في الريف ومجمل المتغيرات داخل العائلة، شكلت نقاط ارتكاز أساسية للعديد من المنظرين الذين حاولوا تفسير أسباب استمرار علاقات الإنتاج اللارأسمالية في الزراعة، وحاولوا تحليل طبيعة التحولات التي يشهدها هذا القطاع في ظل السيطرة الرأسمالية على لمستوى القومي والعالمي، وهو ما شكل جوهر المناظرة النظرية الدائرة حتى الآن .

إن استعراض الباحثة للمناظرات السابقة مع سليط الضوء على فكر ألكسندر تشايانوف لم يأتي من باب الترف الثقافي، بل هي محاولة من الباحثة لفهم لميكانزمات الكامنة داخل الأسرة الريفية في فلسطين على وجه الخصوص والدول العربية والنامية على وجه العموم، والتي عملت خلال العقود الستة الماضية على المحافظة على الإنتاج العائلي واستمراره وكذلك قدرة هذه الميكانزمات على جعل الأسرة الريفية تتكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة ومنعها من التأثير على الإنتاج الكفافي وانحلاله أو محاولة تهميشه وخاصة في المناطق الزراعية التي تعتمد على الري المروي والبعلي

في فلسطين . والمقصود هنا أن انتقال فرد أو أكثر من أعضاء العائلة الريفية إلى العمل في مجالات أخرى غير زراعية لا يؤدي بالضرورة إلى التخلي التام عن الزراعة أو الاندثار التدريجي للمزرعة العائلية، بل ينظر إلى هذا الانتقال للقطاعات الأخرى كجزء من عملية المحافظة على المزرعة العائلية من خلال العائد الذي يمكن تحقيقه خارج نطاقها .

في معالجة الأعمال المتعلقة بتطور بلدان العالم الثالث، لا يمكن تجاهل أفكار الممثل البارز للماركسية في الولايات المتحدة الأمريكية (بول باران)، حيث حازت آراؤه في الخمسينات على شعبيه كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أنه كانت للماركسية في رأي (باران) مساهمه قيمه في بحث أسباب تخلف الدول النامية إلا أنها كانت متفائلة أكثر من اللزوم في رؤية هذه البلدان من خلال دخول الرأسمالية (P.Baran, 1962). وقد تركز تحليل باران على أسلوب استيلاء الطبقات الاجتماعية على الفائض الاقتصادي الذي فهم به الفرق بين الإنتاج والاستهلاك. إن التخلف في رأي باران يتصف بدخل منخفض للفرد، وأن سبب استمرار هذه الحالة هو أن الطبقات المسيطرة في البلدان غير المتطورة لا تخصص الفائض الذي مصدره عمل الفلاحين والعمال للتراكم الإنتاجي في إطار الاقتصاد الوطني، بل تصدره للخارج أو تمول به الاستهلاك الترفي وشراء الأراضي والعقارات. إن الطبقات التي تتحكم في هذا الفائض تتكون من أصحاب الأراضي والرأسماليون المحليون والأجانب، وهذه الطبقات تهتم بالحفاظ على الحالة الراهنة. ولذلك فان إقامة نظام اشتراكي هو الذي يمكن أن يؤدي فقط إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي حسب اعتقاده .(D.Hunt,1989)

المفكر الآخر الذي ساهم بشكل ملموس في الدراسات التي تتعلق بقضايا النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة هو(آرثر لويس) الذي أصبحت أفكاره منتشرة جدا في دوائر الاقتصاديين الغربيين ابتداء من منتصف الخمسينات وخلال الستينات والسبعينات ويلفت لويس النظر إلى التركيب

الازدواجي للاقتصاد المتخلف الذي يسود فيه قطاع المزارع العائلية وولادة قطاع رأسمالي يستفيد من العمل المأجور . وفي اعتقاد لويس (A.W.Lews,1954). أن التطور الاقتصادي يتطلب تحول الاقتصاد التقليدي الجامد إلى الاقتصاد الرأسمالي الديناميكي الذي يعتمد على العمل المأجور، ويرى أن الاحتياطات الكبيرة للقوى العاملة في القطاع التقليدي، أي في الريف هي نقطة الانطلاق إلى هذا التحول. وأن العنصر الأساسي للتنمية هو ظهور الطبقة الرأسمالية التي ستنشط القطاعين العام والخاص.

أما في البلدان التي تعرضت إلى احتجاز التطور (الشيوعية سابقا) مثل بولندا، فأعتبر أن إنجازات العلماء البولنديين في مجال البحوث المتعلقة بالمسألة الزراعية والريفية وخاصة في مجالات ازدواجية المهنة للفلاح أو الهجرة الدائمة أو الموسمية إلى المدن والخارج وكذلك البحوث السوسيولوجية حول هذا الموضوع التي بدأت في بولندا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان ذلك مرتبطا بنظرية (الايجابية) في بولندا، أي الحركة التي كانت تشير إلى أهمية العناصر الاجتماعية والاقتصادية في تنمية المجتمع . هنا من الصعب الحديث عن جميع العلماء البولنديين ممثلي العلوم الاجتماعية للفترة ما قبل الحرب لعالمية الثانية، لكنه من الصعب أن ننسى ذكر جوزيف خاواجينسكي، مؤسس معهد الثقافة الريفية والذي كان يميل في آرائه لنظريات علم الاجتماع الإنساني . إن آراؤه بالنسبة لي كعربية فلسطينية يعتبر مهم جداً وخاصة أنه قد اهتم بقضايا الفلاحين من أصل بولندي في البلدان الأجنبية (الجيل الجديد للفلاحين، مجلد "1-4" 1938). وكذلك فإن ريفنا الفلسطيني قد خسر أعدادا كبيرة من فلاحيه في الهجر للأمريكيتين.

بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في سنوات "1948-1956" كان الفكر الستاليني الدوغماتي يسيطر على الحياة العلمية في بولندا وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية. وفي مجال البحوث الاجتماعية والاقتصادية للريف كان الخطر يكمن بشكل خاص في البديهية الدوغماتية التي تقسم

سكان الريف إلى فقراء ومتوسطين وأغنياء، بلاضافة إلى خطورة الفرضية التي تقول بأن العـــلاج الوحيد للمشاكل الاقتصادية لسكان الريف هو التجميعية (ملكية الدولة للأراضي الزراعية وإلغـــاء كافة أشكال الملكية الفردية للأراضي الزراعية) بدون الأخذ بعين الاعتبار خصائص الريف فـــي الأقاليم المختلفة. وبهذا فأن الفكر الدوغماتي قد احتجز تطور البحوث الميدانية . إلا أنه بعد ســـنة 1956 تغير الوضع وأصبح هذا التغير واضحا في الحياة العلمية في بولندا، ففي بداية الســـتينات ظهر كتاب غاونسكي بوغوسواف بعنـــوان (الفـــلاح ومهنـــة المـــزارع (B.Galeski,1963)، والمؤلف هو من أبرز العلماء السوسيولوجيين المحدثين في بولندا وذوي الشهرة الدولية. ولقد كان غاونسكي مهتم قبل كل شيء بالقضايا الريفية في بولندا، إلا أن ملاحظاته وتأملاته تعتبـــر قيمـــه ومفيده للباحثين في التركيبات الزراعية ي البلدان الأخرى .

أما العالم البولندي الآخر فهو غاونسكي الذي ربما يعتبر الباحث الحقلي الأول في مجال البحـــوث الاجتماعية الريفية في بولندا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قام بتحليل النظريات التـــي تنـــاقش الطبقات الاجتماعية لماركس ولينين، لفت النظر لأوجه الاختلاف بينهما وغاونسكي يؤكد هنا على أن مفهوم الطبقة الاجتماعية هو مفهوم مفيد في البحوث النظرية للمجتمع، لكن مشكوك بـــه علـــى مستوى البحوث الميدانية . فيقول غاونسكي أن تعدد الوظائف التي تقوم بها الطبقـــة الاجتماعيـــة يعرقل تطبيق هذا المفهوم مباشرة في البحوث الميدانية وعلى الأقل تلك التـــي تتطلـــب اســـتخدام الإحصائيات.

في الجزء الرابع من عمل آخر لغاونسكي (المباديء العامة للتحولات الاجتماعية للريف البولندي) وعلى الرغم من أن غاونسكي قد أنجز هذا العمل في الستينات إلا أننـــي يمكـــن أن أســـتفيد مـــن ملاحظاته وتقديراته في تحليل الوضع في الريف الفلسطيني في الوقت الحاضر، إلا أن غاونســـكي

قد كتب عن الريف في بلد مستقل، بينما الريف الفلسطيني وخاصة في الأغوار يقع تحت الاحتلال الاسرائيلي وسيطرة محدودة للسلطة الفلسطينية .

بدون الدخول في التحليل التفصيلي لآراء غاونسكي، أود الإشارة كباحثة فلسطينية إلى أن مفاد ملاحظاته هو اعتبار المزرعة الفلاحية كأداة للربط بين الاقتصاد المنزلي والمؤسسة . وأن ملاحظاته حول المزارع الفلاحية في بولندا مهمة لتحليل الوضع في المزارع الخاصة في فلسطين (سيتم عرض ذلك لاحقا في الريف الفلسطيني قبل وبعد أوسلو)، كذلك أجد في تأملاته لمهنة (مزارع) أهمية كبيرة لهذا البحث، حيث يلفت النظر إلى الصعوبات المنهجية والمنطقية عند استخدام مصطلح "مهنة " كرديف لعمل المزارع في المزارع الفلاحية التقليدية، على عكس الذين يمارسون مهنهم في المؤسسات الإنتاجية (الصناعية)، الذين يحصلون على أجورهم من المجتمع في إطار تقسيم العمل لاجتماعي . بينما المزارع – الفلاح وكذلك جميع أفراد عائلته، " يعملون مباشرة لأنفسهم "، وفي تحليل غاونسكي لهذه الظاهرة يصل في الخلاصة إلى الاستنتاج التالي : كل ما يقوم به المزارع – الفلاح حاليا " منتجا الوسائل الضرورية لإعالة نفسه وعائلته " هو تراث للوضع القديم والسابق، حيث عائلة الفلاح كانت تقوم بنشاط متجانس . ويقول غاونسكي أن الفلاح يقوم في الوقت نفسه بوظيفة المنتج والمستهلك. أما في الصناعة فهم منتجون فقط. ويؤكد غاونسكي من خلال تأملاته صعوبة تسمية العمل الذي يقوم به الفلاح – المزارع " بتنفيذ مهنة" ويضيف لملاحظاته ما قاله شاب ريفي في بولندا (أنا لا أريد مهنة أنا سأبقى في المزرعة (B.Galeski,1963).

يمكن الاستفادة من التأملات السابقة لغاونسكي في تحليل البنية والبيئة الاجتماعية للريف الفلسطيني . إلا أن بعض الآراء الأخرى لغاونسكي يصعب الاستفادة منها وخاصة تلك التي تتعلق بملكية الأرض الزراعية، حيث لا يمكن القول تماما أن منتج المحاصيل الزراعية في فلسطين هو

بالضرورة صاحب الأرض. وبشكل عام أعتقد أن التأملات النظرية لغاونسكي المتعلقة بالطابع الاجتماعي والاقتصادي الفلاحي للمزرعة العائلية، وكذلك تأملاته حول مهنة (الفلاح – المزارع) تنطبق بدرجة كبيرة على الريف العربي ومن ضمنه الريف الفلسطيني، مع العلم أن البحوث السوسيولوجية لهذا الأخير يجب أن تأخذ عنصر الاحتلال والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي بجانب العناصر الاقتصادية والاجتماعية التقليدية.

3.4 أزدواجية المهنة (فلاح / عامل) والتنمية الريفية المتعددة الوظائف:

من خلا الملاحظات البسيطة والواضحة نجد أن المزارع هو بنفس الوقت سائقا أو دهانا أو حدادا أو عامل في البناء ... وخاصة في الأغوار .وكما استحوذت هذه الظاهرة على اهتمامي فإنها كانت أيضا مجال بحث واهتمام لدى العلماء البولنديين، وخاصة مارك كووجنسكي ويانوش غودوفسكي .ولقد بدأ الأول بحوثه المتعلقة بسوسيولوجيا الريف سنة 1971 وفي نفس السنة حدد نطاق اهتمامه في مقالة له بعنوان " مستوى الإنتاج في المزارع ذات الدخل المختلط (M. KLozinski, 1986) ". مركزا تحليلاته على أمور أهمها (مزرعة الفلاح – العامل) و (مساهمة الفلاح العامل في عملية التحول الاجتماعي الثقافي في الريف). ويمكنني القول أن كتابه الصادر عن أكاديمية العلوم البولندية بعنوان " بولندا في ضوء الجدل العالمي لازدواج المهنة " هو حصيلة تأملاته السابقة. والشيء الأكثر أهمية في المؤلف السابق الذكر للعالم البولندي كووجنسكي،تلك الملاحظات التي أبداها حول ظاهرة ازدواج المهنة، وبغض النظر عن الفترة التي نشر كووجنسكي مؤلفه عام 1986 الأمر لذي يلمح بأن رأي الباحث صيغ بتأثير الضغوط السياسية (فترة نظام الحكم الشمولي في بولندا)، إلا أنني أوافق المؤلف على أن أزدواج المهنة هو عنصر ثابت للسياسة الاقتصادية في بعض الدول الرأسمالية، ولأهمية المسألة سأقتبس هذا النص من الكتاب حيث يقول " في بعض البلدان ذات الفائض في إنتاج المواد الغذائية، يتم تشجيع المزارعين على تحديد إنتاج البيض

واللحوم والحليب وذلك من أجل الاستفادة الكاملة من احتياطي القوى العاملة (غير المستغلة بشكل كامل في المزارع) في الأنشطة الاقتصادية الأخرى (M. KLozinski, 1986)، وهذه المسألة بشكل خاص تتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية،حيث أن الأحتلال الاسرائيلي عمل جاهدا على احتجاز تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني (من خلال امتصاصه واجتذابه للفلاحين العرب للعمل في الورش الإسرائيلية) من أجل تطوير اقتصاده على حساب الاقتصاد الفلسطيني . العنصر المهم الآخر في فكر كووجنسكي هو التحليل الوافي لما يتعلق بتعريف المزارع المختلطة والمزارع ذات الدخل الزراعي فقط وهنا يلفت المؤلف النظر حول إمكانية اختلاف التقديرات بسبب اختلاف المعايير، ففي النرويج تعتبر المزرعة (زراعية بحته) تلك التي لا تضم أشخاص يعملون خارج الزراعة وفي اليابان فإن المزرعة ذات الدخل الزراعي فقط هي تلك المزرعة التي تضم كل أعضاء العائلة بما فيهم رب الأسرة، حيث لا يعملون خارج نطاق المزرعة أكثر من (30) يوما فقط في السنة . ووفقا لهذا التعريف فإن معظم المزارع في اليابان هي مزارع مختلطة. ويلفت كووجنسكي النظر أيضاً إلى حقيقة أخرى وهي أن بعض البلدان الرأسمالية تقسم المزارع ذات الدخل المختلط إلى جماعتين . وتشمل الجماعة الأولى تلك المزارع التي تشكل مصدرا رئيسيا لمعيشة العائلة . وفي الثانية تشمل المزارع التي يعتمد أصحابها أساسا على العمل خارج المزرعة والدخل منها يشكل دخلا إضافيا . والملاحظة المهمة عند كووجنسكي هي ظاهرة ازدواج المهنة عند سكان الريف وهي بنظره ظاهره عالميه رغم أنها برزت بشكل متباين في مختلف البلدان، وعلى عكس الآراء المنتشرة فان هذه الظاهرة ليست هامشية، بل وكما ثبت مع مرور الزمن هي ظاهره ثابتة وتزداد انتشار (M. KLozinski, 1986).

من أحدث المؤلفات التي ظهرت في بولندا كتاب جماعي صدر عن معهد البلدان النامية الذي تأسس عام 1962 ضمن المدرسة التجارية الرئيسية في وارسو (سابقا المدرسة الرئيسية للتخطيط والإحصاء) بعنوان " مشاكل التطور " مدى مقارنة بولندا مع الدول النامية (Dylemmaty, 1992).

ولقد صدر هذا الكتاب في ظل النظام الجديد (بعد انهيار النظام الشيوعي في بولندا عام 1990) وهو حصيلة الندوة العلمية التي أقيمت في 29 حزيران عام 1991 في معهد اقتصاد البلدان النامية، وجرت هذه الندوة بعنوان " هل بولندا هي أحد بلدان العالم الثالث ؟ إمكانية مقارنة تجارب التنمية ! ويحاول مؤلفو هذا الكتاب الذين يعالجون سلسلة واسعة من القضايا التفصيلية أن يجدوا أجابه على السؤال الأساسي ألا وهو " هل من المفروض أن تقلد بولندا خلال إعادة البناء التركيبي للاقتصاد طريق تطور الغرب" أم يمكن أن تستفيد أيضا من تجارب بلدان العالم الثالث ؟ إن المقالة الشيقة بشكل خاص ضمن الكتاب المذكور أعلاه، هي مقالة البرفسور يانوش غودوفسكي أخصائي المشاكل الرزاعية في البلدان النامية وخاصة تطور الريف المتعدد الوظائف ومقالته هي بعنوان "تطور الريف المتعدد الوظائف – تجارب البلدان النامية (J.Godowski, 1992) وفي هذه المقالة يعالج غودوفسكي مختلف المفاهيم والتعاريف للتطور المتعدد الوظائف، وكذلك بداية ومسيرة هذا التطور في العالم الثالث وكذلك أيضا نتائج التطور المتعدد الوظائف للريف المستخدم في المنشورات الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية مثل الفاو.

لقد تم فهم مصطلح " التنمية المتعددة الوظائف " بأشكال متباينة عند العلماء الذين تعرضوا له، فمثلا جوزيف أكونفسكي يرى أن هذا المفهوم يعني الابتعاد عن الوظيفة الاساسية للريف، أي الوظيفة الزراعية التي ترمي إلى إنتاج المادة الغذائية للمجتمع، بالاضافه إلى تطوير النشاطات غير الزراعية في المناطق الزراعية وكذلك تطوير الخدمات التي تكمل وظيفة المدن . وأما تاديوش هونك فلا يتفق مع هذا التعريف وفي رأي هذا الأخير أن تعدد الوظائف هي صفة ملازمه للاقتصاد

الزراعي، وكذلك يقول هونك بأن تعدد الوظائف يشترك في المعنى مع ازدواج المهنة. أما غودوفسكي فلا يوافق على رأي هونك، قائلا أن أزدواج المهنة يمكن أن يكون حالة فرديه لتعدد الوظائف ولكنها ليست الوحيدة. وفي رأي غودوفسكي أن عدد الوظائف في البلدان النامية يعني خلق فرص عمل جديدة وإيجاد نشاطات اقتصاديه إلى جانب الزراعة(J.Godowski, 1992)، ومن هذا المنطلق يصل غودوفسكي إلى أن تعدد الوظائف يمكن أن يعتبر شكلا لتحضر الريف، كبديل للحلول المقترحة لغاية الآن للمسألة الزراعية ومن ضمنها الهجرة الجماعية لسكان الريف إلى لمدن .

إن فكرة التنمية الريفية المتعددة الوظائف هي فكرة تعود للسبعينات في معظم الدول النامية، على الرغم أن النموذج الأول لها كان البرنامج الهندي في الخمسينات والمسمى " التنمية المجتمعية " الهادفة إلى إعادة الاكتفاء الذاتي للريف الهندي، ومن الوجهة النظرية يلفت غودوفسكي الانتباه إلى أن الفرضيات المتعلقة بالتعددية الوظائفية في الدول النامية وبولندا على حد سواء ترى أن السياسة الاقتصادية ستكون موجهه نحو التنمية الريفية أكثر من الوقت الحالي وهذا ما يعارضه أنصار اقتصاد السوق .وردا على أصوات النقد التي بدأت تسمع مؤخرا في بولندا كتب غودوفسكي ما يلي : من وجهة النظر الاقتصادية فان التوجه نحو الزراعة مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعدد الوظائف يجلب فوائد ملموسة .إذ أنه يحدد الهجرة إلى المدن في الحالات التي ليست هي المرغوبة ويخفف أعباء السكن وسوق العمل وكذلك فان تشجيع مبادرات ونشاطات السكان الريفيين يخفض نتائج الانكماش الاقتصادي(J.Godowski 1992). ويرى غودوفسكي أن قبول فكرة التعددية الوظائفية للريف في الدول النامية يمكن أن يؤدي إلى تغييرات تركيبية في زراعة هذه البلدان التي تسيطر عليها المزارع العائلية الصغيرة، بوتيرة أكثر سرعة من نماذج التطور الأخرى التي تفرض الحداثة والتصنيع والتمدن.

عند مناقشة نتائج التطور المتعدد الوظائف على صعيد البلدان النامية يعتقد غودوفسكي، أنه بشكل مخالف للنتائج المنخفضة التي حققتها " البرامج المنفذة في البلدان النامية في المجال الذي يعتبر أساسيا بالنسبة للتنمية المتعددة الوظائف، أي التخلي عن الزراعة كوظيفة وحيده في الريف وذلك من خلال تطوير التصنيع الزراعي والخدمات . ويعزي غودوفسكي سبب فشل مثل هذه البرامج في الهند بتأثير وقوة ثقافة الطوائف. ولكنه يرى أن هذا السبب لا يلعب دورا هاما خارج الهند. ويورد غودوفسكي "تايوان" كمثال ناجح في تجربة التنمية الريفية المتعددة الوظائف . فلقد اتخذت تايوان عدة خطوات، تم من خلالها المحافظة على التركيب الزراعي القائم وبنفس الوقت الحفاظ على سكان الريف في أماكن سكنهم من خلال تشغيلهم في المصانع الغذائية التي شيدت في الريف مما أدى إلى تحديد فقرهم . وكما يذكر غودوفسكي فان نتائج البحوث التي أجراها باحثون غربيون تؤكد أن سكان الريف لا يحصلون على ثلث دخلهم من الزراعة، مما يشير إلى أن تايون بلد متطور . وكذلك فان الوضع المشابه لتايوان هو في تايلاند التي لم يذكر أحد عنها أنها أدخلت برنامج التنمية الريفية المتعددة الوظائف. إن تايلاند قد خفضت في الفترة الواقعة ما بين 1960-1988 مساهمة الزراعة في الدخل القومي من 36% إلى 17% أما نسبة السكان الذين يعيشون في الريف قد بلغت في النصف الثاني من الثمانينات الى أكثرمن 60% (فريجات، 1995) .

بغض النظر عن الأهداف التحليلية لآراء غودوفسكي الخاصة بالتشابه بين الزراعة البولندية وزراعة البلدان النامية هي للأسف كانت محدده ومقتصرة على دول الشرق الأقصى . **إلا أنني في النهاية كباحثة فلسطينية أتفق مع المفكر البولندي غودوفسكي بأن التنمية الريفية المتعددة الوظائف ليست إلا في مرحلة التجريب لذلك من الصعب تقييمها وهي قضية لا زالت محورا للعديد من المناظرات العلمية خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية، ومن هنا جعلت فرضيتي**

الرئيسية لهذه الدراسة: هل التنمية المتعددة الوظائف تشكل اقتراحا له فرص النجاح في البلـــدان النامية ؟

إن الوضع الحالي لأغلبية تللك البلدان يشير أن مثل هذه الفرص قليلة . ولكن فـــي الوقـــت نفســـه نلاحظ أنه في بعض البلدان التي تنفذ برنامج الاستقرار الاقتصادي نوعا مـــن التطـــور المتعـــدد الوظائف أي تطور النشاطات غير الزراعية في الريف، نتيجة لمبادرة الســـكان التلقائيـــة الغيـــر مفروضة من قبل الدولة (J.Godowski , 1992).

تشير الكلمات أعلاه إلى أن الزراعة والريف في البلدان النامية هما ظاهرتان لا تخضعان لأســـس التطور الثايتة وهي صورة مشابهه لما قاله ألكسندر تشايانوف قبل 100 سنة تقريبا حول الفلاحين الروس .

بغض النظر عن النظام السياسي والاجتماعي، وبغض النظر عن التطور التاريخي في جميع البلدان التي يتم فيها تداول السلع من خلال السوق،فان الإنتاج الزراعي هو مجالاً للزراعة العائليـــة، أي الوحدة الانتاجية التي يتوثق من خلالها عنصري الملكية والعمل بالعائلة .

هناك نموذجين للمزارع العائلية، أولاهما المزارع الفلاحيه التي يتم فيها الإنتاج للاكتفاء الذاتي، هنا الاسره في الغالب تعتمد على موارد اقتصاديه غير زراعية كما هو الحال في فلسطين، وثانيهمـــا المزارع العائلية الأوسع التي تكون على شكل مؤسسه عائليه الأخيرة تتصف بتشغيل أيدي عاملـــة مأجورة. إن المزرعة العائلية موجودة في جميع المجتمعات بفضل قدرتها على التكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة، إلا أن هناك حدودا لهذا التكيف وتجاوز هذه الحدود يتطلب الانتقال إلى أسلوب زراعي آخر، أما الاستمرار الطبيعي للمزرعة لعائلية فيكمن في المزارع الكبيرة التي تصبح فيهـــا الزراعة مهنه أكثر من كونها أسلوب حياه. ويكمن الفرق بين أنواع المزارع في درجة التكيف مع الآقتصاد السوق. حاليا تشكل المزرعة العائلية موضوعا للتحديات مـــن حيـــث أزمـــة النمـــوذج

اللارأسمالي وفشل عملية التعميم (التجميعية والتأميم) في الدول الأشتراكية سابقا . وانفتاح الدول الأوروبية الشرقية على اقتصاد السوق، بالاضافة إلى التراجع والركود الكبير في الدول النامية، وهذه الأخيرة توجد في حاله فريدة من حيث الظروف الطبيعية وانخفاض نوعية الأرض والحالة اليمغرافية وضعف النمو الاقتصادي وبقايا الاستعمار.

4.4 تطور دور المرأة الريفية في ظل ازدواجية المهنة (فلاح / عامل):

إن موقع المرأة وليس الريفية فقط لا يتحدد بالقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، لأن تسوية الحقوق، لا تعني دائما إمكانية الاستفادة الكاملة منها وذلك بسبب ضرورة الربط بين الدورين العائلي والمهني للمرأة. ففي العديد من الدول وليس فقط الدول النامية، تعتبر القوانين والعادات والاعتقادات وظروف سوق العمل، عوامل للتمييز ضد المرأة، وخاصة المرأة الريفية التي تعاني التفاوت بين الحقوق والمسؤوليات في الحياة العائلية والمزرعة(Barbara Tryfan, 1983). إن موقع المرأة الريفية في العالم الحديث يرتبط بالتغيرات التي تتم في الزراعة والبيئة الفلاحية، الأسرة الزراعية وكذلك مجمل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الانتقال من الاقتصاد الذاتي إلى الاقتصاد السلعي النقدي وكذلك التقدم التكنولوجي ومدى تأثيره على حجم العمل هما من أبرز النزعات التي تميز التغيرات في الأقاليم الريفية. عادة يرافق هذه التغيرات، الانتقال من العائلة البطريركية إلى العائلة النووية ويصبح تقسيم العمل داخل المزرعة معتمدا على حجم المزرعة والعائلة والبنية العمرية والجنس. أما التقسيم التقليدي حسب الجنس فيتغير بقدر انتشار ظاهرة ازدواج المهنة(عامل – فلاح)، وعندما كان العمل الخارجي المعروض يتطلب القوة الذكرية نتيجة انتشار التصنيع السريع، فان الرجال كانوا يقومون بالعمل خارج المزرعة، ونتيجة ابتعادهم عن الزراعة، جرت عملية التأنيث لمهنة المزارع مثل بولندا في الخمسينات. ولكن في مجتمعات الدول المتقدمة مثل فرنسا، فقد انتشرت ظاهرة عكسية أ ي

انصراف النساء من الريف للعمل في مجال الأعمال المكتبية والخدمات والمواصلات.....الخ حتى أنه أصبح ملموسا أن الرجال عادوا لا يجدون زوجات لهم وخاصة بعد ارتفاع مستواهن التعليمي وانصرافهن للعمل في المدن.

نتيجة لانتشار المكننة الزراعية أصبح الرجال يقومون بأعمال النساء، وعلى سبيل المثال فان عملية قطف البنجر كانت تقع على كاهل النساء عندما كانت تنجز من خلال العمل اليدوي، وعندما دخلت المكننة عاد الرجال يقومون بهذه العملية.

إن الوجه الاقتصادي لعمل المرأة لايرتبط دوما مع الوجه الاجتماعي، ففي أفريقيا مثلا يقع معظم العمل الزراعي على عاتق النساء، فنسبة 60-80% من النساء يعملن 10 ساعات يوميا في زراعة الأرض وتحويل الإنتاج الزراعي وبيعه بغض النظر عن الأعباء المنزلية، أما الرجال فينحصر عملهم في تجهيز الأرض والانصراف للصيد، إلا أنه ونتيجة للنظام التقليدي للملكية، فان النساء يستخدمن الأرض فقط ولا يحق لهن التصرف بها. فعلى الرغم أن النساء يقمن بالأدوار الرئيسية في الإنتاج إلا أنهن لا يملكن حق اتخاذ القرارات(Barbara Tryfan, 1983). ويجدر بالإشارة كذلك إلى أن عمل النساء في الاقتصاد المنزلي لا يعتبر مهنه، أي أن النساء اللواتي يعملن في المزرعة العائلية لا يعتبرن عاملات. وإذا ما أخذنا الوظيفة التربوية للأسرة، نجد أن المرأة الريفية والتي عادة لا تحظى بمستوى علمي مناسب مكلفه جدا بالعمل وفي تنفيذ العملية التربوية وخاصة في المجتمعات التي يكون فيها للرجل مهنتين، وفي أغلب الأحيان يقل عدد الأطفال حسب درجة التحديث في الريف، ولكن هذا ليس دائما، فمثلا في إندونيسيا لا يعتبر تشغيل المرأة عاملا محددا للنسل. ولكن العكس صحيح.

يتضح أن البرفيسور بربارا تريفان في كتابها بعنوان " المرأة في الأقاليم الزراعية في العالم" تتحدث عن أوضاع مشابهة جدا لوضع المرأة الريفية في فلسطين، حيث أن استقطاب الاقتصاد

الاسرائيلي للأيدي العاملة الذكرية، قد زاد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق المرأة الريفية في فلسطين، وبنفس الوقت فان عملها، سواء الإنتاجي أو التربوي هو عمل غير مرئي وبأجر مكتوم، أيضا لا يتيح لها حرية التصرف واتخاذ القرارات المتعلقة بالمزرعة العائلية.

ليس منذ أمد بعيد كانت المزارع التجميعية ظاهرة عامة في الاتحاد السوفييتي سابقا وبلدان مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا سابقا (قبل انهيار الشيوعية)، وفي هذه المزارع كانت المرأة مكلفه بشكل خاص، حيث أنها تقوم برعاية الحديقة المنزلية (من زراعة للاقتصاد المنزلي إلى تربية الحيوانات) بجانب عملها في المزرعة.

في المرحلة الأولى للتصنيع وخاصة في أوروبا كانت ظاهرة العمل في مهنتين تتعلق بالرجال، ولكن في العديد من البلدان وخاصة في أفريقيا فان ظاهرة المهنتين كانت تتعلق بالنساء فبجانب عملهن في الزراعة يقمن بتسويق الإنتاج الزراعي. أما في أوروبا الغربية فتعمل المرأة في السياحة الريفية، أي تستقبل الضيوف من السياح في مزرعتها الخاصة مثل ما هو موجود حاليا في الجبال السويسرية وكذلك موسم السياحة تحت شجر الكمثرى (الاجاص) في بولندا.

يعتمد حجم وعدد الأطفال في الأسرة على درجة التحديث، فكلما زاد التحديث قل عدد الأطفال في الأسرة الريفية، ولكن هذا ليس صحيح في بعض الحالات، فمثلا تشغيل المرأة في اندونيسيا لا ينعكس على حجم الأسرة، بل العكس هو الصحيح(Barbara, 1983) . أما في بولندا فان العائلة البطريركية التقليدية قد أخذت تتصرف عن هذا النموذج، ففي السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر للوجود ظاهرة تأنيث مهنة المزارع وخاصة بعد انصراف الرجال للعمل في المصانع والذي استمر حتى هذه اللحظة وخاصة في حالة المزارع الصغيرة (2-5 هكتار). إن عملية تأنيث الزراعة في الظروف البولندية لا تكمن فقط في إنجاز المرأة للعمل الزراعي الأساسي فقط، بل أيضا تبرز من خلال اتخاذ المرأة للقرارات المتعلقه بالزراعة. يلاحظ بعد انهيار الشيوعية

في بولندا وانفتاحها على أوروبا الغربية، أن ظاهرة هجرة النساء قد أخذت تظهر للوجود، وأصبحت شريحة واسعة من النساء الريفيات الشابات يأخذن طريقهن للهجرة إلى الدول الغربية للعمل في قطاع الخدمات (Barbara, 1983). أيضا نستطيع القول أن ظاهرة نزعة النساء الريفيات في فلسطين إلى العمل في المدن قد بدأت تتسع بشكل خاص بعد 1994، حيث لوحظ إقبال النساء الريفيات وخاصة اللواتي يحملن الشهادات الجامعية على العمل الإداري في دوائر السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني المتركزة في المدن الرئيسية، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في مجالات الصحة والتعليم والإدارة في فلسطين نحو 12% من القوى العاملة الفلسطينية، وسرعان ما تخلت النساء الريفيات في فلسطين عن رحلة العمل اليومية إلى الإقامة والهجرة الدائمة إلى المدن، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى في العام 2000، حيث أن قوات الاحتلال قد رفعت من كثافة عمليات التنكيل وفصل القرى عن المدن.

إن دور المرأة العائلي صعب للغاية لأنه وخاصة إذا تلازم مع العمل خارج المنزل أي في المزرعة، وتتضاعف تلك المعاناة مع نقص التسهيلات والخدمات الصحية وانخفاض مستوى التعليم بالاضافه إلى زيادة عدد الأطفال في الأسرة.

على الرغم أن عدد الأطفال في الريف لا زال أعلى من عدد الأطفال في المدن، إلا أنه لا يلاحظ اختلاف كبير بين النساء العاملات وغير العاملات، وربما يرتبط ذلك بالاعتقاد بأن النساء اللواتي يعملن في الزراعة هن غير عاملات. أما بالنسبة للوظيفة التربوية للأم في العائلة الفلاحيه التقليدية، فكانت تنحصر في نقل المعرفة الزراعية للأبناء. أما حاليا فالوظيفة التربوية هي من اختصاص المؤسسات المختلفة كالمدارس والنوادي وباقي المنظمات الاجتماعية. ومع ذلك فالأطفال الريفيين يظلون مكلفين في العمل أكثر من ألأطفال في المدن أما الأطفال من الأسر ذات المهنتين فهم كأبناء المدن لا يعملون شيئا لأن ذويهم يؤهلونهم لمهن غير زراعية (Freijat, 1997).

بعد الحرب العالمية الثانية يظهر أن معظم المزارع في بولندا هي مـــزارع عائليـــه ذات مســـاحه محدودة نسبيا، ومن هنا فالمزرعة العائلية هي الوحدة الانتاجيه العائلية التي تتوحد فيها الملكية مع العمل.

في بولندا المرأة متساوية في الحقوق على المستوى الرسمي فقط، إلا أن تكليفها العالي بالعمـــل لا يعكس هذه المساواة. لكن يلاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد شعبية علاقة المشاركة بـــين الرجـــل والمرأة بالمعنى الاقتصادي والعائلي (Barbara, 1983). يلاحظ باستمرار إشراف النساء على الكثير من المزارع وهي على الأغلب مزارع صغيره نسبيا أما النساء المالكات لتلك المزارع فهن كبيرات السن وخاصة بعد هجرة الشابات للعمل في الخدمات سواء فـــي المـــدن أو فـــي الـــدول الغربية.

5.4 الخلاصة:

إن البناء التدريجي للسلطة الوطنية الفلسطينية، جنين الدولة المستقلة يضع إشكالية التـــرابط بـــين الريف والحضر أمام تحديات وواجبات جديدة . إن المرحلة الحالية التي أخـــذت تشـــهد اهتمامـــا بالتنمية الريفية المستدامة والشاملة أصبح لزاما الاهتمام بضرورة تجديد الاكتفاء الذاتي السابق، ولا ينبغي اعتبار ذلك خطوه إلى الوراء في طريق التنمية، بل خطوة نحو الأمن الغذائي الذي يبدو أنه سيكون العنصر الأكثر أهمية في استقرار البلاد الداخلي، إن العودة للعمل في الريف وفي المزرعة العائلية سيسمح للعمال لفلسطينيين الذين ارتبطوا لسنوات طويلة بالاقتصاد الاسرائيلي وسيمكنهم من الحصول على وسائل المعيشة الضرورية قبل وأثناء تطـــوير القطاعـــات الاقتصـــادية الأخـــرى، وسيخلق ذلك أيضا المقدمات الاساسية لتطبيق فكرة التنمية الريفية المتعددة الوظائف التي تنسجم مع الظرفية المشروطة للتنمية الشاملة في فلسطين . إن التحليل المقتضب للريف الفلسطيني فـــي هـــذا البحث، يؤكد على صواب فرضيات المفكر الروسي ألكسندر تشايانوف (قبل مئة عـــام تقريبـــا)

والذي تعارضت أفكاره ع أفكار لينين بخصوص جوهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية وقـــدرة العائلة الريفية على التكيف مع الظروف المتغيرة . إلا أن تشايانوف لم يتطرق لبلاد كانت تخضـــع تحت الاحتلال . لاشك أن تطور الاقتصاد القومي الفلسطيني سيؤدي إلى انسحاب جزء كبير مـــن السكان الريفيين إلى المدن أو التخلي عن العمل في الزراعة، إلا أن الريف سيظل الخزان البشري الرئيسي للمجتمع الفلسطيني .

منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج هذه الدراسة وخطواتها وإجراءاتها الرئيسية، من جمع البيانات وحتى الخروج بالتوصيات، يشرحها (شكل 1.3)، وفيما يأتي عرض لهذه الإجراءات والخطوات:

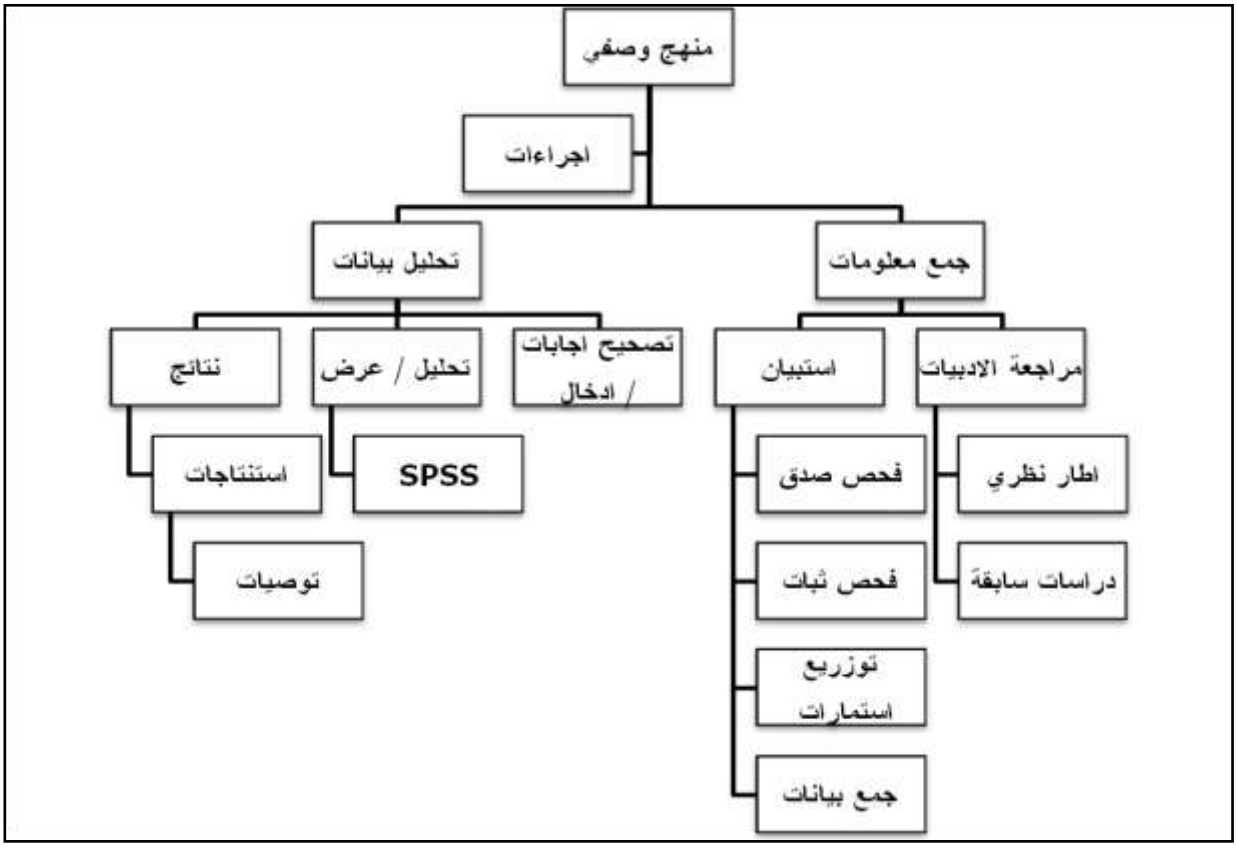

شكل 1.5: خطوات الدراسة وإجراءاتها

1.5 منهجية الدراسة

استخدمت الباحثات في إعداد هذه الدراسة، المنهج الوصفي والإستبانة والمقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

2.5 أداة الدراسة:

في جمع البيانات، تم الاعتماد بشكل أساسي على الاستبانة، وبشكل ثانوي على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. وقد تم تطوير استبانة لذلك تكونت الاستبانة من قسمين: الأول ويتكون من 9 فقرات تتناول البيانات العامة عن العينة، والقسم الثاني يتكون من خمسة محاور تشمل 45 فقرة تتعلق بموضوع التنمية الريفية متعددة الوظائف كأداة نحو تنمية الريف الفلسطينية أنظر (جدول 1.5) ولقد تم اعتماد سلم إجابات من خمس درجات حسب سلم ليكرت، وهذه الدرجات كالآتي، بدرجة أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة.

جدول 1.5: توزيع فقرات الإستبانة على محاورها.

الرقم	المحور	عدد الفقرات
	القسم الأول	
1	**البيانات العامة**	9
	القسم الثاني\ المحور الاول	
1	**أسباب تغيير المهنة**	17
	القسم الثاني\ المحور الثاني	
1	**الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشاراً في المنطقة**	7
	القسم الثاني\ المحور الثالث	
1	**الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية**	12
	القسم الثاني\ المحور الرابع	
1	**المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع**	3
	القسم الثاني\ المحور الخامس	
1	**اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية**	6

3.5 صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبانة):

لقد تمت مراجعة الإستبانة وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين، والمتخصصين ذوي الخبرة، للارتقاء بمستوى مصداقية الإستبانة لضمان تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله، وقد كان

لملاحظاتهم أثراً إيجابياً في تطوير وتحسين الإستبانة ووضعها في صورتها النهائية. ولفحص ثبات الإستمارة تم احتساب معامل كرونباخ ألفا للثبات، وكانت النتائج حسب جدول 2.3

جدول 2.5: قيم معامل كرونباخ ألفا للثبات لمحاور الإستبانة.

رقم المحور	المحاور	قيمة معامل كرونباخ ألفا
.1	أسباب تغيير المهنة	0.725
.2	الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشاراً في المنطقة	0.548
.3	الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية	0.571
.4	اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية	0.666
القيمة الكلية لجميع أسئلة المحاور		0.625

يتضح من (الجدول 2.5) أن معامل كرونباخ ألفا منخفض لجميع أسئلة المحاور ال 45، حيث بلغت القيمة الكلية (0.625)، كما وبلغت اقل قيمة (0.571)، وأعلى قيمة (0.725).

5.4 تحليل البيانات:

أستخدم في تحليل البيانات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد أعتمد في التحليل على الإحصاء الوصفي (كالتكرارات، والمتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية).

5.5 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة في المسح من سكان تجمعات الزبيدات والجفتلك والعوجا في محافظة اريحا، بلغ حجم العينة 148 وذلك، منهم 77 من الذكور 71 من الإناث.

6.5 تساؤلات الدراسة:

- ما هو واقع الزراعة في الريف في منطقة الأغوار ؟

- ما هي التحديات التي تواجه الريف في منطقة الأغوار ؟
- ما هي الفرص المتاحة لتنمية الريف في الأغوار بأستخدام التنمية متعددة الوظائف ؟
- ما هو دور الجهات الرسمية في إحلال التنمية في منطقة الأغوار ؟
- هل ستسيطر الزراعة كمهنة أم سيسيطر الريف بجميع مكوناته الطبيعية والبشرية ؟

7.5 فرضيات الدراسة:

- التنمية الريفية متعددة الوظائف تشكل اقتراحاً له فرص النجاح في ظل الظرفية المشروطة في الأغوار.
- سيفقد الريف الفلسطيني في الأغوار سكانه في آفاق زمنيه معينه.
- ستختفي المزرعة العائلية وستظهر في مكانها أشكال وتركيبات تنظيميه أخرى.
- ستسيطر الزراعة كمهنه أم سيسيطر الريف بوظائفه الجديدة غير الزراعية.

8.5 منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة والإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة حالة، ولتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث سيتم الاعتماد على المراجع المتاحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية التي تناولت موضوع البحث، متمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، الملتقيات، المجلات والدوريات العلمية، مواقع الانترنيت والمكتبة الإلكترونية بصفة عامة، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية أكبر.

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، كما سيتم استخدام معامل الاختبار كرومباخ ألفا لاختبار صدق الأداة (الاستمارة).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.6 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

فيما يأتي استعراض للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة (المتغيرات الخلفية) وهي: الجنس، العمر، الحالة الإجتماعية، المؤهل العلمي، مستوى الدخل، مكان الإقامة الحالي، المهنة الحالية، العمل الثانوي، حيث انه من الممكن أن يكون لتلك الخصائص تأثير على إجاباتهم حول واقع التخطيط للمسار الوظيفي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1.1.6 توزيع أفراد العينة حسب الجنس

فيما يتعلق بجنس المبحوثين، يتضح من (الشكل 1) إن الغالبية من الذكور، حيث بلغ عددهم 77 بنسبة (52.0%) من إجمالي العينة، فيما بلغ عدد الإناث 71 بنسبة (48.0%).

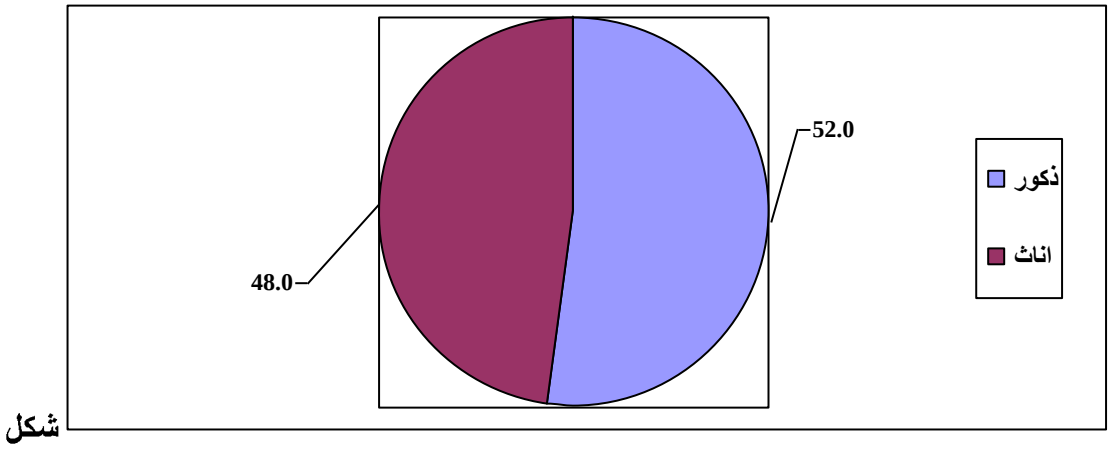

شكل 6.1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

2.1.6 التركيب العمري لأفراد العينة:

تشير النتائج إلى أن مجتمع الدراسة مجتمع شاب نوعاً ما، حيث أن 25.7% هي نسبة الأفراد اللذين تتراوح أعمارهم (50 سنة فأكثر) وهي أعلى نسبة لفئات الأعمار لمجتمع الدراسة، تليها الفئة العمرية (34-41 سنة) حيث بلغت نسبتهم في مجتمع الدراسة 25.0% من مجموع أفراد العينة، فيما نلاحظ أن نسبة الشباب الفتية في مجتمع الدراسة والتي تتراوح أعمارهم ما بين (18-25 سنة) بلغت 12.2%، أما النسبة الأقل لفئات الأعمار هي الفئة (أقل من 18 سنة) والتي شكلت ما نسبته 3.4% فقط من مجتمع الدراسة.

جدول 1.6: توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 18	5	3.4
18-25	18	12.2
26-33	26	17.6
34-41	37	25.0
42-49	24	16.2
+50	38	25.7
المجموع	**148**	**100**

3.1.6 الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية، فيتضح من (الشكل 2) بأن غالبية أفراد مجتمع الدراسة كانت من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم 66.2%، بالمقابل بلغت نسبة الغير متزوجين 23.6%، أما بقية أفراد مجتمع الدراسة فقد والمتمثل ب 10.2% فقد كانت الحالة الزواجية لهم (غير ذلك) والتي تشمل (المطلق والأرمل والمنفصل).

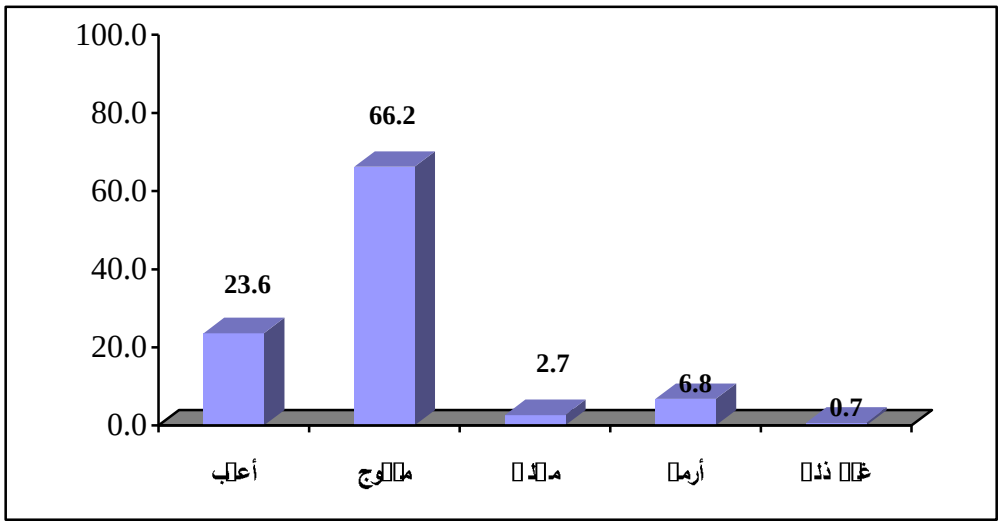

شكل 2.6: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

4.1.6 المؤهل العلمي لأفراد العينة

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين، فيشير (الجدول 2) إلى أن أعلى نسبة كانت لمن يملك شهادة الثانوية فأقل (65.5%) من إجمالي العينة، يليها حملة شهادة شهادة البكالوريوس بنسبة 26.4%، يليها حملة الدبلوم او اقل بنسبة 7.4%، وكانت اقل نسبة لمن هم يحملون شهادة الدبلوم العالي (0.7%).

جدول 2.6: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي فاقل	97	65.5
دبلوم أو اقل	11	7.4
بكالوريوس	39	26.4
دبلوم عالي	1	0.7
ماجستير	0	-
المجموع	**148**	100

5.1.6 مستوى الدخل لأفراد العينة

فيما يتعلق بالدخل لإفراد العينة، فيتضح من خلال (الجدول 3) أن 27.7%% من إجمالي العينة هم من الذين دخلهم يتراوح بين 2500- أقل من 3500 شيكل، يليه فئة 1500- الى اقل من 2500، في جين كانت أدنى فئة لمن دخلهم 3500- أقل من 4500 شيكل (12.8%)، في حين هناك 1.4% من الأفراد رفضوا الإفصاح عن دخلهم.

جدول 3.6: توزيع أفراد العينة حسب الدخل

الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 1500 شيكل	31	20.9
1500- الى أقل من 2500	32	21.6
2500- الى اقل من 3500	41	27.7
3500- الى اقل من 4500	19	12.8
4500+	23	15.5
رفض	2	1.4
المجموع	**148**	**100**

6.1.6 مكان الإقامة الحالية لأفراد العينة:

فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب مكان الإقامة الحالية، فقد توزعت العينة على 3 قرى في محافظة أريحا والأغوار، حيث كان توزيع العينة 36.5% في تجمع الزبيدات، 33.1% في تجمع الجفتلك، 30.4% في تجمع العوجا.

جدول 4.6: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة الحالي

مكان الإقامة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
الزبيدات	54	36.5
الجفتلك	49	33.1
العوجا	45	30.4
المجموع	**148**	**100**

7.1.6 توزيع أفراد العينة حسب وجود عمل سابق يختلف عن العمل الحالي:

فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب وجود عمل سابق يختلف عن العمل الحالي، فقد بين (الشكل 3)، أن خمس المبحوثين كان لديهم عمل سابق يختلف عن العمل الحالي.

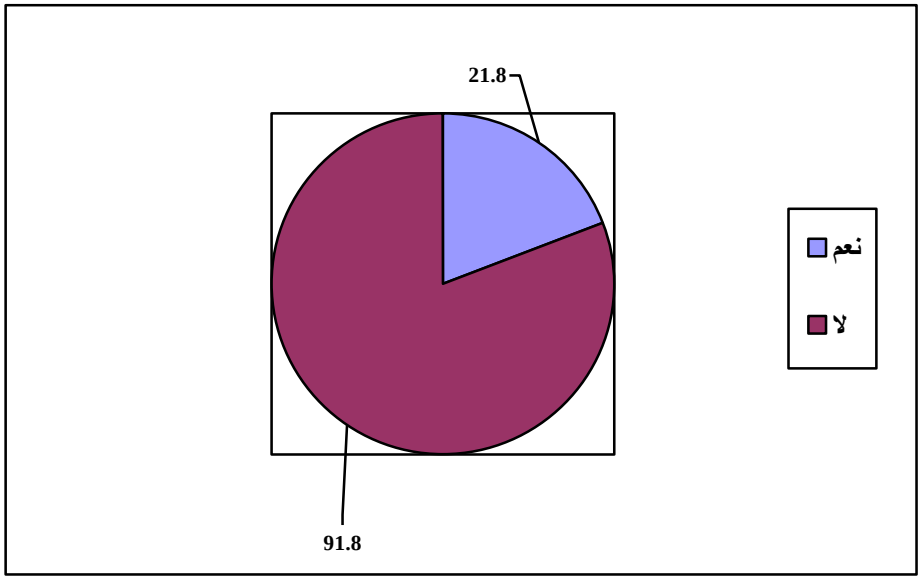

شكل 3.6: توزيع أفراد العينة حسب وجود عمل سابق يختلف عن العمل الحالي

8.1.6 توزيع أفراد العينة حسب المهنة الحالية:

فيما يتعلق بالخبرة العملية، فيبين (الشكل 4) بأن النسبة الأعلى من المبحوثين يعملون في القطاع الزراعي بنسبة 26.9%

بينما هناك 20.9% من أفراد العينة عاطلون عن العمل.

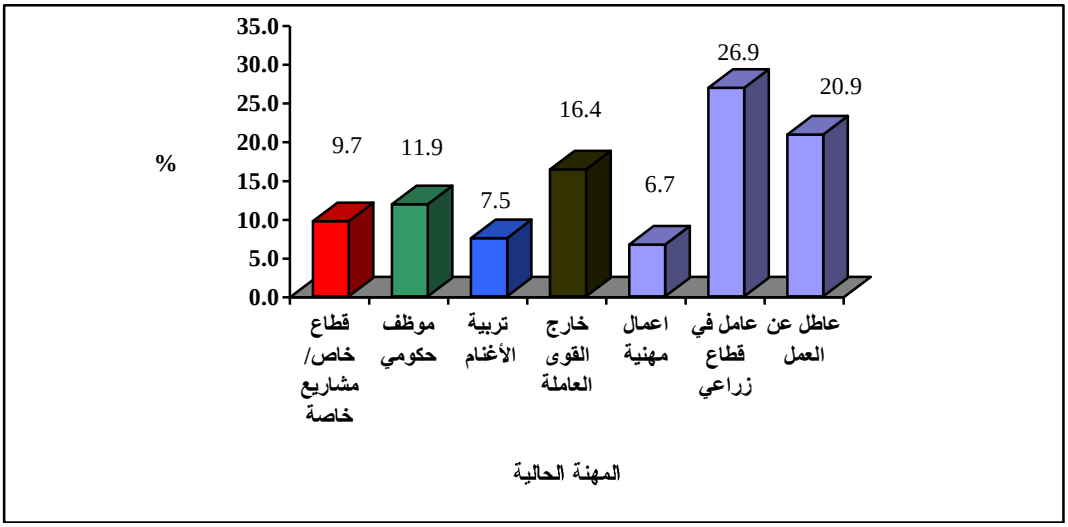

شكل 4.6: توزيع أفراد العينة حسب المهنة الحالية

2.6 تحليل بيانات الاستمارة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت أليها الدراسة، وفقا لفقرات الاستبانة ومجالاتها (محاور الدراسة). من أجل تفسير النتائج تم تقسيم مقياس ليكرت الخماسي إلى وحدات أصغر استنادًا إلى قيم المتوسطات الحسابية للإجابات وفق التقسيم في الجدول 5.

جدول 5.6: تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين

أقل من 3	معارض
3	محايد
أكبر من 3	موافقة

1.2.6 محاور الدراسة

فيما يأتي عرض وتحليل ومناقشة لنتائج إجابات المبحوثين حول المحاور الرئيسية للدراسة: أسباب تغيير المهنة، الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشاراً في المنطقة، الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية، المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع، اجراءات وزارة الحكم

المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة ذات العلاقة بواقع التخطيط للمسار الوظيفي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هي مبينه في (جدول 6).

المحور الأول حول أسباب تغيير المهنة:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول أسباب تغيير المهنة كما هو مبين في (جدول 6).

جدول 6.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة حول أسباب تغيير المهنة

أسباب تغيير المهنة	النسبة المؤوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمالة بالمستوطنات أكثر جدوى من العمل بالزراعة	87.6	4.38	1.109
تنوع فرص العمل حالياً	83.2	4.16	0.931
تدفق حركة المرور على خط 90	82.8	4.14	1.1
الممارسات الاسرائيلية والحواجز العسكرية	80.4	4.02	1.204
ضعف اقبال الأبناء على العمل الزراعي	79.8	3.99	1.192
نقص المياه	79.8	3.99	1.1
تحسين مستوى الدخل	75.4	3.77	1.376
الدخل العائد من الوظيفة أكثر استقراراً من العمل الزراعي	70.2	3.51	1.514
تراجع المساحات الزراعية بسبب البيع	69.8	3.49	1.532
التسرب المبكر من المدارس.	68.6	3.43	1.385
ارتفاع أسعار الأراضي هو المحفز لتنشيط سوق تجارة الأراضي	67.4	3.37	1.667
المصادرة من قبل الاحتلال	64.4	3.22	1.555
تفتت الملكية	63.6	3.18	1.393
عدم جدوى الزراعة	61.1	3.05	1.446
بيع الأرض من أجل بناء بيت حديث	59.8	2.99	1.392

أسباب تغيير المهنة	النسبة المؤوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بيع الأرض من أجل تزويج أحد الأبناء	59.8	2.99	1.395
بيع الأرض من أجل تعليم الأبناء	58.6	2.93	1.398
القيمة الكلية	71.4	3.57	1.335

تشير النتائج بحسب الجدول (6)، المتعلقة **بأسباب تغيير المهنة** إلى أن القيمة الكلية للمحاور بلغت (3.57) وهي تشكل موافقة بشكل عام من المستجوبين على فقرات المحور حسب تقسيم فئات الإجابات، حيث بلغ اعلى متوسط حسابي 4.38 للفقرة المتعلقة بالعمالة بالمستوطنات أكثر جدوى من العمل بالزراعة واقل متوسط حسابي 2.93 للفقرة المتعلقة ببيع الأرض من أجل تعليم الأبناء.

وللاجابة على سؤال الدراسة الاول والمتعلق بهذا المحور وهو (ما هو واقع الزراعة في الريف في منطقة الاغوار؟)، وعند استعراض النتائج وفق الجدول اعلاه، نلاحظ توجهات المستجوبين التي تؤكد تدهور في واقع الزراعة في الاغوار، فمثلا بلغ المتوسط الحسابي 4.38 للفقرة التي تتحدث عن ان العمالة بالمستوطنات أكثر جدوى من العمل بالزراعة كذلك 4.16 للفقرة التي تتحدث عن تنوع فرص العمل حالياً وايضا اثر الاجراءات الاسرائيلية على العمل الزراعي 4.02، نقص المياه وضعف توجه الابناء للعمل الزراعي 3.99، وهذا ياخذنا الى قبول الافتراض القائل بوجود تراجع كبير بواقع الزراعة في الاغوار على حساب التوجه لعمل بمهن اخرى مدرة للدخل.

المحور الثاني: حول الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث كما هو مبين في (جدول 7).

جدول 7.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث

الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة من وجهة نظر المبحوث	النسبة المؤوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ارتفاع نسبة العمل في الزراعة في التجمع	82.3	4.11	0.966
ارتفاع نسبة العمل في المجال السياحي في التجمع	42.6	3.87	1.279
ارتفاع نسبة الوظائف في القطاع العام في التجمع	76.8	3.84	1.207
ارتفاع نسبة العمل التجاري في التجمع	63.5	3.18	1.182
ارتفاع نسبة العمل الصناعي في التجمع	58.9	2.95	1.188
ارتفاع نسبة الوظائف في القطاع الخاص في التجمع	78.4	2.08	1.226
ارتفاع نسبة العمل في السوق الاسرائيلية	93.6	1.32	0.69
القيمة الكلية	70.9	3.05	1.106

تشير النتائج بحسب الجدول (7)، المتعلقة **بالانشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا في المنطقة** إلى أن القيمة الكلية للمحاور بلغت (3.05) وهي تشكل موافقة بشكل عام من المستجوبين على فقرات المحور حسب تقسيم فئات الإجابات، حيث بلغ اعلى متوسط حسابي 4.11 للفقرة المتعلقة بارتفاع نسبة العمل في الزراعة في التجمع واقل متوسط حسابي 1.32 للفقرة المتعلقة بارتفاع نسبة العمل في السوق الاسرائيلية.

وللاجابة على سؤال الدراسة الثاني والمتعلق بهذا المحور وهو (ما هي التحديات التي تواجه الريف في منطقة الأغوار ؟)، وعند استعراض النتائج وفق الجدول اعلاه، نلاحظ توجهات المستجوبين التي تؤكد وجود العديد من الانشطة الاقتصادية المتاحة، فمثلا بلغ المتوسط الحسابي 4.11 للفقرة التي تتحدث ارتفاع نسبة العمل في الزراعة في التجمع كذلك 3.87 للفقرة التي تتحدث عن ارتفاع نسبة العمل في المجال السياحي في التجمع و 3.84 للفقرة الخاصة بارتفاع نسبة الوظائف في القطاع العام في التجمع، وهذا ياخذنا الى قبول الافتراض القائل بوجود تنوع كبير بتعدد الانشطة الاقتصادية في التجمعات المستهدفة.

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية كما هو مبين في (جدول 8).

جدول 8.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول اتجاهات المبحوثين بالمعايير المتعلقة الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية

الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية	النسبة المؤوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم الشعور بالأمن والأمان عند المواطنين.	83.6	4.18	1.167
الاقبال على التعليم الجامعي	81.5	4.07	1.057
ارتفاع مستوى المعيشة	80.5	4.03	1.143
استقرار الدخل	78	3.9	1.255
ازدهار الأوضاع الاقتصادية.	72	3.6	1.153
تفكك النسيج الاجتماعي.	70.7	3.53	1.411
تحسن الأوضاع الصحية.	70	3.5	1.169
اهمال العمل الزراعي	68.4	3.42	1.309
ارتفاع نسب الطلاق.	67.4	3.37	1.411
ارتفاع نسبة الفقر.	59.5	2.97	1.489
التفكك الأسري.	59.2	2.96	1.437
تدهور الأوضاع الثقافية.	54.7	2.74	1.247
القيمة الكلية	70.5	3.52	1.271

تشير النتائج بحسب الجدول (8)، المتعلقة **بالاثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية** إلى أن القيمة الكلية للمحاور بلغت (3.52) وهي تشكل موافقة بشكل عام من المستجوبين على فقرات المحور حسب تقسيم فئات الإجابات، حيث بلغ اعلى متوسط حسابي 4.18 للفقرة المتعلقة بعدم الشعور بالأمن والأمان عند المواطنين واقل متوسط حسابي 2.74 للفقرة المتعلقة بتدهور الأوضاع الثقافية.

وللاجابة على سؤال الدراسة الثالث والمتعلق بهذا المحور وهو (ما هي الفرص المتاحة لتنمية الريف في الأغوار بأستخدام التنمية متعددة الوظائف)، وعند استعراض النتائج وفق الجدول اعلاه، نلاحظ توجهات المستجوبين التي تؤكد وجود العديد من الاثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الوظائف غير الزراعية، فمثلا بلغ المتوسط الحسابي 4.18 للفقرة التي تتحدث عن تفكك النسيج الاجتماعي كذلك 3.37 للفقرة التي تتحدث عن ارتفاع نسب الطلاق، وهذا ياخذنا الى قبول الافتراض القائل بوجود تنوع اثار سلبية ناتجة عن الوظائف غير الزراعية.

المحور الرابع: المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع

التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حول نوع المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع كما هو مبين في (جدول 9.6)

جدول 9.6: توزيع أفرد العينة حسب نوع المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع

نوع المشاريع	التوزيع النسبي
تجاري	87.0
صناعي	6.5
سياحي	6.5
المجموع	100

يوضح الجدول اعلاه ان 87.0% من المشاريع هي مشاريع تجارية مقابل 13.0% للمشاريع الصناعية والسياحية؟

جدول 10.6: توزيع أفرد العينة حسب نوع امتلاك الأرض

نوع امتلاك الأرض	التوزيع النسبي
الامتلاك الميراث	52.0
الامتلاك بالشراء	36.0
الامتلاك بالإيجار	12.0
المجموع	100

يوضح الجدول اعلاه ان اكثر من نصف الافراد اتت املاكهم نت الميراث، مقابل الثلث تقريبا مصدر الاملاك اتت نتيجة الشراء و12.% مصدرها الايجار.

جدول 11.6: توزيع أفرد العينة حسب مدى وجود صعوبات عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع

مدى وجود صعوبات عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع	النسبة
نعم	44.4
لا	55.6
المجموع	100

افاد نحو 55.6% من الافراد انه لا يوجد صعوبات تتعلق بتنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع.

جدول 12.6: النسبة المؤوية لأفرد العينة حسب نوع لصعوبات التي تم مواجنها عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع

نوع لصعوبات التي تم مواجنها عند تنفيذ المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع	النسبة
صعوبة الترخيص	75.0
اعتراض المجاورين للمشروع	66.7
عدم وجود موقع مناسب للمشروع	33.3
خارج المخطط هيكلي للتجمع	30.8

يبين الجدول اعلاه ان الغالبية العظمى من الافراد يواجهون صعوبات تتعلق بالترخيص عند تنفيذ المشاريع بواقع 75.0% و66.7% بسبب اعتراض المجاورين لهم، و33.3% بسبب عدم وجود موقع مناسب للمشروع، و30.8% مشاكل تتعلق بالمخطط الهيكلي.

جدول 13.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية

اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية	النسبة المؤوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم الترخيص للأبنية المخالفة لقانون التنظيم والبناء الفلسطيني	73.8	3.69	1.451
وضع مخالفات للأبنية المخالفة للمخطط في التجمع	73.4	3.67	1.618
يوجد مراقب أبنية في البلدية أو المجلس القروي	71.4	3.57	1.458
يوجد منطقة تجارية في مخطط التجمع	57.4	2.87	1.197
يوجد منطقة صناعية في مخطط التجمع	57.0	2.85	1.192
يوجد منطقة سياحية في مخطط التجمع	47.4	2.37	1.219
القيمة الكلية	63.4	3.17	1.356

تشير النتائج بحسب الجدول (13)، المتعلقة **باجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية** إلى أن القيمة الكلية للمحاور بلغت (3.17) وهي تشكل موافقة بشكل عام من المستجوبين على فقرات المحور حسب تقسيم فئات الإجابات، حيث بلغ اعلى متوسط حسابي 3.69 للفقرة المتعلقة بعدم الترخيص للأبنية المخالفة لقانون التنظيم والبناء الفلسطيني واقل متوسط حسابي 2.37 للفقرة المتعلقة بوجود منطقة سياحية في مخطط التجمع.

وللاجابة على سؤال الدراسة الرابع والمتعلق بهذا المحور وهو (ما هو دور الجهات الرسمية في إحلال التنمية في منطقة الأغوار)، وعند استعراض النتائج وفق الجدول اعلاه، نلاحظ توجهات المستجوبين التي تؤكد وجود العديد من الاجراءات الجيدة المتخذة من الجهات الرسمية للتحسين، فمثلا بلغ المتوسط الحسابي 3.69 للفقرة التي تتحدث عن عدم الترخيص للأبنية المخالفة لقانون التنظيم والبناء الفلسطيني كذلك 3.67 للفقرة التي تتحدث عن وضع مخالفات للأبنية المخالفة للمخطط في التجمع، وهذا ياخذنا الى قبول الافتراض القائل بوجود تنوع اجراءات جيدة والتي من شأنها التطوير والتحسين وحل مشاكل المواطنيين.

2.6 نتائج المقابلة:

تم إجراء مقابلة مع (35) فرد، بينهم شخصيات عامة يمثلون أصحاب مشاريع زراعية في منطقة الدراسة، وبينهم أفراد ذوي الخبرة في تفاصيل المنطقة من الناحية الزراعية، وكيفية تطوير قرى منطقة الدراسة.

تم توجيه (6) أسئلة، وبناء على إجاباتهم تم تلخيص نتائج كل سؤال على النحو الآتي.

السؤال الاول :

من وجهة نظرك ماهي اكثر الأنشطة غير الزراعية أنتشارا بالتجمع

- بيع المواد التموينية الأساسية (ميني ماركت) .
- انتشار مكاتب الاتصالات وموزعين خدمة الانترنت
- انتشار مشاريع التجارة العامة ومصانع التعبئة والتغليف
- انتشار المساكن والفلل الخاصة بالسياحة والتأجير
- عمل بعض الشباب والشابات الحاصلين على شهادات جامعية في تخصصات صحية وإدارية على فتح محال ومكاتب وعيادات خاصة للنهوض بالتجمعات الريفية .

السؤال الثاني:

من وجهة نظرك ما اسباب انتشار الأنشطة غير الزراعية في محافظة أريحا والاغوار

محاولة السكان الريفيين لنقل مستواهم الاقتصادي وتطويره للخروج من حالات الفقر السائدة في التجمعات الريفية.

- بيع الأراضي الزراعية المملوكة من قبل السكان الأصليين وذلك لتوفير الاحتياجات المادية للأفراد.
- خروج الشباب المتعلم للعمل في الوظائف الحكومية والإدارية الخاصة .
- تحسن وضع السياحة في الريف مما يسر عملية فتح مشاريع صغيرة لخدمة السياحة وتطويرها .
- مصادرة الاحتلال للأراضي والاستيلاء على ممتلكات السكان الأصليين وحرمانهم من أرزاقهم .
- منع الاحتلال لبعض السكان من الوصول إلى أراضيهم وفرض القيود على دخول مناطق C

السؤال الثالث

من وجهة نظرك ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المترتبة على انتشار الوظائف الغير زراعية في التجمعات الريفية

يترتب على انتشار الوظائف غير الزراعية أثار منها الإيجابية ومنها السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية هنا يتلخص بعض وجهات النظر.

الاثار الاقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دور مهم وحساس بين فئات المجتمع حيث دائما يسعى الأفراد لتحسين وضعهم الاقتصادي والنهوض بعائلاتهم وتوفير احتياجاتهم و سبل الراحة لهم، لذلك فإن انتشار الوظائف غير الزراعية وتطورها في الأرياف أدى إلى وصول بعض الأفراد إلى هدفهم بتحسين أحوالهم المادية عن طريق الانتقال للعمل بالتجارة والصناعة والسياحة وإهمال الجانب الزراعي لكثرة مشاكله واحتياجات ونقص مواردهم المادية وقلة مردوده العام .

الاثار الاجتماعية:

منذ الأزل والعمل الزراعي مرتبط بالأسرة الممتدة والمرتبطة وذلك لعمل كل فرد من الأفراد ضمن منظومة واحدة في الأرض الزراعية المملوكة السرعة مما يشكل ويبني علاقة وترابط بين الأفراد جميعهم، دفع انتشار الأنشطة غير الزراعية والعمل الفردي وانتقال كل فرد من أفراد الأسرة لعمل مختلف ومنفصل عن الأفراد الآخرين مما يسهم في الابتعاد تدريجيا عن النسيج الأسري الموروث في الأرياف

الاثار الديموغرافية

تتصف الأسر في المناطق الريفية بأنها أسر ممتدة وعدد أفرادها اعلا من الأسر في المناطق الحضرية وذلك لكون الأفراد يساعدون عائلاتهم في المهام الزراعية، ومع انتشار الوظائف غير

الزراعية وانتقال الأفراد للعمل بمختلف المجالات التي ظهرت بالمناطق الريفية حيث أصبحت الأسر تحاول أن توفر الاحتياجات الأساسية للافراد ومع ضعف القدرة المادية توجهت الأسر إلى تقليل حالات الانجاب وذلك لمحاولة تنشئة أفراد قادرين على تلبية احتياجاتهم ومواكبة المجتمعات الحضرية المجاورة، ويعد عمل المرأة واندماجها في المجتمع العامل والمنتج والمنتج سبب من اسباب عدم قدرتها على الاعتناء بأسرتها كما السابق،

ومن أهم الآثار أيضا انتقال بعض سكان الأرياف إلى مركز المدينة للعمل وتوفير احتياجاتهم مما أدى إلى تخلخل نسيج المجتمع الريفي المتماسك سابقا وتحوله إلى مجتمع مفكك وغير متجانس .

السؤال الرابع :

من وجهة نظرك ما هي الآثار على التخطيط للتجمع بسبب ظاهرة التعدد الوظيفي في التجمع:

من خلال هذا السؤال وطرحه على أفراد المجتمع فإنه كشف ضعف المعرفة التخطيطية للأفراد وضعف دمجهم في مثل هذا العمليات التخطيطية من مؤسسات الحكم المحلي والمؤسسات الخاصة، ومع ذلك طهرت حالات قادرة على فهم هذا الدور وأهميتها بالنسبة لتطوير المجتمع الريفي، وكانت جل إجاباتهم على التشييد بضرورة دمج أفراد المجتمع الريفي ضمن العملية التخطيطية للحد من ضرر الوظائف الغير زراعية وتداعياتها على المجتمع، وضرورة معرفة احتياجاتهم ودمجها ضمن وضع تنفيذ العملية التخطيطية من قبل وزارة الحكم المحلي.

السؤال الخامس :

أهم الإجراءات التي تتخذها وزارة الحكم المحلي للحد من عشوائية التعدد الوظيفي في محافظات الأغوار

تسعى وزارة الحكم المحلي جاهدة للحد من عشوائية التعدد الوظيفي وذالك بمحاولة القيام ب

- محاولات تقديم تسهيلات للمشاريع داخل التجمعات لخلق فرص عمـــل داعمـــة لوظيفـــة الريف.
- دعم المشاريع الزراعية القائمة للوقوف بها والاستمرارية .
- دعم اللجان الشعبية في التجمعات الريفية النائية لدمج أفرادها بعمليات التخطيط والتنظيم .

السؤال السادس في هذا السؤال سيتم عرض نسب الإجابة على كل نقطة على حدى كما ظهرت

- الطاقم الهندسي غير كافي في المجلس القروي أو البلدي٧٠% من الإجابات المقدمة من الأفراد أجمعت على أن هناك ضعف بالكوادر الهندسية والإدارية ولكن ليس لذلك علاقة بالتعدد الوظيفي القائم بالريف .
- عدم التزام أصحاب المشاريع بالقوانين والأنظمة التي تنص من وزارة الحكم المحلي. كان هذا البند بين مؤيد ومعارض فكان ٦٥٪ من الأفراد مؤيدين لهذا البند،واما ٣٥٪ الباقين كانو معارضين وداعمين لقوانين التنظيم والبناء .
- عدم وجود مراقب أبنية في المجلس القروي . 80% قالو أنه لا يعلمون بوجود مراقب أبنية أو كادر اداري بالمجالس القروية
- عدم وجود مخطط هيكلي للتجمع

60 ٪ أكدو وجود مخطط هيكلي التجمعات

40 ٪لم يكونو متأكدين ما إذا كان هناك مخطط هيكلي لدى تجمعاتهم

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. تدهور في واقع الزراعة في الاغوار والذي من شأنه ان يدفع المواطنيين عن العزوف عن الاهتمام بالقطاع الزراعي والبحث عن وظائف اخرى ذات مردود مادي اكبر، وهذا الامر ناتج عن عدة مشاكل وصعوبات عديدة يجب معالجتها.
2. تنوع كبير بتعدد الانشطة الاقتصادية في التجمعات المستهدفة.
3. عدم وجود تنوع في المشاريع وانحسارها بالمشاريع التجارية.
4. وجود تنوع اجراءات جيدة والتي من شأنها التطوير والتحسين وحل مشاكل المواطنيين.
5. التهاون في تطبيق القانون والنظام.
6. لكل منطقة خصائص طبوغرافية وطبيعية وبشرية لذلك يجب الاخد بالحسبان كل هذه الخصائص في أي عملية تخطيطية قائمة .
7. يجب دراسة الانعكاسات البيئية لاي مشاريع قبل الموافقة على جدواه الاقتصادية .

التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وضرورة دعمه بكافة الطرق وفتح الافاق امامه لدفع المواطنيين للاهتمام به بشكل اكبر.
2. توفير الخبرات والدعم لفتح المجال لتنوع المشاريع وخاصة في المجال الصناعي والسياحي.
3. توسيع الاجراءات الرسمية وتطويرها وتنويعها بما يخدم القطاع الزراعي والعاملين فيه.
4. توعية الجيل الحالي والأجيال المقدمة وتثقيفهاىبمخاطر الوضع الراهن .
5. التحول من مرحلة التأهيل للقطاع الزراعي إلى تطويرة .
6. تحفيز وتشجيع الاستثمار لإقامة مشاريع التنمية المتعددة .

المراجع :

أولا: المراجع العربية :

المصادر والمراجع العربية :

الكتري، بحري (2014). **جغرافيا فلسطين دراسة طبيعية جورموفولجية سياسية**. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

إبراهيم، بلال (2010). **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

أبو ريدة، لؤي (2008). **أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا (1970 – 2008)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

اسحاق، جاد واخرون (2010). **السياسات الإسرائيلية تجاه الاراضي في الاغوار**. معهد الابحاث التطبيقية، القدس.

جامع محمد (2010). **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**. مكتبة الإسكندرية، مصر.

جامعة القدس المفتوحة (2009). **مدخل الى الجغرافيا الطبيعية**. منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

الجمل، محمد (2009) **الثروة الحيوانية والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الجمل، محمد (2009). **الثروة الحيوانية والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حساسنة، محمد (2005). **تأثير جدار القسم والتوسع على واقع وتنمية المجتمع المحلي، حالة البدو في منطقة جنوب الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

حسين، عبد الباسط (1977). **التنمية الاجتماعية**. مكتبة وهبة، القاهرة.

خمايسي، راسم (1998). **التخطيط الحضري خلال ظرفية انتقالية مشروطة في فلسطين**. ندوة "التخطيط في فلسطسن معطيات معوقات وآفاق مستقبلية" والتي عُقدت في جامعة النجاح في نابلس بتاريخ 1998/12/3.

رفيق، حمدان (**1999**). **التخطيط الاقليمي والتنمية الريفية**. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

الزغبي، صلاح الدين (**2000**). **التنمية الريفية المتكاملة في الدول النامية في اطـــار التخطـــيط الاقليمي**.

سلطة المياه الفلسطينية (2010). **خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الاغوار**، 2010م.

الشاعر، سهام (2018). **واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان دراسة حالة لبعض قرى مختارة من محافظة بيت لحم**. رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

شيحة، خليل (2007). **دور الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة بين 1948-2005**.

صفوح، خير (2000). **التنمية والتخطيط الإقليمي**. وزارة الثقافة، الجمهورية العربية الســورية. دمشق.

محمد، الصقور (1986) . **التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف**. ط 1، دار نشر شقير وعكشـــة، عمان الاردن.

صوافطة، تحرير (2015). **إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية**. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.

ظاهر، باسم (2009). **تشكيل وتوجيه التنمية الريفية في الريف الفلسطيني، حالة دراسية قرية بيت ايبا**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد المنعم، شوقي (1989) **التكامل في التنمية الريفية**. الكتـــاب الســـنوي الاول فـــي الخدمـــة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

عصام الدين، علي (**2006**). القرية المصرية بين الواقع والمستقبل دراسة حالة قريـــة محافظـــة أسيوط. **مجلة جامعة الملك سعود**، مجلد 19، عدد1، ص 93 – 132.

غريب الجمال. صلاح الدين عقدة، 1973 :التخلف الاقتصادي والتنمية. القاهرة.

غنيم، محمد (1999) . **مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي** . الطبعة الأولى، دار صفاء للنشـــر والتوزيع، عمان).

فريجات، فايز وآخرون (1999). **مشروع تنمية المراعي في السفوح الشرقية في الضفة الغربية.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الزراعة الفلسطينية والإغاثة الزراعية الفلسطينية، رام الله – فلسطين .

قاسم، طارق (2008). **الاستيطان الاسرائيلي الصهيوني في وادي الاردن 1967-2005م،** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

محرم، إبراهيم (1994). **التنمية الريفية .. المفهوم والقواعد،** مؤسسة فردرش ناومن، القاهرة.

مركز المعلومات الفلسطيني(2001). **التنمية في فلسطين مفهوم التنمية وأهميتها.**

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2015). **الأوضاع الديمغرافية للسكان في فلسطين.** مقال الكتروني، منشور على الرابط:
Htt://www.pnic.gov.s/Arabic/population/demografia-4htm1

مركز دراسات التنمية – جامعة بير زيت (2002). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.** التقرير الدوري للتنمية البشرية في فلسطين حزيران عام 2002.

معهد اريج للأبحاث التطبيقية (2002). **التاريخ الزراعي النباتي في فلسطين.** مقال منشور على موقع معهد أريج.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017). **مسح وتصنيف أشجار الغابات في فلسطين.**

مؤسسة لجان العمل الصحي (2006). **أي تنمية لفلسطين؟ ولماذا التنمية؟.** مؤسسة لجان العمل الصحي، رام الله

نبهان، يحيى (2010). **أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي.** دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، فلسطين.

هدان، غادة (2013). **اتجاهات التوسع العمراني واثره على الاراضي الزراعية في محافظة طوباس.** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

وزارة الحكم المحلي، مصادر مجلس قروي بيت ايبا

ثانيا : المراجع بلإنجليزية:

- A.W.Lews.Economic Development with unlimited supplies of labor.Manchester.May 1954
- D.Hunt. Economic Theories of development .school of African and Asian Studie .University of Sussex .Harvester Wheat shea.New York . London.Toronto.Sydney.Tokyo.Singapore.1989
- Dr .Fayez Freijat and others, Water In Palestine Chapter5,"Impact of Israeli settlements on water and environment", PASSIA, Jerusalem,2003,
- Dr.Fayez Freijat. Social and economic elements o reproduction of Palestinian family on the Palestinian territory. Africa. Asia .Latin America " Tom 74.Warsaw University .ISSN 0208-8010 ISBN 83-230-9806-9.
- Freijat F..Socio-Economic and Demographic Transformation in 4 Palestinian Territories .1967-1992.Ph.Degree Dissertation presented at the Faculty of Geogeaphy and Regional Studies – Warsaw University-Poland .1995.page.37
- M.Klozinkski.Polska na tle ogolnosswatowych tendencji rozwoju dwuzawodowosci.PWN.Warszawa 1986str .8
- P.Baran .The Political Economy of Growth .Monthly Revew Press.USA 1957.reprinted with New Foreword.1962.chap.2
- Prof. Barbara Tryfan .Women in agricultural regions of the world . institute of rural development and agriculture. Polish Academy of Science .1983
- T.Shanin.Peasants and peasnat societies. Penguin Book .Middleesex .England .1971.page.229
- V.I.Lenin.The development of capitalism in Russia .Progress Publishers.Moscow.1977

- W.Roseberry.Peasants Proletarians.Critique of Anthropology.London .1978

المراجع باللغة الفرنسية :

A.Tchayanov. L organization de I economie paysanne.Lib.du Reggard.Paris 1990.

المراجع اللغة البولندية :

- B.Galeski.Chlop I zawod rolnika.PWN.Warszawa19631.
- D.Ricardo.Zasady ekonomii politycznej podatkowania PWN. Warszawa. 1957.
- Dylemmaty Rozwoju. Porownywanosc krajow slabej rozwinientych I Polska.praca zbiorowa.SGH Warszawa 1992
- Godowski. Wielofunkcyjny Rozwoj Wsi-dswiadczenia krajow slabej rozwinientych. Dylematy Rozwoju.S.G.H.Warszawa.1992
- M.Klozinkski.Polska na tle ogolnosswatowych tendencji rozwoju dwuzawodowosci. PWN.Warszawa 1986

مواقع انترنت:

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأوضاع الديمغرافية للسكان في فلسطين، موقع انترنت

Htt://www.pnic.gov.s/Arabic/population/demografia-4htm1

المواقع الإلكترونية :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الملاحق:

ملحق رقم (1) أداة الاستبانة:

أداة الاستبيان

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول **التنمية الريفية متعددة الوظائف كأداة نحو تنمية الريف الفلسطيني، دراسة حالة قرى القوجا والجفتلك والزبيدات في محافظة الأغوار**

. وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الاقليمي من جامعة القدس. وعليه، أرجو من حضرتكم الإجابة على فقرات الاستبيان بوضع إشارة (X) أمام العبارة التي تتفق مع رأيكم بكل موضوعية، شاكراً لكم ووقتكم وجديتكم في الإجابة عن فقرات الاستبيان، مع العلم أن جميع المعلومات والإجابات التي ستقدمونها ستعامل معاملة سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا مني فائق الشكر والاحترام والتقدير

الباحثة: فاديا عياد

إشراف: د. فايز فريجات

القسم الأول: البيانات الديمغرافية:

1. **الجنس:** ☐ذكر ☐ أنثى

2.العمر:

-اقل من ١٨

- من ١٨_٢٥ سنة

- من ٢٦_٣٣ سنة

-من ٣٤-٤١ سنة

-من ٤٢-٤٩ سنة

- أكثر من ٥٠ سنة

3. **الحالة الاجتماعية:**

☐أعزب/ عزباء ☐متزوج/ متزوجة ☐ مطلق/ مطلقة ☐ أرمل/ أرملة ☐غير ذلك حدد/ي:.....

4. **المؤهل العلمي:**

☐ثانوي فأقل ☐دبلوم ☐بكالوريوس ☐دبلوم عالي ☐ماجستير فأعلى.

5. **مستوى الدخل:**

☐ اقل من 1500شيقل ☐1500 إلى اقل من 2500شيقل
☐2500 إلى اقل من 3500شيقل ☐3500 إلى اقل من 4500شيقل ☐4500 شيقل فأكثر.

6. **مكان الاقامة الحالي :**

☐الزبيدات ☐الجفتلك ☐ العوجا

7. **مكان الاقامة الأصلي :**

8. **المهنة الحالية : ..... .**

9.. **هل سبق وأن كان لك عمل آخر يختلف عن عملك الحالي** : ☐ نعم

☐لا

إذا كانت الإجابة بنعم حدد/ي نوع العمل السابق: .....

القسم الثاني: محاور الاستبيان:

المحور الأول: أسباب تغيير المهنة						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	عدم جدوى الزراعة					
2	تحسين مستوى الدخل					
3	تفتت الملكية					
4	ضعف اقبال الأبناء على العمل الزراعي					
5	الدخل العائد من الوظيفة أكثر استقراراً من العمل الزراعي					
6	تنوع فرص العمل حالياً					
7	التسرب المبكر من المدارس.					
8	الممارسات الاسرائيلية والحواجز العسكرية					
9	تدفق حركة المرور على خط 90					
10	تراجع المساحات الزراعية بسبب البيع					
11	نقص المياه					
12	ارتفاع أسعار الأراضي هو المحفز لتنشيط سوق تجارة الأراضي					
13	العمالة بالمستوطنات أكثر جدوى من العمل بالزراعة					
14	بيع الأرض من أجل بناء بيت حديث					
15	بيع الأرض من أجل تزويج أحد الأبناء					
16	بيع الأرض من أجل تعليم الأبناء					
17	المصادرة من قبل الاحتلال					
المحور الثاني: الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشاراً في المنطقة						
الرقم	**الفقرة**	**أوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**أعارض**	**أعارض بشدة**
1	ارتفاع نسبة العمل في الزراعة في التجمع					
2	ارتفاع نسبة العمل التجاري في التجمع					
3	ارتفاع نسبة العمل الصناعي في التجمع					
4	ارتفاع نسبة الوظائف في القطاع العام في التجمع					
5	ارتفاع نسبة الوظائف في القطاع الخاص في التجمع					
6	ارتفاع نسبة العمل في السوق الاسرائيلية					
7	ارتفاع نسبة العمل في المجال السياحي في التجمع					

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية المترتبة على الوظائف غير الزراعية						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	استقرار الدخل					
2	ارتفاع مستوى المعيشة					
3	الاقبال على التعليم الجامعي					
4	اهمال العمل الزراعي					
5	تحسن الأوضاع الصحية.					
6	ازدهار الأوضاع الاقتصادية.					
7	تدهور الأوضاع الثقافية.					
8	تفكك النسيج الاجتماعي.					
9	عدم الشعور بالأمن والأمان عند المواطنين.					
10	التفكك الأسري.					
11	ارتفاع نسب الطلاق.					
12	ارتفاع نسبة الفقر.					

المحور الرابع: المشاريع التجارية والصناعية والسياحية في التجمع						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	**نوع المشروع: تجاري ( )** **صناعي ( )** **سياحي ( )**					
2	**هل أقمت المشروع على أرض: امتلكتها بالميراث ( )** **امتلكتها بالشراء ( )** **بالايجار ( )**					
3	هل واجهت صعوبات عند تنفيذ مشروعك : نعم ( ) لا ( ) اذا كانت الاجابة بنعم، حدد نوعها: صعوبة الترخيص ( ) اعتراض المجاورين للمشروع ( ) عدم وجود موقع مناسب للمشروع ( ) خارج المخطط هيكلي للتجمع ( ) مشاكل أخرى، حددها.....					
4						
5						
6						

(أسئلة المقابلة): اجراءات وزارة الحكم المحلي المتخذة للحد من ظاهرة العشوائية للأنشطة غير الزراعية						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	يوجد منطقة صناعية في مخطط التجمع					
2	يوجد منطقة تجارية في مخطط التجمع					
3	يوجد منطقة سياحية في مخطط التجمع					
4	عدم الترخيص للأبنية المخالفة لقانون التنظيم والبناء الفلسطيني					
5	يوجد مراقب أبنية في البلدية أو المجلس القروي					
6	وضع مخالفات للأبنية المخالفة للمخطط في التجمع					
7						

مع فائق الشكر

الباحثة: فادية عياد

الملحق رقم (2): أداة المقابلة:

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

دليل المقابلة

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية الوطن وبعد

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول **التنمية المتعددة الوظائف في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر المعنيين وأصحاب القرار**، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الاقليمي من جامعة القدس، أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة المقابلة بما يتفق ووجهة نظركم، شاكرا لكم جهودكم وأمانتكم وحرصكم على إنجاح هذه الدراسة، علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بشكل موضوعي وعلمي.

مع كل الشكر والامتنان

الباحثة : فاديا عياد

إشراف: د.فايز أبو ستة

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الاسم:

العمر: _____

المؤهل التعليمي: _____

مكان العمل: _____

المسمى الوظيفي: _____

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما هي أكثر الأنشطة غير الزراعية انتشاراً في التجمع؟

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أسباب انتشار الأنشطة غير الزراعية في محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال الثالث: من وجهة نظركما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المترتبة على انتشار الوظائف غير الزراعية في التجمع؟

1- الآثار الاقتصادية

2- الآثار الاجتماعية:

3- الآثار الديمغرافية:

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما هي الآثار على التخطيط للتجمع بسبب ظاهرة التعدد الوظيفي في التجمع:

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تتخذها وزارة الحكم المحلي للحد من عشوائية التعدد الوظيفي في محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال السادس– ما هي الأمور التي زادات من انتشار الوظائف في الزراعية بشكل عشوائي وهل ساهمت هذه النقاط في ذلك :

1– الطاقم الهندسي غير كافٍ في المجلس القروي أو البلدي ( )

2– عدم التزام أصحاب المشاريع للقوانين والأنظمة التي تنص وزارة الحكم المحلي ( )

3- عدم وجود مراقب أبنية في المجلس القروي أو البلدي ( )*

4- عدم وجود مخطط هيكلي للتجمع ( )

مع الشكر والاحترام